جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

كتاب المباحثُ العرينيّة في شرحِ الكافيةِ الحاجيّة للشيخ العلامة مُحمّد بن عليّ الجُرجاني (كان حيا سنة ٧٣٠هـ) دراسة تحليلية

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص/ اللغة

من الطالبة

إسراء حازم محمد حسين

بإشراف

الأستاذ الدكتور

إبراهيم رحمن حميد الأَركي

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٩﴾﴾

صدق الله العظيم

[ص الآية: ٢٩]

إقرار المشرف

أشـهد أنَّ إعـداد هـذه الرسـالة الموسـومة بـ**(كتـاب المباحِـثُ العربيّـة فـي شـرحِ الكافيّـةِ الحاجبيّـة للشـيخ العلامـة مُحمّـد بـن علـيّ الجُرجـاني (كـان حيـا سـنة ٧٣٠هـ) دراسـة تحليليـة)**، المقدمـة مـن الطالبـة **(إسـراء حـازم محمد حسـين)** قـد جـرت تحـت إشـرافي فـي جامعـة ديـالى كليـة التربيـة للعلـوم الإنسـانية- قسـم اللغـة العربيـة، وهـي جـزء مـن متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ تخصص اللغة ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.د. إبراهيم رحمن حميد الأَركي

التاريخ: / /٢٠٢٥م

بناءً على التوصيات المتوفرة، أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ.د. علي متعب جاسم

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / /٢٠٢٥م

إقرار المقوم العلمي الأول

أشـهد أنَّ الرسـالة الموسـومة بـ**(كتـاب المباحِـثُ العربيّـة فـي شـرحِ الكافيّـةِ الحاجبيّـة للشـيخ العلامـة مُحمّـد بـن علـيّ الجُرجـاني (كـان حيـا سـنة ٧٣٠هـ) دراسـة تحليليـة)** المقدمـة مـن الطالبـة **(إسـراء حـازم محمد حسـين)** فـي جامعـة ديـالى كليـة التربيـة للعلـوم الإنسـانية- قسـم اللغـة العربيـة، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجسـتير فـي اللغـة العربيـة وآدابهـا/ تخصُّـص اللغـة، وقـد اصـبحت صـالحة مـن الناحيـة العلميـة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.د. أحمد خلف سلمان

مكان العمل: الجامعة العراقية- كلية الآداب

التاريخ: / /٢٠٢٥م

إقرار المقوم العلمي الثاني

أشـهد أنَّ الرسـالة الموسـومة بـ**(كتـاب المباحِـثُ العربيّـة فـي شـرحِ الكافيّـةِ الحاجبيّـة للشـيخ العلامـة مُحمّـد بـن علـيّ الجُرجـاني (كـان حيـا سـنة ٧٣٠هـ) دراسـة تحليليـة)** المقدمـة مـن الطالبـة **(إسـراء حـازم محمد حسـين)** فـي جامعـة ديـالى كليـة التربيـة للعلـوم الإنسـانية- قسـم اللغـة العربيـة، وهـي جـزء مـن متطلبـات نيـل درجـة الماجسـتير فـي اللغـة العربيـة وآدابهـا/ تخصُّـص اللغـة، وقـد اصـبحت صـالحة مـن الناحيـة العلميـة، ولأجله وقعت.

التوقيع:

الاسم: أ.م.د. وليد عادل علي

مكان العمل: كلية الإمام الأعظم الجامعة/ كركوك

التاريخ: / /٢٠٢٥م

إقرار أعضاء لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها نشهد أنَّنا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ**(كتاب المباحِثُ العربيّة في شرحِ الكافيّةِ الحاجبيّة للشيخ العلامة مُحمّد بن عليّ الجُرجاني (كان حيا سنة ٧٣٠هـ) دراسة تحليلية)** التي قدَّمتها الطالبة **(إسراء حازم محمد حسين)**، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها، ووجدنا أنَّها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها/ تخصُّص اللغة، بتقدير (جيد جدًا عال).

التوقيـــــع:
الاسم: أ. د. عادل صالح علاوي
التاريخ: / / ٢٠٢٥م
(عضوًا)

التوقيـــــع:
الاسم: أ. م. د. وفاء حسين علي
التاريخ: / / ٢٠٢٥م
(عضوًا)

التوقيـــــع:
الاسم: أ. د. إبراهيم رحمن حميد
التاريخ: / / ٢٠٢٥م
(عضوًا ومشرفًا)

التوقيـــــع:
الاسم: أ. د. حسين إبراهيم مبارك
التاريخ: / / ٢٠٢٥م
(رئيسًا)

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية–جامعة ديالى بتاريخ: / /٢٠٢٥م

الأستاذ الدكتور
لؤي صيهود فواز التميمي
عميد الكلية
التاريخ: / /٢٠٢٥م

الإهداء

إلى من زرع في قلبي بذور العلم، وغادر قبل أن يقطف ثمرَه ،

والدي العزيز ... رحمه الله .

إلى من كانت سراجًا يضيء دربي، ومنبع إلهام لا يزول،

والدتي الغالية... نبض الحياة وروح العطاء.

إلى مَن ساندني في دربي، وشاركني مشوار البحث بصبره ودعائه،

زوجي الغالي... رفيق دربي.

إلى من كانوا بسمتي في التعب، ودفء قلبي وروحي

أبنائي الأحبة، ... روح الحياة وجمالها

إلى ركني الصلب في أوقات الضعف، وملاذي الآمن من عواصف الحياة

أخوتي وأخواتي. . . .س قوتي ونهجة حياتي .

إسراء

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الواجهة.	أ
الآية.	ب
إقرار المشرف.	ت
إقرار المقوم العلمي الأول.	ث
إقرار المقوم العلمي الثاني.	ج
إقرار أعضاء لجنة المناقشة.	ح
الإهداء.	خ
ثبت المحتويات.	د
المقدمة.	١-٣
التمهيد: التعريف بالعالمين- ابن الحاجب، ركن الدين محمد بن علي الجرجاني.	٤-١١
الفصل الأول: منهج الجرجاني في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.	١٢-٩٣
المبحث الأول: منهجه في تحديد المصطلحات النحوية.	١٤-٢٣
أولًا: الكلمة وأقسامها.	١٤-١٦
ثانيًا: المعرب من الأسماء.	١٦-٢٠
ثالثًا: المعرب تقديرًا.	٢٠
رابعًا: الممنوع من الصرف.	٢١-٢٣
المبحث الثاني: منهجه في الأسماء.	٢٤-٤٧
أولًا: المرفوعات.	٢٤-٢٨
١. الفاعل.	٢٤-٢٦

الموضوع	الصفحة
٢. المبتدأ والخبر.	٢٦-٢٧
٣. خبر (لا) النافية للجنس.	٢٧-٢٨
ثانيًا: المنصوبات.	٢٨-٤٠
١. المفعول المطلق.	٢٨-٣٠
٢. المفعول به.	٣٠-٣١
٣. المنادى.	٣١-٣٣
٤. المفعول فيه.	٣٤-٣٥
٥. المفعول له.	٣٥-٣٦
٦. الحال.	٣٦-٣٧
٧. التمييز.	٣٧-٣٨
٨. الاستثناء.	٣٩-٤٠
ثالثًا: المجرورات.	٤٠-٤٣
١. الإضافة.	٤٠-٤٣
رابعًا: المبنيات.	٤٣-٤٧
١. الضمائر.	٤٣-٤٦
٢. الموصولات.	٤٦-٤٧
المبحث الثالث: منهجه في الأفعال.	٤٨-٦٨
أقسام الفعل.	٤٩-٦٨
أولًا: الفعل الماضي.	٤٩-٥٠
ثانيًا: الفعل المضارع.	٥٠-٦٠
١. الفعل المضارع المعرب.	٥٠-٥١
٢. الفعل المضارع المبني.	٥١

الموضوع	الصفحة
رفع الفعل المضارع.	٥٢
نصب الفعل المضارع.	٥٣-٥٦
جزم الفعل المضارع.	٥٦-٦٠
ثالثًا: فعل الأمر.	٦٠-٦١
الفعل المتعدي والفعل اللازم.	٦١-٦٢
ظن وأخواتها.	٦٢-٦٣
كان وأخواتها.	٦٣-٦٤
أفعال المقاربة.	٦٤-٦٥
فعل التعجب.	٦٥-٦٦
أفعال المدح والذم.	٦٦-٦٨
المبحث الرابع: منهجه في الحروف.	٦٩-٩٢
أولًا: حروف الجر.	٧٠-٨٠
معاني حروف الجر.	٧٢-٨٠
١. (من).	٧٢-٧٣
٢. (إلى).	٧٣-٧٤
٣. (حتى).	٧٤
٤. (في).	٧٤-٧٥
٥. (الباء).	٧٥-٧٦
٦. (اللام).	٧٦-٧٧
٧. (رُبَّ).	٧٧-٧٨
٨. حروف القسم (الواو، التاء، الباء).	٧٨
٩. (عن)، و(على).	٧٨-٧٩

الموضوع	الصفحة
١٠. (مذ)، و(منذ).	٧٩
١١. (حاشا)، و(عدا)، و(خلا).	٨٠
ثانيًا: (إنَّ وأخواتها).	٨٠-٨٤
- كأنَّ.	٨٢-٨٣
- لكنَّ.	٨٣
- (ليت)، و(لعل).	٨٤
ثالثًا: حروف العطف.	٨٥-٨٨
- (الواو).	٨٥-٨٦
- (الفاء).	٨٦
- (ثم).	٨٦
- (حتى).	٨٦
- (أو- إما- أم).	٨٦-٨٧
- (لا، بل، لكن)	٨٧-٨٨
رابعًا: حروف التنبيه.	٨٩
خامسًا: حروف النداء.	٩٠
سادسًا: حروف الايجاب.	٩٠-٩١
سابعًا: حروف المصدر.	٩٢
ثامنًا: حرف الردع.	٩٣
الفصل الثاني: أدلة الصناعة النحوية.	٩٤-١٣٩
المبحث الأول: السماع.	٩٤-١١٢
أولًا: الاستشهاد بالقرآن الكريم.	٩٦-٩٧
ثانيًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنية.	٩٨-١٠٠

الموضوع	الصفحة
ثالثًا: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.	١٠١-١٠٣
رابعًا: الاستشهاد بكلام العرب.	١٠٣-١١٢
أ. الشعر.	١٠٤-١٠٩
ب. النثر.	١١٠-١١٢
المبحث الثاني: القياس.	١١٣-١٢٩
أولًا: العلة.	١١٩-١٢٤
١. علة أصل الوضع.	١٢٠-١٢١
٢. علة الإسناد.	١٢١
٣. علة الشبه	١٢١
٤. علة الخفة.	١٢١-١٢٢
٥. علة التناسب.	١٢٢
٦. علة الالتباس.	١٢٢-١٢٣
٧. علة الاقتضاء.	١٢٣
٨. علة السماع.	١٢٣-١٢٤
٩. علة أولى.	١٢٤
ثانيًا: العامل.	١٢٥-١٢٩
المبحث الثالث: الإجماع واستصحاب الحال.	١٣٠-١٣٩
أولًا: الإجماع.	١٣٠-١٣٣
ثانيًا: استصحاب الحال.	١٣٣-١٣٩
الفصل الثالث: موارد الجرجاني وشخصيته العلمية.	١٤٠-٢٠٦
المبحث الأول: موارد الجرجاني.	١٤٠-١٥٩
أولًا: موارده من العلماء.	١٤٠-١٥٣

الموضوع	الصفحة
ثانيًا: موارده من الكتب.	١٥٣-١٥٦
طريقته في النقل عن الكتب.	١٥٦-١٥٩
١. النقل المباشر.	١٥٦
٢. النقل غير المباشر.	١٥٧
٣. النقل بالمعنى.	١٥٧-١٥٨
٤. النقل المجهول.	١٥٨-١٥٩
المبحث الثاني: شخصيته العلمية.	١٦٠-٢٠٦
أولًا: استدراكاته.	١٦٠-١٦٤
ثانيًا: ترجيحاته.	١٦٤-١٧٥
ثالثًا: ردوده واعتراضاته على العلماء.	١٧٥-١٨٢
١. ردوده واعتراضاته على ابن الحاجب.	١٧٥-١٧٦
٢. ردوده واعتراضاته على غيره من النحاة	١٧٧-١٧٩
٣. ردوده على رضي الدين الاستراباذي.	١٧٩-١٨٢
٤. ردوده واعتراضاته على نحاة لم يسمهم.	١٨٢
رابعًا: الخلافات النحوية.	١٨٢-٢٠٦
١. الخلاف في رافع المبتدأ والخبر.	١٨٢-١٨٣
٢. الخلاف في كلا وكلتا.	١٨٣-١٨٥
٣. الخلاف في عامل الرفع في خبر الأحرف المشبهة بالفعل.	١٨٥-١٨٦
٤. الخلاف في تابع المنادى المعرف بـ(ال) المعطوف.	١٨٧-١٨٨
٥. عامل النصب في المستثنى.	١٨٨-١٨٩
٦. الخلاف في اسم لا النكرة بين الاعراب والبناء.	١٨٩-١٩٠
٧. الخلاف في العطف على عاملين بمعمول واحد.	١٩١-١٩٢

الموضوع	الصفحة
٨. الخلاف في رافع الفعل المضارع.	١٩٢-١٩٣
٩. الخلاف في أصل (إذن).	١٩٣-١٩٤
١٠. الخلاف في (كي).	١٩٤-١٩٦
١١. الخلاف في (حتى) الناصبة.	١٩٦
١٢. الخلاف في تقديم خبر (ليس) عليها.	١٩٧-١٩٨
١٣. الخلاف في (ما) التعجبية.	١٩٨-٢٠٠
١٤. الخلاف في (ما) الداخلة على نعم وبئس.	٢٠٠-٢٠١
١٥. الخلاف في (ربَّ).	٢٠١-٢٠٣
١٦. الخلاف في (كأنَّ).	٢٠٣-٢٠٤
١٧. الخلاف في مجيء الواو العاطفة زائدة.	٢٠٤-٢٠٦
الخاتمة.	٢٠٧-٢٠٨
ثبت بالمصادر والمراجع.	٢٠٩-٢٢٨
ملخص باللغة الإنكليزية.	A-B

المقدمة

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى وعلى آله وصحبه أهل التقى والهدى ومن اهتدى بهم واتقى.

أمَّا بعد:

فإنَّ علوم العربية من أجل العلوم قدرًا وأرفعها شأنًا وأعلاها عزًا، وكفى بها فخرًا أن نزل القرآن الكريم بها فأعلى قدرها بأن جعلها لغة المؤمنين في الجنة دار العلا، فلما كانت كذلك هيأ الله علماء لخدمتها فطرقوا لنا جميع علومها فخلفوا لنا تراثًا في شتى ميادينها.

فكان من بين هؤلاء (الشيخ الجليل ركن الدين الجرجاني)، الذي كان حيًا ٧٣٠ من الهجرة بعد أن ترك لنا هذا الإرث اللغوي لتنتفع به الأمة، فمن بين هذا الارث هو: كتابه (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية).

وتكمن أهمية الموضوع من أهمية ما تتناوله الرسالة وهو علم النحو فهو من أشرف العلوم وأعلاها مرتبة، ولاسيما أنَّ كتاب المباحث قد صدر حديثًا للأجيال ليضفي أهمية إضافية بأصول علم النحو، فالجرجاني قد ضمن شرحه العديد من المسائل النحوية والاستدراكات، والاعتراضات، والخلافات، فكان في كثيرٍ منها حكمًا ومؤيدًا ومحايدًا.

وفي خضم بحثي عن موضوع دراستي اخبرني الدكتور الفاضل إبراهيم رحمن حميد الأركي عن كتاب حقق وطبع وصدر حديثًا ولم يُدرسْ بعد وباستطاعتي دراسته وهو كتاب المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية لركن الدين الجرجاني من علماء القرن الثامن الهجري، فاستقر عنوان الرسالة: " **كتاب المباحِثُ العربيّة في شرحِ الكافيّةِ الحاجبيّة للشيخ العلامة مُحمّد بن عليّ الجُرجاني (كان حيا سنة ٧٣٠هـ) دراسة تحليلية**"، وهي أول دراسة للكتاب ولم تكن لها سابقة، فشرعت بجمع المادة والبحث

عنها، فتمخضَتْ الدراسة عن أفصل ثلاثة سبقتها مُقَدَمةٌ وتمهيدٌ، وتلتها أهم ما توصلت الدراسة إليه من نتائج، فثبتٌ للمصادر والمراجع، وكانت على النحو الآتي:

جاء التمهيد: بعنوان "التعريف بالعالمين- ابن الحاجب، ركن الدين محمد بن علي الجرجاني"، تناولت فيه التعريف بابن الحاجب، ثم التعريف بصاحب المباحث العربية، وتسليط الضوء على حياته، ثم التعريف بمصنفاته. أمّا فصول الرسالة فهي ثلاثة:

الفصل الاول: "منهج الجرجاني في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية"، وكان على أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهجه في المقدمات النحوية.

المبحث الثاني: منهجه في الاسماء.

المبحث الثالث: منهجه في الافعال.

المبحث الرابع: منهجه في الحروف.

الفصل الثاني: "أدلة الصناعة النحوية"، وتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: السماع وقد تضمن (الاستشهاد بالقرآن والاستشهاد بالقراءات القرآنية، والاستشهاد بالحديث الشريف، والاستشهاد بكلام العرب (الشعر والنثر).

المبحث الثاني: القياس، وقد تناولت فيه العلّة والعامل.

المبحث الثالث: الاجماع واستصحاب الحال، وما تناوله من مسائل.

الفصل الثالث: "موارد الجرجاني وشخصيته العلمية" وتضمن مبحثين:

المبحث الأول: موارد الجرجاني العلمية، وتضمنت موارده من العلماء، وموارده من الكتب.

المبحث الثاني: شخصيته العلمية، وتضمنت استدراكاته في كتابه المباحث العربية، وترجيحاته، وردوده واعتراضاته على العلماء، وأكثر ردوده كانت على رضي الدين الاستراباذي، والخلافات النحوية.

أما الخاتمة فقد جاءت لأهم نتائج البحث ثم ثبت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

وقد تنوعت مصادر البحث تبعًا لحجم المادة النحوية فكانت كتب النحو في مقدمتها، كـ "كتاب سيبويه والمقتضب والأصول في النحو" وغيرها من الكتب النحوية. ومن واجبي وردًا للجميل بأن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور إبراهيم رحمن حميد الأركي المشرف على الرسالة، وعلى اختياره لعنوانها ومتابعته لتفاصيلها، فما بخل عليّ في قراءتها وتقويمها وضبطها علميًا، فكانت جهوده متميزة في الإشراف العلمي، فغمرني بنصحه وتوجيهاته حتى استوى هذا البحث على سوقه بدءا من اقرار الموضوع وحتى منتهاه، فكان لي أبًا قبل أنْ يكون معلمًا، فكلّ كلمات الشكر والثناء تقف عاجزة أمامه، فجزاه الله خير الجزاء، والشكر موصول لرئيس لجنة المناقشة وأعضائها لما بذلوه من جهد وعناء في قراءة هذه الرسالة وتفضلهم بتوجيهها وتقويمها.

وأخيرًا فهذا البحث بذلت فيه من الجهد والعناية غاية ما استطيع فإن أَصَبْتُ فيه فبفضل الله وذلك ما أصبو إليه، وإن أخطأت فالخطأ متأصل بالإنسان وإني بشر والكمال لله وحده.

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾
وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾ ﴾

[الصافات:١٨٠-١٨٢

إسراء

التمهيد

التعريف بالعالمين (ابن الحاجب، ركن الدين مُحَمَّد بن علي الجرجاني).

أولًا: ترجمة ابن الحاجب:

أ. اسمه:

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الأسنائي المولد الدويني الأصل المصري المالكي صاحب التصانيف الشيخ الإمام المقرئ النحوي الفقيه[١].

ب. مولده:

ولد في سنة خمسمئة وسبعين أو إحدى وسبعين للهجرة، وقد اختلف المؤرخون في تحديد سنة مولده في اسنا بصعيد مصر قالوا في ترجمته كان أبوه كرديًا حاجبًا للأمير عز الدين بن موسك الصلاحي[٢].

واشتغل ابو عمرو منذ صغره بالقرآن الكريم، فحفظه ثم تعلم الفقه المالكي، ثم العربية والقراءات القرآنية، فبرع في هذه العلوم واتقنها أيما اتقان، وكان في القاهرة ثم رحل إلى دمشق ودرس بجامعها في الزاوية المالكية، فجاءه الناس للأخذ من علمه، فالتزم لهم الدروس وغلب عليه علم العربية، وكتب مقدمة وجيزة في النحو وأخرى مثلها في الصرف وكتب في أصول الفقه، ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها ولازمه الناس للأخذ من علمه ثم انتقل إلى الاسكندرية وأقام بها[٣].

ت. شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على ثلة من علماء عصره، والذين ذاع صيتهم في مختلف العلوم من هؤلاء العلماء الذين تتلمذ على ايديهم:

---

[١] ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣، وسير اعلام النبلاء: ٢٦٥/٢٣، والوافي بالوفيات: ٣٢٢/١٩.

[٢] ينظر: سير اعلام النبلاء: ٢٦٤/٢٣.

[٣] ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣-٢٤٩.

١. الامام الشاطبي: أبو القاسم بن فيره بن أبي القاسم الرعيني الشاطبي المقرئ النحوي اللغوي الضرير قرأ عليه ابن الحاجب القرآن الكريم ببعض الروايات وسمع منه حرز الاماني المعروف بالشاطبية (ت٥٩٠هـ)[١].

٢. البوصيري: أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود البوصيري كان اديبًا وكاتبًا، وكان راوية للحديث فأخذ عنه الحديث[٢].

٣. أبو الفضل محمد بن يوسف بن علي الغزنوي قارئ ومفسر وفقيه قرأ عليه ابن الحاجب (ت٥٩٩هـ)[٣].

٤. القاسم بن عساكر سمع منه الحديث (ت٦٠٠هـ)[٤].

٥. أبو عبد الله محمد بن حمد بن حامد الانصاري الارتاحي سمع منه الحديث بمصر (ت٦٠١)[٥]، وغيرهم من العلماء الذين تتلمذ على يدهم وأخذ العلم عنهم.

ث. تلاميذه:

تتلمذ على يد ابن الحاجب جمع من الأئمة والعلماء الكبار منهم:

١. ((الحافظ المنذري عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد المنذري (ت٦٥٦هـ)))[٦].

٢. ((الملك الناصر، داود بن عيسى بن العادل أبي بكر بن أيوب، وكان سلطان دمشق بعد أبيه نحوًا من سنة (ت٦٥٦هـ)، وقرأ عليه النحو، ونظم له الكافية))[٧].

---

[١] ينظر: أنباه الرواة: ١٦٠/٤-١٦٣.

[٢] ينظر: وفيات الاعيان: ٦٧/٦.

[٣] ينظر: طبقات المفسرين: ٢٩١/٢.

[٤] ينظر: العقد المذهب في طبقات حملة المذهب: ٣٣٤.

[٥] ينظر: شذرات الذهب: ١١/٧.

[٦] طبقات الشافعية الكبرى: ٢٥٩/٨.

[٧] المباحث العربية، النص المحقق: ١٦/١، وينظر: شذرات الذهب: ٢٧٥/٥.

٣. ((أبو شامة: الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان المقدسي (ت٦٦٥هـ))[١].

٤. ((ابن المنير ناصر الدين أحمد بن محمد بن منصور المعروف بابن المنير (ت٦٨٣هـ))[٢].

٥. ((القرافي، الإمام الأصولي المالكي أحمد بن ادريس بن عبد الرحمن بن عبد الله شهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ)))[٣] .

٦. ((الشرف الدمياطي الإمام شرف الدين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف الدمياطي (ت٧٠٥هـ)))[٤].

وغيرهم من العلماء الكبار الذين تتلمذوا على يده واخذوا العلم منه رحمهم الله جميعًا.

ج. مؤلفاته:

رفد ابن الحاجب المكتبة العربية بمصنفات عديدة نحوية وصرفية وامتازت مؤلفاته بالقبول بين العلماء، وجاءت مصنفاته متنوعة في مختلف العلوم فلم يفارق الدنيا إلا وهو تاركٌ خلفه إرثًا عظيمًا وتركة علمية ضخمة، ومن هذه المصنفات ما ذكرها صاحب معجم المؤلفين هي: ((الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، الكافية في النحو، مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي، والشافية في علمي التصريف والخط، الأمالي في النحو، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح المفصل للزمخشري، شرح كتاب سيبويه،...))[٥].

---

[١] المباحث العربية، النص المحقق: ١٦/١، وينظر: طبقات الشافعية الكبرى: ١٦٣/٨.

[٢] شذرات الذهب: ٣٨١/٥.

[٣] المباحث العربية، النص المحقق: ١٦/١.

[٤] شذرات الذهب: ١٢/٦.

[٥] معجم المؤلفين: ٣٦٦/٢.

ح. وفاته:

توفي ابن الحاجب بالإسكندرية نهار الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة[١].

سأكتفي بهذا التعريف الموجز بابن الحاجب؛ لأنَّه اشبع دراسة وبحثًا، فالدراسات التي تناولته كثيرة سواء من أصحاب التراجم أم من محققي مصنفاته.

- **كافية ابن الحاجب**.

أ. اهميتها وشروحها:

وهي من أشهر كتب ابن الحاجب النحوية ((وهي مختصرة معتبرة غنية عن التعريف وهي دستور هذا الفن إذ بها تعرف أكثر مسائله))[٢]، فكما مر سابقًا أن الناس انتفعوا من علم ابن الحاجب وتصانيفه، وكانت الكافية من بين هذه التصنيفات وقد ((حظيت الكافية بإعجاب العلماء واعتزازهم بها ومن مظاهر هذا الاعجاب ما قيل في حقها حتى أنها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم، فقال فيها شعرًا))[٣] من ذلك قولهم[٤]:

صاغ الأمامُ الفاضلُ ابنُ الحاجب دُرَرًا فأخفاها كغمز الحاجب
لما تواتر حسنُها بين الورى قالت أنا السحر الحلال فحاج بي

ولأهميتها شُرحت على يد كثير من العلماء، ومن هذه الشروح الكتاب الذي بين أيدينا – المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية–.

---

[١] ينظر: وفيات الاعيان: ٣/٢٥٠.
[٢] كشف الظنون: ٢/١٣٧٠.
[٣] منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية دراسة وتحليل (رسالة ماجستير): ٢٢.
[٤] كشف الظنون: ٢/١٣٧٠.

ثانياً: ركن الدين الجرجاني.

أ. اسمه ومولده:

((هو ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني، الاستراباذي منشأ ومولدا الحلي الغروي مسكنا))[١].

ب. ثقافته

شارك في أنواع العلوم له تصانيف كثيرة[٢] قال عنه السيد محسن الأمين في أعيان الشيعة ((كان عالمًا فاضلًا متكلمًا جليلًا، وترجم الفصول النصيرية للنصير الطوسي في الكلام من الفارسية إلى العربية، وقد رأيت منها نسخة فرغ منها ناسخها صالح بن محمد العسيلي العاملي في ذي الحجة سنة ١١٤٦هـ، قال الشارح في أول هذا الشرح أن النصير الطوسي ألف رسالة سماها "الفصول في الأصول"، ولكونها باللغة الفارسية ألف بدرها الافول، فلم تبزغ في أكثر الآفاق ولتراكم سحاب عجمها لم تطلع شمسها بالعراق، ولما عرج إلى ساحة الغفران وانتقل إلى مقيل الرضوان استمرت على ذلك برهة من الزمان إلى أن اتفق للمولى العلامة المعظم السعيد ذي الجد الحميد ركن الملة والدين محمد بن علي الجرجاني محتدا والاستراباذي منشأ ومولدا قدس الله روحه ونور ضريحه الاستضاء بأشعة أنوارها والاطلاع على فوائدها وأسرارها فكساها من لباس رياش العربية ما صارت به شمسها في رائعة النهار وانجلى عن بدرها الافل في منازل السير عائق الاستتار))[٣].

---

[١] أعيان الشيعة: ٩/٤٢٥.

[٢] ينظر: معجم المؤلفين: ١١/٤٦.

[٣] أعيان الشيعة: ٩/٤٢٥.

ت. شيوخه:

لم تقف لنا كتب التراجم على شيوخه سوى ما نقلوه أنه تتلمذ على يد العلامة الحلي[١]، وكذلك ما صرح به في مقدمة كتابه المباحث بقوله: ((وقد قرأتها –ويقصد الكافية– على فضلاء العجم الذين في ميدان مباحثها هم من الفرسان، وسيرت فكري في سهولها وحزونها بتوفيق الرحمن))[٢]، فالجرجاني حتى في مقدمته التي ذكرها في شرح الكافية لم يذكر أحدًا من شيوخه.

ث. تلاميذه:

لم تقف كتب التراجم على تلامذة الجرجاني سوى ما ذكره محقق كتاب المباحث في مقدمة كتابه، إذ ذكر المحقق أنَّ الشيخ محمد علي القاضي نقل وجمع شوارد الجرجاني نقل لمقداد السُّيوري وهو ابن بنت الشيخ الجرجاني أنه قال في كتابه: ((وأورد جدي ركن الدين الجرجاني قدس الله نفسه عن المعتزلة في هذا البحث، وذكر نقلًا أخرًا للسُّيوري ((الجد الحميد ركن الدين الجرجاني))[٣].

ج. مؤلفاته:

ذكرها السيد محسن الامين في كتابه[٤] ولم أجد من ذكر مؤلفاته سوى محقق كتاب المباحث العربية:

١. روضة المحققين في تفسير الكتاب المبين خمس مجلدات.

٢. الاشارات والتنبيهات في علم البلاغة المعاني والبيان والبديع. حققه الدكتور عبد القادر حسين عن نسخته الفريدة التي بخط المصنف، وخرج عن دار نهضة مصر بالقاهرة

---

[١] ينظر: معجم المؤلفين: ٤٦/١١.

[٢] المباحث العربية، النص المحقق: ٤/١.

[٣] المصدر نفسه، مقدمة المحقق: ٣٢/١.

[٤] ينظر: أعيان الشيعة: ٤٢٦/٩.

سنة (١٤٠١-١٩٨١)، وله طبعة أخرى أخرجتها دار الكتب العلمية بتحقيق : إبراهيم شمس الدين، بيروت سنة ١٤٢٣-٢٠٠٢[١].

٣. المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية، تحقيق د. مصطفى محمود أبو السعود، المكتبة الخيرية- القاهرة سنة ١٤٤٤- ٢٠٢٣

٤. سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية ، مطبوع ومحقق، حققه د. مصطفى محمود أبو السعود، خرج عن المكتبة الخيرية بالقاهرة سنة (١٤٤٤-٢٠٢٣)

٥. غاية البادي في شرح المبادي في أصول الفقه، شرحه على كتاب شيخه العلامة الحلي، مخطوطة[٢].

٦. اشراق اللاهوت في شرح الياقوت في علم الكلام، يوجد منه مخطوطة بمجلس الشورى بالعراق[٣].

٧. الدعامة في الامامة.

٨. الشافية عن أمراض القلوب القاسية.

٩. تحفة الاشراف في درر الاصداف في العلوم الثلاثة.

١٠. البديع في النحو وشرحه المسمى بالرفيع، مفقود[٤].

١١. الرافع في شرح النافع في الفقه، شرحه على مختصر الشيخ الحلي، المسمى بـ"النافع في مختصر الشرائع"[٥].

١٢. رسالة الرحمة في اختلاف الامة، يوجد منه نسخة مخطوطة في جامعة طهران[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية، مقدمة المحقق: ٣٨/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المحقق: ٣٩/١.

[٥] المصدر نفسه، مقدمة المحقق: ٣٨/١.

[٦] المصدر نفسه، مقدمة المحقق: ٣٩/١.

١٣. رسالة الأبحاث في تقويم الاحداث.

١٤. تعريب أوصاف الاشراف.

١٥. تعريب الفصول في الأصول للخواجة نصير الدين.

ثم قال ووجدنا بعض هذه المؤلفات قد ذهب أوله وقال في آخره فرغ مصنفها الملتجي إلى الحرم الغروي صلوات الله على مشرفه محمد بن علي الجرجاني عن مغادرة فكره فيها بعد وضعها وزيادتها ونقصها وترتيبها وتهذيبها في محرم سنة ٧٢٠ من الهجرة حامدًا ومصليًا ومستغفرًا[١].

ح. وفاته:

لم تقف بنا كتب السير والتراجم على تحديد تاريخ وفاة الشيخ الجرجاني، وقد ذكر محقق الكتاب بورود دراسة للشيخ محمد التبريزي لمخطوطة (كتاب غاية البادي) من المجلد الرابع من كتاب التحفة السعدية لقطب الدين الشيرازي (ت٧١٠هـ) كان الشيخ ركن الدين الجرجاني قد نسخها ٧٣٠هـ، وبذلك يكون الجرجاني (رحمه الله) كان حيا في هذا العام[٢].

---

[١] ينظر: أعيان الشيعة: ٤٢٦/٩٠.

[٢] ينظر: المباحث العربية، مقدمة المحقق: ٤٣/١.

الفصل الأول

منهج الجرجاني في كتابه المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية.

توطئة:

إنَّ المتتبع لكتب اللغة والنحو يجد مؤلفيها قد وضعوا خططهم بتفصيلاتها قبل الكتابة، فالدراسات الحديثة اثبتت أنَّ الأوائل قد استوعبوا مناهج التأليف وقواعدها، واستقرت عندهم في القرن الرابع الهجري الذي يمكن عدَّه عصر المناهج الدقيقة، والقمة في التأليف[١]، لذلك سارت القرون بعده في التأليف على مناهج القرن الرابع الهجري[٢]، فلابد لكل شخص أن يسير على منهج أو خطة يضعها لنفسه ليوفر له الجهد والعناء، ويسهل مهمته سواء في الكتابة أو أي أمر آخر.

إنَّ القارئ لكتاب (المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) يجد أنَّ قبالة مادة نحوية، وقد شرح فيه مؤلفه الجرجاني كافية ابن الحاجب شرحا قيمًا وافيًا، بدأ كتابه بمقدمة شأنه شأن من ألَّف في هذه الحقبة، وقد بدأها بـ(رب يسر وأعن)، ثم حمد الله وصلى على نبيه (ﷺ)، وبعدها ذكر أنَّ كمال الإنسان لا يتم إلا بمنطق اليقين ومنطق اللسان، وقد ذكر أنَّه لا سبيل إلى ذلك الكمال بدون آلتين، وهما ((آلة النحو وآلة اللسان))[٣].

وقد ذكر أنَّ من هذه الكتب التي تقوِّم اللسان هو كتاب (المقدمة الكافية) للإمام أبي بكر عمر بن عثمان المعروف بابن الحاجب، التي وصفها أنَّها كاسمها في هذا الشأن، وقد ذكر أنَّه قرأها على فضلاء العجم، فقال: ((وقد قرأتها على فضلاء العجم الذين في ميدان مباحثها هم من الفرسان، وسيرت فكري في سهولها وحزونها بتوفيق الرحمن، وغصت في بحار معانيها ونلت ما فيها من اللآلئ والجمان، وعلوت على مصاعدها حتى تميز لي هجينها من الهجان))[٤].

---

[١] ينظر: المنهاج في تأليف البحوث: ١٩.

[٢] ينظر: منهج البحث الأدبي عند العرب: ٢٥.

[٣] المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية: ٤/١.

[٤] المصدر نفسه: ٤/١.

ثم ذكر أنَّه لم يجد معوقات في شرحه للكافية، فقد قال: ((ولم يُعقني عن شرحها سوى علمي بأنَّه مؤونة بقيت لجماعة من الأعيان، حتى سألني من استحق إجابة سؤاله، لكثرة حقوقه عليَّ، وجد اشتغاله أن أشرحها شرحًا متوسطًا بين تطويل ممل واختصار مخل، فبادرت إلى مقتضى مسألته من ثبت المسؤول وكتابته، وشرحتها شرحًا كافلًا لحل ألفاظها وألغازها، ضامنًا بإخراج دررها وإبرازها، كاشفًا الأغطية عن وجوه مخدراتها، مذللًا بتوفيق الله صعاب معضلاتها، مخلصًا لَجينها عن لُجينها، وغثّها عن سمينها، وضعيفها عن متينها، ومنسيها عن نتائج فكري بوجهها أو عينها، مع قلة الأمور المساعدة للصناعة، وكثرة الشواغل المنافية للاستطاعة، املاءً غير مستعين فيه إلا نادرًا بكتب غيري، بل مستعينًا بالله في إيراد ما في حفظي وإعمال فكري))[١].

ثم ذكر سبب تسميته للكتاب بـ(المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية) أي أنَّه غاص وبحث في الكافية الحاجبية[٢]، ولمَّا كان كتابه على شرح الكافية الحاجبية فقد جاء ترتيب كتابه كما هو ترتيب الكافية، ولا يعد هذا مأخذًا على الجرجاني في ترتيبه وترتيب صاحب الكافية؛ لأنَّه شرح الكافية، وشأن الشارح أن يلتزم بمنهج المؤلف في الترتيب، ثم ختم مقدمته بأنَّه نسب الفضل لله وحده، والضلال للشيطان، وقد طلب من العلماء أن يصلحوا السهو والنسيان الذي وقع فيه، أو يستروه بذيل العفو والغفران[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٤-٥.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٥.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المبحث الأول

منهجه في المقدمات النحوية

أولًا: الكلمة وأقسامها.

من مقدمات النحو الرئيسة الكلمة وأقسامها، وقد فصَّل الجرجاني القول في تعريف الكلمة الذي ذكره ابن الحاجب في كافيته، والذي جاء فيه ((الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد))[١]، فالجرجاني في شرحه لكافيته شرح هذا التعريف شرحًا وافيًا، وجعل لكل لفظ فيه معنى لغوي واصطلاحي.

فقد عرَّف الكلم لغةً بأنَّها: ((جنس يصدق على القليل والكثير، كتمرة وتمر))[٢].

أما اصطلاحًا فقد عرَّفه بقوله: ((يطلق على الجمع فيوصف العدد أو الجمع، يقال الكلم الثلاث الفصيح))[٣]، وعرَّف اللفظ ((وهو مصدر سمي به الملفوظ به، ومعناه الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق، ولفظ فلان النوى))[٤]، وهو ((جنس يشمل الكلمة والكلام والمهمل والمستعمل))[٥].

وعرَّف الوضع لغةً: ((تخصيص شيء بشيء بحيث إذا أطلق الشيء الأول أو أحس به فهم الشيء الثاني))[٦].

أما اصطلاحًا فقد عرَّفه بأنَّه: ((لا يطلق إلا على اللفظ الذي شأنه ذلك))[٧]، وقول الجرجاني في المعنى: (((مَفْعَل) من العناية؛ يسمى مصدرًا بالميم، وهو بمعنى المفعول؛ أيّ

---

[١] الكافية في علم النحو والشافية في علم التصريف والخط: ١١.

[٢] المباحث العربية: ١/٧.

[٣] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] المصدر نفسه: ١/٩.

[٦] المصدر نفسه: ١/٨.

[٧] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

المعنيّ بتشديد الياء، ويجوز أن يكون معقولًا كالمصادر ومحسوسًا كالأجسام، وملفوظًا لمعنى الاسم والفعل والحرف والخبر والمفرد والمركب))[١].

ثم قال الجرجاني إنَّ قوله: ((لمعنى مفرد خرج الكلام والكلم))[٢]، وهذه الكلمة لها ثلاثة أقسام:

١. اسم نحو: رجلٌ، وفرسٌ.
٢. وفعل، ويكون على ثلاث أقسام:
   أ. الماضي ويكون مبنيًا لما مضى من الأحداث، نحو: ذهب وسمع.
   ب. والفعل المضارع ويكون للإخبار، نحو: يذهب ويضرب.
   ت. وفعل الأمر وهو المبني الذي لم يقع، نحو اذهبْ واضربْ.
٣. والحرف يكون لمعنى ولكنَّه ليس باسم ولا فعل، نحو: سوف وثم وواو القسم[٣].

ثم بين أنَّ الكلام يتكون من كلمتين هما ((المسند والمسند إليه))[٤]، وقد عرَّف سيبويه المسند والمسند إليه ((وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًّا))[٥].

والمسند والمسند إليه أي المبتدأ والخبر، نحو: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، وإن زادت هذه الكلمتان لا تعد من حقيقة الكلام، فالاسم يأتي منه مسند ومسند إليه، والفعل يأتي منه مسند لكنَّه لا يسند إليه، نحو: يذهبُ عبد الله، وأما الحرف فلا يسند ولا يسند إليه، والاسم يكون غير مقترن بزمن معين، أما الفعل فيكون مقترنًا بأحد الأزمنة[٦].

---

[١] المباحث العربية: ١/٨.
[٢] المصدر نفسه: ١/٩.
[٣] ينظر: الكتاب: ١/١٢، والمباحث العربية: ١/١٠.
[٤] المباحث العربية: ١/١٢.
[٥] الكتاب: ١/٢٣.
[٦] ينظر: الكتاب: ١/٢٣، والمباحث العربية: ١/١٥-١٦.

وتكون للاسم خواص وهي لفظية ومعنوية، فاللفظية تكون في أوله كـ(لام التعريف، وحرف الجر، وحرف النداء)، أو في وسطه كـ(ياء التصغير، وألف التكسير)، أو في آخره كـ(الجر، والتنوين وياء النسب وألف التثنية ونونها، وواو الجمع ونونه)، والمعنوية وهي الإسناد إليه والإضافة أي مضافًا وليس مضافًا إليه[١].

ثانياً: المعرب من الأسماء.

تقسم الأسماء على قسمين: معربة ومبنية، فالاسم المعرب كما حدَّه الجرجاني بقوله: ((المعرب كلمه ذات معنى يقتضيه العامل، ولم يناسب مبني الأصل))[٢]، ولكن ما المقصود بالإعراب؟

الجواب نجده عند الجرجاني حينما عرَّفه بأنَّه ((ما دل على معنى أحدثه العامل))[٣].

وعرَّفه أبو علي الفارسي ((أن تختلف أواخر الكلمة لاختلاف العامل، مثال ذلك: هذا رجلٌ، ورأيتُ رجلًا، ومررتُ برجلٍ))[٤]، فكلمة (رجل) تغيرت آخرها في حالة الرفع والنصب والجر وذلك باختلاف العوامل الداخلة عليها، وعرَّفه الزمخشري بأنَّه ((ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظًا بحركة أو بحرف أو محلًا))[٥].

فالنحاة بتعريفاتهم هذه أجمعوا على أنَّ الإعراب هو تغير في آخر الكلمة بحسب العوامل التي تدخل عليها، وعلامات إعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر[٦].

قسم الجرجاني الأسماء المعربة على قسمين:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٨-١٩.

[٢] المصدر نفسه: ١/٢٢.

[٣] المصدر نفسه: ١/٢٥.

[٤] الإيضاح العضدي: ١١.

[٥] المفصل: ٣٣.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ١/٢٥.

القسم الأول: المعرب بالحركات: ويكون إما على القياس، كالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف، وإعرابه يكون بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًا، أو لم يجر على القياس وهو جمع المؤنث، ويكون بالضمة رفعًا، والكسر نصبًا وجرًّا، وغير المنصرف ويكون إعرابه بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًا.

القسم الثاني: المعرب بالحروف: ويكون إما على القياس كالأسماء الستة، أو لم يجرِ على القياس كالمثنى، وجمع المذكر[١]، ويكون إعراب الأسماء الستة على القياس وفي أحوال ثلاثة:

١. تعرب بالحركات إذا كانت مفردة نحو: هذا أبٌ، ورأيتُ أبًا، ومررتُ بأبٍ.
٢. تعرب بالحركات المقدرة إذا أضيفت إلى ياء المتكلم نحو: هذا أبي، ورأيتُ أبي، وسلمتُ على أبي.
٣. تعرب بالحروف وهي اللغة الفصحى في الأسماء الستة نحو: هذا أبوك، ورأيتُ أباك، وسلمتُ على أبيك، فالواو للرفع والألف للنصب والياء للجر[٢].

وأضاف الجرجاني إعرابًا رابعًا وهو إذا كانت مصغرة فتعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُبيك، ورأيتُ أُبيك، وسلمتُ على أُبيك[٣]، ولم يذكر الجرجاني لفظ بعض العرب أنَّها تكون عندهم بلفظ واحد نحو: هذا أباك، ورأيتُ أباك، وسلمتُ على أباك، في الرفع والنصب والجر ويسمونها بلغة القصر، وهي الألف رفعًا ونصبًا وجرًّا، ومنه قول الشاعر[٤]:

إِنَّ أَبَاهَـــــا وَأَبَـــــا أَبَاهـــــا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَـــــجْدِ غَايَتَاهَـــا

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٢٩-٣٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٣، والمرتجل: ٥٤-٥٧، والمباحث العربية: ١/٣١-٣٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٣٢.

[٤] البيت لرؤبة بن العجاج، ينظر: ديوانه: ١٦٨.

الشاهد فيه: جاءت لفظة (أباها) وهي من الأسماء الخمسة بلفظة واحدة على لغة القصر لبعض العرب[١].

أما ما أُعرب بالحروف ولم يجرِ على القياس وهو المثنى، وجمع المذكر السالم يقول الجرجاني: ((وجه إعرابه بالحروف تعذر إعرابه بالحركات وذلك أنَّ علامة التثنية سابقة على علامة الإعراب في الرتبة؛ لأنَّها ثابتة حالة الإفراد دون الإعراب، فإذا استحق الإعراب بعد التركيب لم يكن اجراء الحركات على علامة التثنية؛ لأنَّها حرف علة لا تحتملها جميعًا، ولا على ما قبلها لأنَّه وإن كان حرفًا صحيحًا محتملًا للحركات الثلاث من حيث ذاته لكن باعتبار مجاورته حرف العلة لا يحتملها جميعا))[٢].

فهذا للمثنى وكذا للمذكر السالم فإنَّه جعلوا إعرابها بالحروف دون الحركات، لكن الفرق بينهم أنَّهم جعلوا الألف للمثنى لخفته في رفع المثنى، وخُصَّ الواو لرفع الجمع لقوته، أما الياء فاختصت بجرهما، والفرق بينهما بفتح ما قبل الياء في المثنى لخفته أيضًا، ويكسر في الجمع لمناسبة الكسرة مع الياء[٣].

واختلف البصريون والكوفيون في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، فذهب البصريون إلى أنَّ حروف إعراب المثنى وجمع المذكر حروف إعراب لكنَّها ليست إعراب؛ لأنَّها زيدت للدلالة على التثنية والجمع؛ لأنَّ هذه الحروف زيدت للدلالة على التثنية والجمع، فالواحد يدل على مفرد وإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع، فلمَّا زيدت صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى، فهي بمنزلة التاء في (قائمة) التي هي حرف إعراب، فكذلك هذه الحروف[٤].

---

[١] ينظر: شرح ابن عقيل: ١/٥١-٥٢.

[٢] المباحث العربية: ١/٣٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣٢-٣٣.

[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ الألف والواو والياء في المثنى والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنَّها إعراب؛ لأنَّها تتغير كتغير الحركات، ففي قولك: قام الزيدانِ، ورأيتُ الزيدينِ، وسلمتُ على الزيدينِ، وقام الزيدونَ، ورأيتُ الزيدينَ، وسلمتُ على الزيدينَ، فهي نظير قولك: قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، وسلمتُ على زيدٍ، فدلت على أنَّها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن يتغير ذواتها عن أحوالها، فلمَّا تغيرت كتغير الحركات دلت على أنَّها بمنزلتها[١].

وهنالك ألفاظ ألحقت بالمثنى وهي (كلا كلتا)، و(اثنان واثنتان)، فأما (كلا) فذهب الكوفيون إلى أنَّه مثنى لفظًا ومعنًى، فهي عندهم مثنى حقيقة، فأصل (كلا) عندهم (كلّ) وخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في (كلتا) للتأنيث، وذهب البصريون إلى أنَّه مفرد اللفظ مثناة المعنى، أي فهما إفرادًا لفظيًا وتثنيةً معنوية لقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾﴾[الكهف:٣٣]، فلو كان مثنى اللفظ لقال سبحانه: آتتا[٢].

وقد وافق الجرجاني البصريين بقوله: ((وهذا هو الصحيح ولذلك أعطوه حكم اللفظ، فقدر فيه الإعراب كأخواته من الأسماء المقصورة إذا أضيفت إلى المُظهر، فقالوا: جاءني كلا الرجلينِ، ورأيتُ كلا الرجلينِ، وسلمتُ على كلا الرجلينِ، وأعطوه حكم المعنى فأُعرب كالمثنى أُضيف إلى المضمر فقالوا: جاءني الرجلانِ كلاهما، ورأيتُ الرجلينِ كليهما، ومررتُ بالرجلينِ كيلهما ثم قال: وكذا البحث في "كلتا"))[٣].

وقد حكى الفراء[٤] أنَّ بعض العرب يجروها مع المُظهر مجراها مع المضمر فيقولوا: (رأيت كلي أخويك)، وكنانة تجعلها بالألف في كل حال، وإن أُضيفت إلى مضمر[٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨.

[٢] ينظر: الإنصاف مسألة (٣): ١/٢٥-٢٨، والمباحث العربية: ١/٣٣-٣٤، وارتشاف الضرب: ٢/٥٥٨.

[٣] المباحث العربية: ١/٣٤.

[٤] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٢/١٨٤.

[٥] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/٥٥٨.

وأما (اثنان) فيقول الجرجاني: ((فقد أهمله النحويون إما لغفولهم عنه، أو لظنهم دخوله في المثنى، وظنَّهم فاسد؛ لعدم ثبوت مفرده بل وضعه وضع المفردات، وإنما أعرب كالمثنى لقوة شبهه به لفظًا ومعنى))[١].

وذكر أنَّهم أهملوا ذكر (أُولو، وعشرون) وأخواتها فقال: ((فإن كان كذلك ظنهم دخولها في الجمع ففاسد؛ لأنَّ (أُولو) ليس له مفرد على ما قال، ويمكن أن يقال ليس استعمال المفرد شرطًا في الجمع بل وضعه، ويجوز أن يكون موضوعًا واستغني عن استعماله بـ(ذو) وكذلك (عشرون وأخواتها)، فهي ليست بمجموع... وإنَّما هي أسماء موضوعة لمعان مفردة وهي خصوصيات الأعداد، وإنما أعربت بالحروف لمشابهتها الجمع السالم))[٢].

ثالثًا: المعرب تقديراً.

بعد ذكره للمعرب بالحركات والمعرب بالحروف شرع بذكر المعرب تقديرًا، ويقصد بالمعرب تقديرًا أنَّ الاسم مستحق للإعراب لكن حرف الإعراب لا يحتمله، ويكون في الاسم المقصور نحو: (عصى، ورحى)، أو في المنقوص أو في المضاف إلى ياء المتكلم، ويكون إما سببه التعذر وذلك في باب المقصور والمضاف إلى ياء المتكلم، أو يكون سببه الثقل وذلك إذا كان الاسم منقوصًا ويقدّر الإعراب عليه في الرفع والجر للثقل وتظهر الفتحة في النصب لخفتها نحو: رأيتُ القاضيَ، ونحو قوله تعالى: ﴿يَٰقَوۡمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ٣١﴾ [الأحقاف:٣١]، أما الضمة والكسرة فتقدر عليه تقول: جاء القاضي، ومررتُ بالقاضي[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٣٤.

[٢] المصدر نفسه: ١/٣٤-٣٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٣٧-٣٩، والتذييل والتكميل: ١/٢٠٠.

رابعاً: الممنوع من الصرف.

من مقدمات النحو التي شرحها الجرجاني الممنوع من الصرف، وهو الاسم الذي لا يدخله جر ولا تنوين فهو في موضع الجر مفتوحًا، وهنالك عدة أسباب تجعل الاسم لا ينصرف، فمتى اجتمعت اثنتان أو واحدة من هذه الأسباب فيمنع الاسم من الصرف؛ لأنَّ السبب الواحد يقوم مقام الاثنين وذلك نحو قولك: سلمتُ على إبراهيمَ، وهذه الأسباب هي:

١. **العدل**، والمقصود بالعدل: أنَّ الاسم شائع فيشتق منه اسم فيتغير بناؤه، ويكون إما معدولا عن النكرة نحو: (مثنى، وثلاث، ورباع)، فهو معدول عن (اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة)، ونحو قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۚ ١﴾[فاطر:١]، أي أُولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة ويكون موضعها الخفض للأجنحة[١].

٢. **الوصف ووزن الفعل**: نحو: (أحمر) فإذا سميت رجلًا بـ(أحمر، وأسود)، فمذهب سيبويه[٢]، أنَّ هذه الصفة لم تنصرف في معرفة ولا نكرة، وزعم الأخفش وغيره أنَّ الصفة إذا سميت بها رجلًا لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة[٣]، وهذا رأي المبرد، إذ قال: ((ولا أراه يجوز في القياس غيره))[٤].

٣. **التأنيث**: نحو: (طلحة) اسم رجل فلا ينصرف؛ لأنَّه معرفه فإذا نُكِّر صُرف، وكذلك كل مؤنث ختم بألف التأنيث نحو: (بشرى، وسكرى، وحبلى) وكذلك كل اسم مختوم بهمزة

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٨٨/٢، وشرح المفصل: ٥٩/١، وما ينصرف وما لا ينصرف: ٤٤، والمباحث العربية: ٤٧/١-٤٨.

[٢] ينظر: الكتاب: ٢٠٣/٣، والمباحث العربية: ٧٩/١.

[٣] ينظر: المقتضب: ٣١٢/٣، والمباحث العربية: ٧٩/١.

[٤] المقتضب: ٣١٢/٣.

قبله ألف زائدة نحو: (صحراء، وبيداء)[١].

٤. **الصفة التي تتصرف:** نحو: (أفعل فعلاء)، كـ(أحمر حمراء)، فـ(أحمر) لا ينصرف لأنَّ فيه صفة، وحمراء لا تنصرف لأنَّها صفة وفيها ألف التأنيث فمنعه من الصرف[٢].

٥. **الألف والنون** اللتان يضارعان ألفي التأنيث، ولا يضارعان ألف التأنيث إلا إذا كانتا زائدتين، نحو: (غضبان، وعمران)، فلا يدخل عليهما تأنيث فلا تقول: (غضبانة)، وإنَّما (غضبى)، وأيضا كل اسم آخره ألف ونون زائدتان فهو في موضع لا يدخله التأنيث فهو ممنوع من الصرف نحو: (عثمان)[٣].

٦. **العجمة:** هي سبب يمنع من الصرف؛ لأنَّها تكون دخيلة في كلام العرب، فهي فرع له نحو: (إبراهيم، واسحاق)، فالعرب لم تنطق بها إلا معارف، ولم تنقلها من تنكير إلى تعريف، فالعرب أعربتها في حال تعريفها[٤].

٧. **التركيب:** الذي يكون اسمًا واحدًا، وفيه لغتان إما يبنى الجزء الأول على الفتح والجزء الثاني يعرب إعراب ما لا ينصرف، أو يبنى الجزآن على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ)[٥].

٨. **صيغة منتهى الجموع:** وهو جمع الجمع فلا يجوز أن يصرف؛ لأنَّه لا جمع بعده، نحو: (أناعيم) جمع (أنعام)، (وأنعام) جمع (نَعْمَ)، وكذلك (مساجد، ودواب، ومصابيح)، فصيغة منتهى الجموع صيغة في وسطها ألف وقبلها حرفان أولهما مفتوح وبعدها حرفان أو حرف مشدد أو ثلاثة أوسطها ساكن[٦].

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٨٣-٨٤، والمباحث العربية: ١/٦١.

[٢] ينظر: المقتضب: ٣/٣١٩، والأصول في النحو: ١/٨٢.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٨٥-٨٦، وشرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٧٣.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ١/٩٢، وشرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٦٥.

[٥] ينظر: شرح المفصل: ١/٦٦، والمباحث العربية: ١/٧٢.

[٦] ينظر: الأصول في النحو: ١/٩٠-٩١، والمباحث العربية: ١/٦٦.

٩. **المعرفة:** إذا اجتمع مع المعرفة التأنيث نحو: (طلحة، وزينب)، فهي مؤنث ومعرفة، أو اجتمع وزن الفعل مع المعرفة نحو: (أحمد)، أو العدل والمعرفة نحو: (عمر)، أو العجمة مع المعرفة نحو: (إبراهيم)، أو الألف والنون والمعرفة نحو: (عثمان) فجميعها لا تنصرف لاجتماع العلتين[١].

وقد يجوز صرف ما لا ينصرف وذلك إما في ضرورة النظم وذلك بردِّه إلى أصله لأنَّ صرف الاسم هو الأصل ويجوز ردّ الشيء إلى أصله عند الضرورة، وأكثر ما يرد ذلك في أقصى الجموع[٢]، كقول الشاعر[٣]:

إنَّ الجمـــــــالَ معـــــــادنٌ ومناقـــــبٌ أورثْـــــنَ مجْـــــدا

الشاهد فيه: صرف (معادن، ومناقب) وهي صيغة منتهى الجموع، وهي ممنوعة من الصرف، ولكن للضرورة صرفت.

أو التناسب، وهو صرف اسم ممنوع من الصرف ليتناسب مع ما قبله أو ما بعده كقوله تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ﴿١٦﴾﴾ [الإنسان:١٥-١٦]، فمن وقف على (قواريرا) الأول قصد بصرفه مناسبة لأواخر الآي، ومن وقف على (قواريرا) الثانية صرفه ليناسب أواخر الآي، فصرف الأول على تناسب الثاني، ويجوز صرف الثاني على تقدير الوقف على الأول ليتناسبا[٤].

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٨٧/١، والمباحث العربية: ٤٩/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٤٩/١.

[٣] البيت لعمرو بن معدي كرب، ينظر: في الوساطة بين المتنبي وخصومه: ٣٤٣، والتمثيل والمحاضرة: ٦٥.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٥٠/١-٥١.

المبحث الثاني

منهجه في الاسماء

أولًا: **المرفوعات**.

١. الفاعل:

قدم ابنُ الحاجب في كافيته الفاعل على باقي المرفوعات[١]، وقد ذكر الجرجاني أنَّ سبب تقديمه إياه أنَّ الفاعل أصلٌ في الرفع؛ لأنَّه يكوّن مع الفعل جملة تامة يحسن السكوت عليها[٢]، فهو مع فعله بمنزلة المبتدأ والخبر، أي مسند ومسند إليه، فإذا قلت: قام زيدٌ، هو بمنزلة: القائم زيدٌ، ولا يجوز أن يتقدم على فعلهن فمرتبته أنَّه يلي الفعل، ولا يفصل بينهما فاصل؛ لأنَّ الفعل عامل ورتبة العامل أن يتقدم على معموله، ويأتي بعده المفعول به، وخُصَّ المفعول به للنصب؛ فلِمَ خُصَّ الفاعل الرفع والمفعول به النصب؟ لأنَّ الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، وقد يتعدى إلى مفعولين أو ثلاث، أو يتعدى إلى خمسة أشياء وهي المصدر، وظرف الزمان وظرف المكان، والمفعول له، والحال، وحكم هذه الأشياء النصب، فالفاعل أقل من المفعول، والرفع أثقل من النصب، فأعطوا الفاعل الرفع وهو الأثقل ليكون موازيًا مع قلته، وأعطوا المفعول الفتح وهو الأخف ليكون موازيًا مع كثرته، أو أنَّهم أعطوا الرفع للفاعل؛ لأنَّه يأتي أولًا والرفع للأول والمفعول آخرًا والنصب للآخر، فأعطوا الأول وهو الفاعل الأول وهو الرفع، وأعطوا الآخر وهو المفعول للآخر وهو النصب[٣].

الأصل في ترتيب الجملة: الفعل، والفاعل، والمفعول به.

وقد ذكر الجرجاني أنَّ هناك عوارض توجب تقدم الفاعل على مفعوله، وعوارض توجب فيها تأخر الفاعل، فالعوارض التي أوجبت تقديم الفاعل ثلاث:

---

[١] ينظر: الكافية في علم النحو: ١٤.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٥/١.

[٣] ينظر: أسرار العربية: ٧٨-٧٩، والمباحث العربية: ٨٥/١.

١. ((أن يتبع الإعرابُ الإعرابَ اللفظي عن الفاعل والمفعول معًا، وتنتفي القرينة المميزة نحو: (ضرب موسى عيسى)، وإن وجدت قرينة لفظية أو معنوية لم يجب تقديمه، واللفظية إما في الفعل نحو: (ضربت موسى ريا)، أو في الفاعل نحو: (أكرم موسى عيسى العالمُ)، أو فيهما وهو ظاهر، والمعنوية نحو: (أكل الكمثرى موسى)، و(كسر العصا الرَّحى).

٢. أن يكون الفاعل مضمرًا متصلًا سواء كان مستكنًا نحو: (زيدٌ ضربَ عمرًا)، أو بارزًا نحو: (ضربتُ زيدًا وضربتُكَ).

٣. أن يقع المفعول بعد (إلا، وإنما) نحو: (ما ضرب عمرٌو إلا زيدًا)، و(إنما ضربَ عمرٌو زيدًا)، وإنَّما يجب تقديم الفاعل هنا؛ لأنَّ المراد انحصار ضرب عمرو في زيد، ولو أخر الفاعل انعكس المعنى، وأفاد الحصر في المفعول))[١].

ويتقدم المفعول وجوبا ويتأخر الفاعل في مواطن منها:

١. أن يكون في الفاعل ضمير لو تقدم للزم عود الضمير إلى غير المذكور – أي المفعول به– لا لفظًا ولا رتبة كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]، فلو قدم الفاعل للزم عود الضمير إلى المفعول به المتأخر لفظًا ومعنى[٢].

٢. ((أن يكون المفعول به ضميرًا متصلًا، والفاعل ظاهرًا نحو: (ضربني زيدٌ) فيجب تأخير الفاعل وتقديم المفعول به، بسبب اتصاله بالفعل، أما إذا كان الفاعل ضميرًا متصلًا نحو: (ضربتُك، وضربتَني) فلا يتأخر الفاعل بل يمتنع تقديم المفعول؛ لأنَّهما استويا في الاتصال، ويرجح تقديم الفاعل لكونه كالجزء من فعله))[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١/٨٧-٨٨.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٩.

[٣] المصدر نفسه: ١/٩٠-٩١.

ثم ذكر الجرجاني أنَّ الفعل قد يحذف من الكلام، أو يحذف جزأي الكلام وذلك عند وجود قرينة نحو قولك: (نعم) لمن قال: (أقام زيدٌ؟)، أي: نعم قام زيدٌ، فحذف لدلالة كلام المستفهم عليه[١].

٢. **المبتدأ والخبر**:

عرف الجرجاني **المبتدأ** بأنَّه: ((اسم ذو إسناد مستحق للتقدم على صاحبه، لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٢]، فهذا تعريف جامع مانع للمبتدأ، فقد خرج منه الخبر والفاعل وجرّده من العوامل الداخلة عليه، وهي (كان وأخواتها)، و(إنَّ وأخواتها)، و(علمت وأخواتها)، نحو: زيدٌ قائمٌ. فهذه العوامل كلها تغير الإسناد عن أصل وضعه وتنافي معنى الابتداء[٣].

الخبر: عرَّفه بأنَّه: هو ((لفظ ذو إسناد مستحق لتأخره عن صاحبه لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٤].

فاللفظ هنا يشمل أنواع الخبر، ويتأخر عن المبتدأ، فالمبتدأ أصله التقديم على الخبر، وقد أجازوا تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ نكرة ساذجة، أي –لا موصوفة ولا مخصصة– لكنَّهم استثنوا من هذا الحكم صورًا مخصوصة جاء فيها المبتدأ نكرة، وهي (ما) التعجبية، في قولك: (ما أحسنَ عبد الله)، فهي نكرة بمعنى شيء عند سيبويه، وهي اسم مرفوع بالابتداء[٥]، والصفة الرافعة للظاهر نحو: (قائمٌ أخواك)، على أن تكون في معنى الفعل، فـ(أخواك) فاعل سدَّ مسد الخبر وهذا على رأي الأخفش[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٩٧-٩٣.

[٢] المصدر نفسه: ١/١١٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٤] المصدر نفسه: ١/١١٩.

[٥] ينظر: الكتاب: ١/٧٢، والمقتضب: ٤/١٧٣، والمباحث العربية: ١/١٢١.

[٦] ينظر: الشرح الكبير لابن عصفور: ١/٣٤١، والمباحث العربية: ١/١٢١.

وقد يتقدم الخبر على المبتدأ نحو: (في الدار زيدٌ)، ويمتنع (صاحبُها في الدار)؛ لأنَّ ضمير (صاحبها) يعود على جزء من الخبر وهو متأخر عنه لفظًا ورتبة، لذلك لا يجوز تقديمها[١].

والخبر يكون مفرد وجملة، فالمفرد نحو: (زيدٌ قائمٌ)، والجملة نحو: (زيدٌ قام أبوه، وزيٌد أبوه قائم)[٢].

٣. خبر (لا) النافية للجنس:

وهو المسند بعد دخول (لا) عليه نحو: (لا رجلَ ظريفٌ)[٣]، ويكثر حذفه إن عُلم، وتميم يحذفونه، وأما الحجاز فيثبتونه، قال الجزولي: ((ولا يلفظ بخبرها بنو تميم إلا أن يكون ظرفًا))[٤].

أما ابن عصفور فقال: ((والخبر لا يخلو أن يكون ظرفًا أو مجرورًا أو غير ذلك، فإن كان ظرفًا أو مجرورًا جازا لك فيه وجهان، إن شئت حذفته، وإن شئت أثبته، وإن كان غير ذلك فبنوا تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والاثبات))[٥].

فقد جعل ابن عصفور الحذف عند بني تميم إذا كان غير ظرف ولا مجرور، فإذا كان ظرفًا أو مجرورًا فالحذف جائز، أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ بني تميم لا يثبتونه في لغتهم وأورد قول الشاعر[٦]:

ورَدَّ جـــازرُهم حَرفـــاً مُصَـــرّمةً ولا كـــريمَ مـــن الوِلـــدان مصـــبوحُ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٢٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٢٤.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٤٧.

[٤] المقدمة الجزولية: ٢٢٠-٢٢١.

[٥] شرح الجمل: ٢/٢٧٣.

[٦] البيت لحاتم الطائي، ينظر: ديوانه: ١٦٣، وقد نسب إلى رجل من بني النبت والشاهد فيه أنّه ذكر خبر (لا) النافية وهو (مصبوح)، وتميم لا تذكره إذا علم.

فقد ذكر في تأويله وجهين[١]:

١. يحتمل أن يكون الشاعر قد ترك لغته وأثبت الخبر.

٢. أو يحتمل أن يكون قد حمل الوصف على محل الاسم.

ثانياً: **المنصوبات**.

١. المفعول المطلق:

بدأ ابن الحاجب المنصوبات بالمفعول المطلق[٢]، وذكر الجرجاني أنَّ سبب تقديم ابن الحاجب للمفعول المطلق؛ لأنَّه جزء من الفعل وقربه منه أكثر من غيره، فقد عرَّفه الجرجاني بأنَّه: ((مصدر ركِّب فضلة من حيث حدوثه أو وقع موقعه))[٣]، وإنَّما سمي مفعولًا مطلقًا؛ لأنَّ ((الفعل أطلق عليه من غير تقييد بحرف، لا في اللفظ ولا في المعنى، ولا في اللفظ ظاهر ولا في المعنى مقدر؛ لأنّه لو قيل لك من فعل الضرب؟ لقلت: فعله فلان، بخلاف المفعول به وما عداه من المفعولات، لأنَّه يقال فيما عداه (بمن فعل الضرب؟)، فتأتي بالباء، و (في أي زمانٍ فعل الفعل؟)، فتأتي بـ(في)، و (في أي مكان فعل الفعل؟)، فتأتي بـ(في) و(لأي أمر فعل الفعل، فتأتي باللام، (ومع أي شيء فعل الفعل)، فتأتي بـ(مع)، فتجد هذه المعاني كلها مقيدة بحرف، خلاف المصدر الذي أطلق الفعل عليه بنفسه، فلذلك سمي مفعولًا مطلقًا))[٤].

أي أنَّه لما اطلق عليه مطلق؛ لأنَّه لا يتقيد بحرف، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له، التي تتقيد بحرف، وإنَّما أطلق عليه الفعل بنفسه من دون حرف، ويأتي على أنواع:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٥٠.

[٢] ينظر: الكافية في علم النحو والصرف: ١٨.

[٣] المباحث العربية: ١/١٥٧.

[٤] شرح المقدمة المحسبة: ٣٠١-٣٠٢.

١. أن يأتي لتأكيد الفعل، فهنا لا يزيد مدلوله على مدلول فعله نحو: (قمتُ قيامًا، وجلستُ جلوسًا) فإنَّ دلالة (قيامًا، وجلوسًا) هي ما يدل عليه الفعل، أما الفعل فيزيد عليه بدلالة على الزمان المعين، وقد عدَّه الجرجاني من باب التأكيد اللفظي؛ لأنَّ تأكيد الفعل إما لفظي وهو إعادة اللفظ بعينه، أو معنوي وهو إعادة معناه بألفاظ مخصوصة، وتكون في باب التوكيد، فهنا ليس من هذا التأكيد بشيء، إذ هنا أصله بتكرار الفعل بعينه لذلك عدَّه من باب التأكيد اللفظي[١].

٢. ويأتي بصيغة المصدر التوكيدي بالوصف نحو: (ضربتُ ضربًا شديدًا) ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٤٩﴾﴾ [الأحزاب:٤٩]، أو بإضافة الصفة المنوعة للمصدر نحو: (ضربتُه أشدَّ الضرب)[٢].

٣. ((أنْ يدل على ما يدل عليه الأول وزيادة في دلالته على عدد نحو: جلستُ جلسةً واحدةً، وضربتُه ضربتين، أو ضربات، وقد يحذف فيجعل العدد مكانه ضربتُه ثلاثًا))[٣].

وقد يأتي من غير لفظ فعله وإنَّما هو بمعناه نحو: (رجعَ القهقري، وقعدتُ جلوسًا)، أو يأتي قريبًا من لفظ الفعل المذكور لكنَّه لم يكن جاريًا عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح:١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا ﴿٨﴾﴾ [المزمل:٨]، واختُلف في عامل هذين النوعين، فذهب المبرد[٤]، والسيرافي وأكثر النحاة أنَّه الفعل المذكور نفسه وعدُّوه أنَّ الفعلين في معنى واحد، أو يرجعان إلى معنى واحد، فأنبت نباتًا هو نفس معنى نبت نباتًا[٥]، لكن ما جاء في المقتضب أنَّ المبرد لم يذهب بهذا المذهب، فقد جاء فيه: ((إلا

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٥٧.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٥٩.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٦٠.

[٤] ينظر: المقتضب: ١/٧٤.

[٥] ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤/٤٥٧، والمباحث العربية: ١/١٥٩.

أن اللفظ مشتق من فعل المصدر، ولكنهما يشتبهان في الدلالة – قول عز وجل: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴿٨﴾﴾[المزمل:٨]، على: وبتل إليه، ولو كان على تبتل لكان تبتلًا وكذلك: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾[نوح:١٧]، لو كان على أنبت لكان إنباتا ولكن المعنى – والله أعلم –: أنه إذا أنبتكم نبتم نباتًا))[١].

فالمبرد ذكر إنَّه منصوب بفعل مقدر من لفظه لا بمعناه، فهو ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه[٢]، فتقدير، قعدتُ جلوسًا: (قعدتُ فجلستُ جلوسًا) وهذا هو المذهب الثاني وذهب إليه الجرجاني بقوله: ((إنَّه تأكيد لفظي فيجب أن يكون بلفظ الفعل لا بمعناه؛ لأنَّ التأكيد بإعادة المعنى إنما هو بألفاظ مخصوصة... وأضاف وإنَّما لم يقدّر سيبويه الفعل في نحو: (رجع القهقري، واشتمل الصماء) لعدم الفعل))[٣].

٢. المفعول به:

أردف الجرجاني المفعول المطلق بالمفعول به وذلك لشدة تعلقه بالفعل واحتياجه إليه وعرَّفه بقوله: ((وما تعلق به فعل أو عدم فعل بنفسه على جهة وقوعه عليه))[٤]، وقال ابن السراج: ((إنما قيل له مفعول به؛ لأنه لما قال القائل: ضربَ وقتلَ، قيل له هذا الفعل بمن وقع؟ فقال بزيد أو عمرو، فهذا إنما يكون بالمتعدي))[٥].

فأصل وضع المفعول به أن يكون فضلة؛ لأنَّه يقع عليه فعل الفاعل، وبه يفرق بين الفعل المتعدي والفعل اللازم ويكون منصوبًا نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا) فإذا أريد العناية به قُدّم على الفاعل نحو: (ضربَ عمرًا زيدٌ)، فإذا ازدادت العناية به أكثر تقدم على فعله الناصب

---

[١] المقتضب: ٣/٢٠٤.

[٢] ينظر: الكتاب: ٤/٨١.

[٣] المباحث العربية: ١/١٦٠-١٦١.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٧٦.

[٥] الأصول في النحو: ١/١٧١.

نحو: (عمرًا ضربَ زيدٌ)[١]، هذا إذا كان خاليًا من أسباب الوجوب والامتناع، فمن الواجب تقدمه إذا كان له صدر الكلام كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، ويمتنع تقديمه إذا تأكد الفعل بإحدى نوني التوكيد؛ لأنَّ توكيد الفعل يدل على الاهتمام وتقديم المفعول يدل أيضًا عليه الاهتمام، لذلك يمتنع التقديم؛ لأنَّه يؤدي إلى الجمع بين النقيضين[٢].

٣. المنادى:

عرَّف الجرجاني المنادى: ((أنَّه المطلوب إقباله بإنشاء النداء))[٣]، وقد قصد الجرجاني بالإقبال بقوله: ((إقبال القلب لا البدن لجواز (يا زيد قف أو أدبر))[٤].

ولكن يبقى السؤال لِمَ ذكر المنادى بعد المفعول به؟ ولم يذكر بقية المفاعيل؛ لأنَّ المنادى مفعول به لأنَّه مدعو، والمدعو موقعه النصب، فحرف النداء ناب مناب الفعل، فتقدير الكلام: أنادي أو أدعو، فناب الحرف عن الفعل، فكان ملحقًا بالمفعول به، ولم يكن حقيقًا في كونه مفعولا به[٥]، فلزم إضمار الفعل لأنَّ قولك: (يا عبد الله) أصله: (يا أريد عبد الله)، لكن حذف الفعل لكثرة الاستعمال ولخفة الكلام[٦].

اختلف النحويون في (يا):

فذهب سيبويه أنَّ (يا) هي الناصب لنيابتها عن الفعل[٧]، أما الكوفيون فقد نقل المرادي عنهم أنَّهم يجعلونها مع أخواتها أسماء أفعال وحجتهم أنَّها تحتمل الضمير المستكن[٨]، وقد نقل

---

[١] ينظر: المفصل: ٥٨.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ١/١٨٠.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٨٤.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٦.

[٦] ينظر: المفصل: ٦٠.

[٧] ينظر: الكتاب: ٢/١٨٦.

[٨] ينظر: الجنى الداني: ٣٥٥.

ابن يعيش أنَّ أبا علي الفارسي كان يذهب في بعض كلامه إلى أنَّ (يا) ليس حرفًا وإنَّما اسم من أسماء الفعل[١].

أما الجرجاني فقد وافق سيبويه وقال: ((ما قيل إن حرف النداء اسم فعل بمعنى (أدعو) أو (أنادي) فاسد وإلا لاستقل كلامًا لكنه لم يستقل إلا بالمنادى))[٢]، أي إنَّ حرف النداء لا يُستقل وحده ولو كان المعنى أدعو أو أنادي لأستقل لكنّه لمّا كان لا يستقل إلا بالمنادى علم أنَّه حرف.

ثم بين أنَّ المنادى يقسم على خمسة أقسام: المفرد المعرفة، والمستغاث، والمضاف والمشبه، والمفرد النكرة، فالمفرد المعرفة يبنى على ما يرفع به نحو: (يا زيدُ، يا زيدانِ، يا زيدونَ) لكن هنا مسألة يجب التنبيه عليها، وهي إذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المبني، هل ينوّنه مضموما أم منصوبا؟ في هذا مذهبان:

الأول: مذهب الخليل، وسيبويه[٣] إلى أنَّه ينوّنه مضمومًا، محتجين ببقاء سبب البناء[٤]، وأوردوا قول الشاعر[٥]:

سَلامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلامُ

فالشاهد فيه: أنَّ الشاعر نوَّن كلمة (مطر) في الشطر الأول والأصل فيه هو البناء على الضم فالتنوين يخرج عن المألوف للضرورة الشعرية لتناسب الوزن والقافية.

قال سيبويه: ((فإنما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازم للنكرة على كل حال والنصب، وهذا بمنزله مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارًا؛ لأنك أردت في حال التنوين في (مطر) ما أردت حين كان

---

[١] ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/١.

[٢] المباحث العربية: ١٨٥/١.

[٣] ينظر: الكتاب: ٢٠٢/٢.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ١٨٨/١.

[٥] البيت للأحوص الأنصاري، ينظر: ديوانه: ١٨٩.

غير منون، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطَّرد الرفع فيه، وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يَرفع من الأفعال والابتداء))[١].

والثاني: مذهب عيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس، أنَّ المنادى المبني ينون منصوبًا؛ لأنَّ التنوين ينافي البناء فيجب ردَّه إلى أصل الإعراب هو النصب، فهو عندهم بمنزلة قولك: (مررتُ بعثمانَ يا فتى)، فمتى يلحق به التنوين يرجع إلى الخفض[٢]، وقد أوردوا قول الشاعر[٣]:

ضَـــرَبَتْ صَـــدْرَهَا إلـــيَّ وقَالَـــتْ يَاعَـــدِيًّا لَقَـــدْ وقَتْـــكَ الأَوَاقِـــي

فالشاهد فيه أنَّ الشاعر نون (عديا) بتنوين النصب وردَّ إلى الإعراب.

واختار المبرد هذا المذهب بقوله: ((والأحسن عندي النصب وان يرده التنوين إلى أصله))[٤].

أما الجرجاني فقد أورد الخلاف ولم يرجح أيا من الآراء في ذلك، لكن محقق الكتاب ذكر في حاشيته أنَّه وافق المذهب الأول وهو البناء على الضم[٥].

ثم يذكر المنادى المستغاث، ويخفض بلام الاستغاثة؛ لأنَّ البناء ضعيفًا فيردَّه إلى أصل الإعراب نحو: (يا لزيدٍ)، هذه هي المبنيات وهي المفرد المعرفة، والمستغاث من المنادى، أما المضاف والمشبه بالمضاف، والمفرد غير مُعيَّن فإنَّه يُنصب؛ لأنَّه أصل في المنادى، لكونه مفعول به، فالمضاف نحو: (يا عبدَ الله)، والشبيه بالمضاف نحو: (يا طالعًا جبلًا)، والمفرد غير مُعيَّن نحو قول الأعمى: (يا رجلًا خذ بيدي)، فهذه تكون منصوبة[٦].

---

[١] الكتاب: ٢٠٢/٢.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢١٣/٤، والمباحث العربية: ١٨٨/١.

[٣] البيت للمهلهل بن ربيعة في المقتضب: ٢١٤/٤، وخزانة الأدب: ١٦٥/٢.

[٤] المقتضب: ٢١٤/٤.

[٥] ينظر: المباحث العربية (الهامش): ١٨٨/١.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١٨٩/١-١٩٣.

٤. المفعول فيه:

وقد حدَّه الجُرجاني بـ((أنَّه زمان أو مكان اقتضاه العامل من جهة وقوعه فيه أو لا وقوعه))[١]، ويقسم على قسمين: ظرف زمان وظرف مكان.

فظرف الزمان يكون بتقدير: (في)، ويقسم باعتبار المعنى إلى مختص ويكون واقعًا في جواب (متى) كغدوة، وبكرة، وإلى محدود كالأسبوع، والشهر، والسنة، وإلى مبهم كحين، وزمان.

وباعتبار اللفظ إلى متصرف منصرف، كاليوم، والليل، والشهر، والسنة، والتصرف أي جواز الرفع والجر في موضعهما.

وإلى غير متصرف ولا منصرف وهو: (سحر) إذا أردت سحر يومك، وإلى متصرف غير منصرف كـ(غدوة، وبكرة)، إذا أردت بهما يوم معين، وإذا أردت بهما غير متعينين صرفتَ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴿٦٢﴾﴾ [مريم:٦٢]، فهنا بكرة صُرفت؛ لأنَّه أُريد بها يوم غير معين[٢].

وإلى منصرف غير متصرف، كـ(بكرًا، وسحيرًا، وعشاءً، ومساءً، وعتمةً، وضحوةً، وضحًى)[٣]، فهذه جميعًا تقع ظرفًا، فهي بخلاف ظروف المكان؛ لأنَّ دلالة الفعل على الزمان لفظية ومعنوية، فتكون أقوى فيعمل في جميعها، فظرف الزمان يتعدى إليه الفعل بنفسه مُبهمًا كان أو مختصًا، مثل: قمتُ يومَ الجمعةِ، فدلالة صيغته تكون قوية، أما مع ظرف المكان فتكون أضعف فلا يعمل إلا في المبهم، فهو يتعدى إلى المبهم منه بنفسه وهي الأقطار الستة، نحو: قمتُ أمام فلان، أما مع الأمكنة المخصوصة التي لها أقطار تحصرها مثل: الدار والمسجد وغيرها، فتقول: قمتُ في الدال، فلا يجوز حذف حرف الجر؛ لأنَّه لا يتعدى إلا بحرف

---

[١] المباحث العربية: ٢٤٦/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٩/١.

[٣] ينظر: المقدمة الجزولية: ٨٧، والمباحث العربية: ٢٤٨/١-٢٤٩.

الجر[١].

أما ظرف المكان فيقسم على ثلاثة أقسام: مبهم، ومختص، ومعدود.

فالمبهم: هو الجهات الست: (فوق، تحت، أمام، وراء، يمين، شمال) فلا يكون لها معنى إلا بإضافتها إلى غيرها.

والمختص: وهو (الدار، والمسجد) وهو ما له اسمه من جهة نفسه.

والمعدود: وهو (الميل، والفرسخ، والبريد) وهو ما له مقدار معلوم من المسافة[٢].

٥. المفعول له:

وقد حدَّه الجرجاني بأنَّه: ((ما فُعل لأجله فعل مذكور أعم أن يكون علة فاعلية، نحو: (قعدتُ عن الحرب جبنًا)، أو علة غائية، نحو: (ضربته تأديبًا) فإنَّ التأديب ليس فاعلًا للضرب، بل غائية))[٣].

ويكون منصوبًا لأنَّه موقوع له؛ ويفسر مما قبله لِمَ كان؟ ولا يكون صفة لقبله، نحو: (فعلتُ ذاك حذارَ الشر) ولا يُبتدأ به ولا يُبنى على مبتدأ، ولا يكون حالًا، ولا يجوز أن يقوم مقام ما لم يسم فاعله[٤].

والأصل في المفعول لأجله التنكير ولكن قد يأتي معرّفًا بالإضافة، أو معرّفًا بحرف الجر خلافًا لمن قال لا يأتي إلا نكرة، فقد ذهب الجرمي إلى وجوب كونه منصوبًا؛ لأنَّه يعتقد أنَّه ينتصب انتصاب المصادر الواقعة موقع الحال، نحو: (جاء زيدٌ ركضًا)، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ ١٩﴾[البقرة:١٩]،وقول حاتم الطائي[٥]:

---

[١] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧، والمباحث العربية: ٢٤٩/١.

[٢] ينظر: المقدمة الجزولية: ٨٧، والمباحث العربية: ٢٤٩/١-٢٥٠.

[٣] المباحث العربية: ٢٥٥/١.

[٤] ينظر: الكتاب: ٣٦٧/١، والأصول في النحو: ٢٠٩/١.

[٥] ينظر: ديوانه: ٢٣٨.

وأَغْفِــرُ عَــوْراءَ الكــريمِ ادَّخــارَه وأُعــرِضُ عــن شَــتْمِ اللَّئِــيمِ تَكَرُّمَــا

أي لادخاره وللتكرم فحذف حرف الجر ونصبه[١].

٦. الحال:

وقد حدَّه الجرجاني بـ((أنَّه لفظ دال على اقتران هيئة بحدوث فاعلية أو مفعولية أو فعل في الزمان))[٢]، وشرط الحال أن تكون نكرة لأنَّها يجب أن تكون مشتقة أو ما يفيد معنى المشتق، وصاحبها معرفة، ويجوز تنكير صاحب الحال وحكم ابن الحاجب حينئذ بوجوب تقديم الحال لكي لا تشتبه بالصفة إذا كانت منصوبة، ومنه قول الشاعر[٣]:

الجِسْــمِ مِنِّــي بَيِّنًــا لَــوْ عَلِمْتِــهِ شُــحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْــهِدِ العَــينَ تَشْــهَدِ

فقد تقدم الحال وهو (بينا) على صاحبها النكرة وهو (شحوبٌ) لكن الجرجاني ذكر أنَّ في كلام ابن الحاجب نظر؛ لأنَّ الحال قد جاء عن النكرة المتأخرة عنها مع وصف النكرة، فقد جعل تقديم الحال على النكرة أنَّ الحال لم تكن من النكرة، وإنَّما عن الضمير المستكن في الجار والمجرور كما في البيت الشعري[٤].

وفي تقدم الحال على صاحبها المجرور فقد ذهب البصريون أنَّه لا يجوز تقدمها على صاحبها المجرور ومنعوا ذلك محتجين بأنَّ الحال قد كثر في كلامهم عن المجرور لكنَّه لم يسمع من فصائحهم تقديمه عليه، فلو كان جائزًا لوقع عندهم ولو وقع لنُقل إلينا[٥].

وقد ذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور، وذكروا قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ ﴿٢٨﴾ ﴾[سبأ:٢٨]على جعل (كافة) حال من الناس وذكروا قول

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٢٠٨/١، والمباحث العربية: ٢٥٧/١.

[٢] المباحث العربية: ٢٧١/١.

[٣] البيت لم يُعرف قائله، وهو من شواهد الكتاب: ١٢٣/٢.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢٧٤/١-٢٧٦.

[٥] ينظر: الكتاب: ١٢٣/٢، والمباحث العربية: ٢٨٠/١-٢٨١، والتذييل والتكميل: ٧٤/٩-٧٥.

الشاعر[١]:

لـئِنْ كـان بَـرْدُ المـاءِ حـرَّانَ صـاديًا إليَّ حبيبًا إنّـــها لحَبـــيبُ

فـ(حرَّان) حال من الياء المجرورة في (إلي)، وقد تقدم عليه، أما البصريون فلا يجوزون هذا؛ لأنَّه لفظة (كافة) في الآية الكريمة حال عن الكاف في (أرسلناك) والبيت نادر للضرورة ولا يقاس عليه؛ لأنَّ حرف الجر عامل غير متصرف والحال صار قبل العامل في الاسم[٢].

٧. التمييز:

وقد حدَّه الجرجاني بأنَّه ((اسم جنس منكور يأتي بعد ابهامه بمفرد أو نسبة))[٣]، ويأتي على أنواع: فالقسم الأول هو الذي يرفع الإبهام عن ذات مذكورة نحو: خاتمٌ فضةٌ، وعشرون درهما، رطلٌ زيدًا، والقسم الثاني الذي يرفع الإبهام عن ذات مقدرة، نحو: طابَ زيدٌ نفسًا، ويكون مزال عن أصل وهو الفاعل في الغالب أو المفعول، فالفاعل نحو: طابَ زيٌد نفسًا، أصله: طابتْ نفسُ زيدٍ، والمفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴿١٢﴾﴾ [القمر:١٢]، أصله: فجرنا عيون الأرض، ولا خلاف في امتناع تقديم التمييز في القسم الأول على عامله، فلا يقال: درهمًا عشرون، ولا: فضةً خاتمٌ[٤].

أما القسم الثاني ففيه خلاف، فمنع سيبويه وجمهور البصريين من تقدم هذا النوع على عامله؛ وحجة سيبويه أنَّ هذا النوع من التمييز هو الفاعل في الأصل، ولما كان هو الفاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله فكذلك التمييز لا يتقدم على عامله أو مميزه[٥].

---

[١] البيت لعروة بن حزام العذري، ينظر: الشعر والشعراء: ٦٢٣/٢.

[٢] ينظر: الكتاب:١٢٣/٢، والمباحث العربية: ٢٨٠/١-٢٨٢، والتذييل والتكميل: ٧٤/٩-٧٥.

[٣] المباحث العربية: ٢٩٤/١.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٩/١.

[٥] ينظر: الكتاب: ٢٠٤/١.

أما الجرجاني فيقول: ((إن هذا فيه نظر؛ لأن التمييز أعم من أن يكون فاعلًا أو مفعولًا فكان ينبغي أن يتقدم ما كان مفعولًا في الأصل مع أنه لا يتقدم اتفاقًا))[١].

أما الكوفيون فقد أجازوا تقديم التمييز على عامله، ووافقهم المازني، والمبرد، فقد جاء في المقتضب: ((واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحمًا تفقأت، وعرقًا تصببت وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهمًا، وهذا أفرههم عبدًا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لأنَّ (عشرين درهما) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائمًا، ولا يجيز: قائمًا هذا زيد؛ لأنَّ العامل غير فعل وتقول: راكبًا جاء زيد؛ لأنَّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا وهذا رأى أبي عثمان المازني))[٢]، وحجتهم السماع كقول الأعشى[٣]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ؟!

فهنا قدم (نفسا) على (تطيب)، إذ القياس فيه: تطيب نفسا، أما البصريون فقالوا إنَّ البيت هو:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فعلى هذه الرواية يكون (نفسا) خبر كان واسمها مضمر، و(تطيب بالفراق) صفة لها[٤].

---

[١] المباحث العربية: ٣٠٥/١.

[٢] المقتضب:٣٦/٣.

[٣] ينظر: ديوانه: ٧٥.

[٤] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٣، والمباحث العربية: ٣٠٥/١-٣٠٦.

٨. الاستثناء:

حدَّه الجرجاني: ((هو رفع احتمال شمول الحكم بـ(إلا) وإحدى أخواتها))[١]، ثم ذكر الجرجاني أقسام المستثنى بحسب إعرابه وهي:

القسم الأول: أن يكون منصوبًا إذا جاء بعد كلام تام موجب لفظًا، نحو: (جاء القوم إلا زيدًا)[٢]، ولكنَّهم اختلفوا في نصب المستثنى على مذاهب[٣]:

١. مذهب الفراء والبغداديين: أنَّ أصل (إلا) هو: (إنْ لا) فخففت النون وأدغمت في لام (لا) فإن نصب ما بعدها فيكون بـ(إن) وإن رفع يكون بـ(لا) ثم قالوا: ونحن مخيرون في الرفع أو النصب، أي أنَّهم أجازوا القول: (جاءني القومُ إلا زيدٌ، وإلا زيدًا)[٤].

٢. وأما مذهب أبي علي الفارسي ((فانتصاب الاسم إنَّما هو بما تتقدم في الجملة من الفعل أو معنى الفعل بتوسط (إلا) كما أنَّ الاسم الذي بعد الواو في باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو))[٥].

٣. وذهب سيبويه ومن تابعه إلى ((أنَّ المستثنى منصوب بالفعل المذكور قبل (إلا) لازمًا كان أو متعديًا))[٦].

٤. مذهب المبرد فقد ذهب إلى أنَّه منصوب بمعنى (استثني) قال: ((فلما قلت: إلا زيدًا كانت (إلا) بدلًا من قولك: أعني زيدًا، واستثني في من جاءني زيدًا، فكانت بدلًا من الفعل، وهذا يعني أنَّ المستثنى منصوبًا بـ(أستثني) الذي دلت عليه إلا))[٧].

---

[١] المباحث العربية: ١/٣١٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣١١.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ١/٢٢٥-٢٢٦.

[٤] ينظر: الأصول في النحو: ١/٣٠٠-٣٠١.

[٥] الإيضاح العضدي: ٢٠٥.

[٦] المرتجل: ١٨٦، وينظر: الكتاب: ٢/٣١٠.

[٧] المقتضب: ٤/٣٩٠.

أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ مذهب سيبويه، والمبرد أنَّه منصوب بـ(إلا)، وقال هو الأقرب عندي[١]، ثم يذكر الاستثناء المنقطع وهو أن يكون المستثنى ليس من جنس المستثنى منه نحو: (جاء القومُ إلا حمارًا).

القسم الثاني: يكون مستثنى فيه جواز الأمرين، أي النصب على الاستثناء، أو الرفع على البدلية نحو: (ما جاء القومُ إلا زيدٌ وإلا زيدًا) [٢].

القسم الثالث: هو الاستثناء المفرغ، ويعرب بحسب موقعه، فهو لا يتعلق بالاستثناء وإنَّما بحسب العوامل الداخلة عليه قبل الأداة نحو: (ما ضربني إلا زيدٌ، ما ضربتُ إلا عمرًا).

القسم الرابع: هو الذي يأتي بعد (غير، وسوى، وسواء، وحاشا) فالثلاثة الأولى تأخذ إعراب المستثنى وتجر المستثنى بإضافتها إليها نحو: (جاء القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غير) وجر (زيد) بالإضافة، أما (سواء) فهي عند سيبويه بمعنى الظرف، أي مكانَ زيدٍ[٣]، يقول سيبويه: ((وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل (رحمه الله) أن هذا كقولك: هما أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أنَّ في (سواك) معنى الاستثناء))[٤].

ثالثاً: المجرورات.

١. الإضافة:

لم يعط الجرجاني تعريفًا جامعًا مانعًا للإضافة كما أعطى لغيرها من الموضوعات، فقط اكتفى بشرح تعريف ابن الحاجب، ويمكن القول من معنى شرحه أنَّه حدَّ الإضافة: إضافة اسم مقدر إلى اسم ملفوظ به بوساطة حرف الجر، فقولك: (مررتُ بزيدٍ) فإنَّه أضيف المرور إلى (زيد) بوساطة حرف الجر، ومثله الأفعال المتعدية بحرف الجر، أو تأتي من إضافة اسم ملفوظ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣١٢/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣١٤/١-٣١٧.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٣٢٤/١-٣٢٨.

[٤] الكتاب: ٣٥٠/٢.

إلى اسم بوساطة حرف الجر مقدم، فقولك: (خاتم فضة) أي خاتم من فضة[١]، وتقسم على قسمين: الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية.

فالإضافة اللفظية: هي إضافة الصفة إلى لفظها، نحو: (زيدٌ ضاربُ عمرٍو)، و(حسنُ الوجهِ).

والإضافة المعنوية: وهي إما تقدير (من) نحو: خاتم فضة، أي خاتم من فضة، إن كان من جنس المضاف، وان لم يكن من جنس المضاف فهو بتقدير اللام، ولابد أن يكون بينهما تعلق، إما بأن يكون المضاف جزءًا له نحو: يدُ زيدٍ ورأسه أو ملابسه، ونحو: غلامُ زيدٍ، أو عرضًا له نحو: علمُ زيدٍ وجهله، وقد تكون بتقدير (في) إن كان المضاف إليه ظرفًا للمضاف نحو: ضربُ اليومِ[٢].

ولم يذكر أحد الإضافة المعنوية بتقدير (في) قبل ابن الحاجب غير عبد القاهر، فأورد قولهم: (فلانٌ ثبتُ الغدرِ) أي ثبتُ في الغدرِ[٣]، جاء في شرح التسهيل: وقد أغفل أكثر النحويين التي بمعنى (في) وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة:٢٠٤]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴿٢٢٦﴾﴾ [البقرة:٢٢٦]، وذكر كثيرًا من الأمثلة والشواهد الشعرية[٤]، فمثَّل بقول الشاعر[٥]:

تَسَائِلُ عَنْ قِرْمٍ هجَانٍ سَمَيذَعٍ لَدَى الْبَأْسِ مِغْوَار الصَّبَاحِ جَسُورِ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣٥١/١.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٣٥٨/١.

[٣] ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٢، والمباحث العربية: ٣٥٩/١.

[٤] ينظر: شرح التسهيل: ٢٢٢/٣-٢٢٣.

[٥] البيت لحسان بن ثابت (رضي الله عنه) من مطلع قصيدته التي يرثي بها حمزة بن عبد المطلب (رضي الله عنه)، ينظر: ديوانه: ١١٤، فقد أضاف (مغوار) إلى (الصباح)، وهي إضافة بمعنى (في).

فإنَّه قال بعد ذكره للشواهد: ((فلا يخفى أن معنى "في" في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره. وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف))[١].

أما أبو حيان فقد ذكر في التذييل أنَّ هذه الشواهد التي سردها المصنف لا دليل فيها، إذ إنَّ كثيرًا مما استدل به هو من باب الصفة المشبهة ثم هو يرى أنَّ هذه الإضافة بمعنى (في) لا يعلم أحدًا ذهب إليها غيره، وقد ذكر هو والنحويون أنَّه يتسع في الظرف المتصرف فينتصب نصب المفعول به على طريق المجاز، ويتوسع حينئذ اضماره غير مقرون بـ(في) والإضافة والإسناد إليه، ولا تُقدَّر بحرف جر لأنَّه قصد بها التخفيف[٢].

واختلفوا في إضافة الصفة إلى موصوفها وبالعكس، فذهب البصريون إلى الامتناع، وذهب الكوفيون إلى الجواز؛ لأنَّه ورد بالسماع فتمسكوا به، فالعرب تضيف الشيء إلى نفسه أو صفته حتى وإن اختلفت ألفاظه، وذكروا قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلۡأٓخِرَةِ ١٠٩﴾[يوسف:١٠٩]، وعرق النسا، بإضافة عرق إلى النسا، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، فحجة البصريين أنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الإضافة يراد بها التعريف والتخصيص، فلو كان تعريفًا كان مستغنيًا عن الإضافة؛ لأنَّ الشيء لا يتعرف بنفسه، فإن لم يكن فيه تعريف كان من إضافته إلى اسمه، فمن المستحيل أن يصير شيئًا آخر، أما الكوفيون فإنَّهم أجازوا الإضافة؛ لأنَّهم حملوه على حذف المضاف إليه وإقامة الصفة مقامه، فقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ٥﴾[البينة:٥]، تقديره: دين الملة القيمة، وصلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى[٣].

---

[١] شرح التسهيل: ٣/٢٢٢-٢٢٣.

[٢] ينظر: التذييل والتكميل: ٨/٨٣.

[٣] ينظر: إسفار الفصيح:١/٥١٢، والإنصاف مسألة (٦٤): ٢/٣٥٣-٣٥٤، والمباحث العربية:١/٣٦٨-٣٦٩

أما الجرجاني فلم يوافق البصريين في هذا، وإنَّما وافق الكوفيين، إذ قال: ((ثم العجب من البصرين كيف منعوا هذه الإضافة وهي أكثر من أن تحصى))[١].

رابعاً: المبنيات.

المبني: ((وهو أن لا يختلف الآخر باختلاف العامل، ولا يخلو البناء من أن يكون على سكون، أو على حركة فالبناء على السكون يكون في الاسم، والفعل، والحرف، والمبني على الحركة من الكلم ينقسم بانقسام الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة. فالبناء على الفتحة يكون في الكلم الثلاث، كما كان البناء على السكون كذلك))[٢]، ومن الأسماء المبنية:

١. الضمائر:

تكون موضوعة لمتكلم أو غائب أو مخاطب، فالمتكلم ضمائره هي (أنا، ونحن)، والمخاطب (أنت، وأنتما)، والغائب: زيدٌ ضربتُه[٣]، وهذه المضمرات وضعوها على خلاف وضع المظهرات؛ لأنَّهم حين وضعوا المظهرات وضعوها لمعان ثم أعربوها بحسب عواملها بإعراب زائد على ألفاظها، ووضعوا هذه المضمرات بإزاء الأسماء المعربة، أي أنَّ الضمائر قامت مقام المظهر، فالمضمر (أنا) موضوع للمظهر (زيد) المرفوع إذا كان متكلمًا، والمضمر (أنت) موضوع له إذا كان مخاطبًا، وكذلك باقي المضمرات[٤].

والضمائر خمسة أنواع، وهي: الضمير المرفوع المتصل الذي يتصل بآخر الأفعال سواء كان بارزًا أو مستترًا، نحو: (ضربتُ، ضربنا، ضربتَ، ضربتما، ضربتم، ضربتِ، ضربتنَّ، ضربوا ضربنَ)، والضمير المرفوع المنفصل وهو: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم أنتنَّ، وهو، وهما، وهم، وهي، هنَّ)، والمنصوب المتصل وهو الذي يتصل بآخر الفعل نحو: ضربني،

---

[١] المباحث العربية: ١/٣٧٠.

[٢] الإيضاح العضدي: ١٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٣٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/٤٤٢.

ضربنا، ضربك، وغيرها من الضمائر المنصوبة المتصلة التي تتصل بالأفعال، وتتصل بالفعل المضارع، نحو: (يضربني، يضربهن)، وفي اتصاله مع الصفة خلاف[١]، هل هو منصوب أم مجرور؟

فقد ذهب أبو الحسن إلى أنَّ الضمير في موضع نصب، ((فتقول في مثل قولك: (هذا ضاربُك) إنَّه منصوب، وكذلك الضاربُك، وجميع ما يأتي من هذا الجنس، وحمله على ذلك أنَّ الخفض في الظاهر إنَّما هو طلب لإسقاط التنوين، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (هذا ضاربُ زيدٍ) فالأصل: ضاربٌ زيدًا، وإنَّما أسقطوا التنوين وأضافوا طلبًا للتخفيف، والضمير المتصل يسقط مع التنوين للاتصال، فلا تكون الإضافة))[٢].

وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد إلى أنَّه مخفوض في جميع أحواله؛ لأنَّ هذا الضمير يطلب الاتصال بما قبله، فالاسم لا يتصل بالاسم إلا بالإضافة، فإذا صحت الإضافة صح الخفض.

أما سيبويه فقد فرق فيه، وقال إنَّ هذا الضمير المتصل باسم الفاعل فهو كالظاهر الذي ليس فيه ألف ولام، ولا مضاف إلى ما فيه ألف ولام، فإن كان الاسم مخفوضًا نحو : هذا ضاربُ زيدٍ، فيحكم على الضمير بالخفض، نحو: هذا ضاربُكَ، فالضمير هنا في موضع الخفض، أما إذا قلت: هذا لمكرمُك، فالكاف هنا في موضع نصب؛ لأنَّك لو وضعت (زيدًا) لكانت في موضع نصب فتقول: هذا المكرمُ زيدًا[٣].

أما الجرجاني فإنَّه فقط ذكر اتصال الضمير المنصوب بالصفة فيه خلاف ولم يذكر رأيه ولا ترجيحه.

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٤٤٣/١.

[٢] البسيط في شرح الجمل: ١٠٤٨/٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ١٨٧/١-١٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٧٧/١، والبسيط في شرح الجمل: ١٠٤٨/٢-١٠٤٩.

والضمير المنصوب المنفصل: (إياي، إيّانا، إيّاك، إياكم، إياكِ إياكنَّ، إياكما، إياه، إياهما، إياهم، إياها، إياهنَّ)[١]، فيه أربعة أقوال[٢]:

١. مذهب الخليل والمازني، واختاره ابن مالك أنَّ (أيا) اسم مضمر أضيفت إلى الكاف وهذه الكاف مجرورة بالإضافة[٣].
٢. مذهب الزجاج أنَّ (أيا) مضمر أضيف إلى مضمر وهو الكاف وأخواتها[٤].
٣. مذهب الكوفيين أنَّ (أيا) عماد وهذه الضمائر تتصل به، ووافقهم ابن كيسان[٥].
٤. ومنهم من ذهب إلى أنَّ (إياك) هي الضمير بكماله[٦].

وذكر الجرجاني الخلافات في الضمير (إيا) لكنَّه لم يرجح قول ولم يعط رأيه.

ضمير الفصل:

ضمير مرفوع منفصل يأتي بين المبتدأ والخبر، ويطابق المبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، والفائدة منه أنَّه يفصل الخبر عن النعت نحو: زيدٌ هو المنطلق، وهند هي المنطلقة، والزيدان هما المنطلقان، والهندان هما المنطلقان، والزيدون هم المنطلقون، وأيضا قولك: كان زيدٌ هو المنطلق، ومنه أيضًا: إنَّ زيدا هو المنطلقُ، وعلمت زيدًا هو المنطلقُ، ...إلى آخرها[٧].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٤٣-٤٤٤.
[٢] ينظر: الكتاب: ١/٢٧٩، والإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥-٥٥٦، والمباحث العربية:١/٤٤٤-٤٤٥، وهمع الهوامع: ١/٢٠٦.
[٣] ينظر: الكتاب: ١/٢٧٩، والإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥-٥٥٦.
[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥، وشرح المفصل: ٢/١٦٢.
[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥، والتذييل والتكميل: ٢/٢٠٥.
[٦] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠١): ٢/٥٥٥.
[٧] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٦١.

واختُلف فيه هل هو حرف أم اسم؟ وهل له موضع من الإعراب أم ليس له موضع؟

مذهب الخليل وعليه جمهور البصريين أنَّه حرف لا موضع له من الإعراب؛ لأنَّه إنَّما دخل الفصل بين النعت والخبر، ولهذا سمُّوه بضمير الفصل، وحجتهم أنَّه لو كان اسما لكان له محل من الإعراب فيعرب إما بالأصالة أو بالتبعية فإعرابه بالأصالة الرفع بالابتداء، وما بعده خبر لكنَّه لم يرتفع في نحو: كان زيدٌ هو المنطلقَ، أو يعرب بالتبعية ولا يحتمل إلا أن يكون توكيدًا، فلو كان توكيدًا لتبع المؤكد في الإعراب نحو: إنَّ زيدًا هو المنطلقُ، فلو تبعه لقيل: إنَّ زيدًا إياه المنطلقُ لكنَّه لم يتبعه[١].

أما الكوفيون فيسمُّونه عمادًا؛ لأنَّه يعتمد عليه، فهو يبين أنَّ الثاني ليس بتابع للأول، وسمُّوه أيضًا دِعامة كأنَّه يدعم الكلام به، فهو يقوي ويثبت ويؤكد، فجعلوه توكيدًا لما قبله فأنزلوه منزلة النفس، إذا كانت توكيدًا، ففي قولك: (جاءني زيدٌ نفسُه)، فنفسه تابع لزيد في الإعراب، هو مثل قولك: (زيدٌ هو العاقلُ) فيجب أن يكون توكيدًا وتابعًا له في الإعراب[٢].

أما الجرجاني فإنَّه ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون، وقال: ((لأن التصرف لا يستلزم إلا الاسمية؛ لأنَّ الحرف قد يتصرف فيها كالكاف في (ذاك وإياك)، والتاء في (أنتِ) وكون الضمائر يقام بعضها مقام بعض مطلقا ممنوع، وإنَّما أقيم العلة لم تحصل في محل النزاع))[٣].

٢. **الموصولات**:

أورد الجرجاني تعريف الزمخشري للموصول بقوله: ((الموصول ما لا بد له في تمامه اسمًا من جملة تردفه))[٤].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٨/٢، والمباحث العربية: ٤٦٢/١-٤٦٣.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٧/٢، والمباحث العربية: ٢٦٣/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٨/٢.

[٣] المباحث العربية: ٢٦٣/١.

[٤] المصدر نفسه: ٤٧١/١-٤٧٢.

فالاسم الموصول ناقص ولا يتم إلا بالصلة التي تردفه فلا تكتمل اسميته إلا بها، ولما كان كذلك احتيج إلى رابط يربطها فيكون أحدهما محتاجًا إلى الآخر[١]، ولا تكون صلاتها إلا بالجمل الخبرية، أو الظروف، ويكون في هذه الصلة ضمير يعود إلى الموصول، ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول، ولا يجوز الفصل بينهما بأجنبي ولا تعمل الصلة في الموصول ولا في شيء قبله: نحو: (الذي قام أخواه زيدٌ)، و(مررتُ بالذي في الدار)، أي بالذي استقر في الدار[٢].

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٧١-٤٧٢.

[٢] ينظر: اللمع في العربية: ١٢٤-١٢٥

المبحث الثالث

منهجه في الافعال

عرف الجرجاني الفعل بأنَّه ما ((يدل بصيغته وضعًا على نسبة مصدره إلى ذات غير معينة في زمان معين من الأزمنة الثلاثة، وإنما تتعين تلك الذات بذكر فاعله لفظًا كالغائب والمخاطب، أو حكمًا كالمتكلم فإن قرينة المتكلم به تقوم مقام ذكره))[١]، أما الزمخشري فقد عرفه بأنَّه: ((ما دل على اقتران حدث بزمان))[٢]، فالزمخشري جعل الفعل مقترنًا بزمان من الأزمنة، فإذا دل على حدث الماضي كان الفعل ماضيًا، وإذا دل على الحاضر كان الفعل مضارعًا، أما إذا دل على المستقبل فكان الفعل أمرًا، وقد جعلوا الفعل على ثلاثة أقسام خلافًا للكوفيين في جعلهم الفعل قسمين، فقد جعلوا الأمر مقتطعا من المضارع[٣]، لكن الجرجاني جوَّز أن يتجرد الفعل عن الزمان كـ(نعم، وبئس) وهي ما تسمى بالإنشاءات، أو ألفاظ العقود كـ(بعت)، و(زوَّجت) [٤].

وللفعل خواص كما للاسم خواص، فمن الخواص التي ذكرها الجرجاني في شرحه:

١. قبوله (قد) سواء كان الفعل ماضيًا، نحو: (قد ركب الأمير)، أو كان مضارعًا، نحو: قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣].

٢. قبوله (السين، وسوف)، وقد سمى سيبويه (سوف) بحرف تنفيس بقوله: ((سوفته))[٥]، أي التمهل والتأخير وعدم التضييق، ويدخلان على الفعل المضارع؛ لأنَّه يشترك بين الحال والاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴿٦٦﴾﴾ [مريم:٦٦].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٦٧٠.

[٢] المفصل في صنعة الإعراب: ٣١٩.

[٣] ينظر: همع الهوامع: ١/٣٠.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٦٧٠.

[٥] الكتاب: ٤/٢٣٣.

٣. ومن خواص الفعل الجزم إذا سبق بإحدى أدوات الجزم وهي (لم وأخواتها)؛ لأنَّ معانيها مختصة بالفعل فلا وجه لدخولها في غيره.

٤. ومن خواص الفعل قبوله (تاء المتكلم) نحو: فعلتُ؛ لأنَّها موضوعة للمتكلم بالفعل فلا معنى لدخولها في غيره.

٥. ومن خواص الفعل قبوله (تاء التأنيث) الساكنة للفرق بينه وبين الاسم [١].

أقسام الفعل:

أولا: **الفعل الماضي**.

هو فعل يدل على زمان مضى قبل زمان التلفظ به، فالدلالة يقصد بها الدلالة الوضعية، أي لا ينتقض بأفعال ماضية جردت عن الزمان للإنشاء، أو يراد بها الدعاء فتكون للاستقبال نحو: (رحمك الله)، أو يراد بها لقصد الحكاية نحو قولك: (غدًا أقول فعلتُ)، أو لقرينة الشرط نحو: (إن فعلتَ)، أو لإرادة إزالة الشك في وقوعه نحو قوله تعالى:﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ ﴿٤٤﴾﴾ [الأعراف:٤٤]،أو لقرينة القسم نحو: (واللهِ لا فعلتَ)، فجميع ذلك موضوعه لزمان قبل زمان التلفظ لكنَّه صرفت عنه للقرائن، وأيضًا لا ينتقض بمضارع صُرف إلى الماضي نحو: (لم يقم)؛ لأنَّ (لم) تحوِّل دلالة الفعل المضارع إلى الماضي؛ لأنَّه لم يوضع لزمان قبل زمان التلفظ[٢].

ويتميز ((الفعل الماضي من المضارع والأمر بتاء الفاعل، سواء كانت للمتكلم أم للمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة))[٣].

حكم الفعل الماضي كما شرحه الجرجاني هو البناء على الحركة سواء كان البناء على الفتح، أو على السكون، أو على الضم، فالبناء على الفتح لا يكون إلا بشروط وهي:

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٢٧٠-٢٧٤.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٦٧٥.

[٣] همع الهوامع: ١/٣٠.

١. ألّا يتصل به ضمير رفع متحرك نحو: (ضربتُ ضربنَا ضربْنَ)؛ لأنَّه يسكن لام الفعل لكي لا تجتمع أربع حركات متواليات[١]، ولا يوجد ذلك في الكلام[٢]، أي لا يجوز أن تجتمع أربع حركات في الكلام

٢. ألّا يتصل به واو الضمير نحو: (ضربوا) فإذا اتصلت به بُني معه على الضم لأجل الواو[٣].

ثانياً: **الفعل المضارع**.

يقسم الفعل المضارع على قسمين:

أ. الفعل المضارع المعرب:

الفعل المضارع يكون مشتركًا بين الحال والاستقبال، ويكون إما مبهم باعتبار عدم تعيين زمانه، أو يكون باعتبار مشابهته الاسم لفظًا ومعنى[٤]، وهو ((ما تعقب في صدره الهمزة، والنون، والتاء، والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة: (تفعل)، والغائب: (يفعل) وللمتكلم: (أفعل)، وله إذا كان مع غيره واحد أو جماعة (نفعل)، وتسمى الزوائد الأربع))[٥].

والمضارع ينصرف إلى الحال أو الاستقبال بالقرينة، فينصرف إلى الحال بقرينة (الآن)، وإلى الاستقبال بقرينة (السين، وسوف)[٦]، أو دخول (اللام) عليه، وهي أيضًا تخلصه إلى الحال، نحو: (إنَّ زيدًا ليفعلُ)، فبدخول هذه القرائن عليه أُعرب الفعل المضارع؛ لأنَّه قد ضارع

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٦/٢.

[٢] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١١١/١.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٧/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٦٧٨/٢.

[٥] المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٦٧٩/٢.

الاسم رفعًا ونصبًا، وبالجزم مكان الجر[١].

ولكن يبقى السؤال لِمَ أُعرب الفعل المضارع؟

إنَّ رأي الجرجاني في إعراب الفعل المضارع بالأصالة موافق لما جاء به الكوفيون أيّ أنَّ حالته الإعرابية (الرفع والنصب والجزم) أي يرفع لم يسبقه شيء وينصب ويجزم إذا تقدمه ناصب أو جازم[٢].

ب. الفعل المضارع المبني:

أما الفعل المضارع المبني فقد بين الجرجاني أنَّ المضارع إنَّما يُبنى إذا اتصلت به إحدى نوني التوكيد، أو نون الإناث وهي نون النسوة[٣]، وسبب بناءه مع نوني التوكيد كما قال صاحب اللباب: ((لأنَّ حركة آخره صارت دالة على معنى وهو كون الفاعل واحدًا أو جماعة أو مؤنثًا، فلم يبقى الحرف محلًا لحركة الإعراب فيعود إلى أصله من البناء))[٤]، ومع نون الإناث فيقول: ((إنَّه أشبه الماضي في أن حروفه باقية فيه، وأن أحدهما يقع موقع الآخر، فحمله عليه في البناء أقرب من حمل الفعل على الاسم في الإعراب))[٥].

---

[١] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٦٨٢/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٥/٢.

[٤] اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨/٢.

[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

رفع الفعل المضارع:

إنَّ سبب رفع الفعل المضارع إما لمضارعته للاسم فرفع لوقوعه موقعه، أو رفع؛ لأنَّه تجرد من الناصب والجازم، أو رافعه حروف المضارعة[١]، قال المبرد بعد أن ذكر أنَّها ترتفع بوقوعها موقع الاسماء: ((فهي مرفوعة لما ذكرت لك حتى يدخل عليها ما ينصبها أو يجزمها وتلك عوامل لها خاصة لا تدخل على الأسماء كما لا تدخل عوامل الأسماء عليها فكل على حياله))[٢]، ووافقه ابن السراج: ((الفعل يرتفع بموقعهِ موقعَ الأسماءِ، كانت تلك الأسماء مرفوعةً أو مخفوضةً أو منصوبةً، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسمٌ لم يجزْ رفعه))[٣].

أما الفراء فذهب إلى أنَّه رفع لأنَّه تجرد من الناصب والجازم، وذهب الكسائي إلى أنَّ العامل فيه الرفع لتجرد أوله من الزوائد الأربع؛ لأنَّه قبل أن تدخل عليه هذه الزوائد كان مبنيا، وبها صار مرفوعا[٤].

أما الجرجاني فلم يبين في شرحه علة رفع الفعل المضارع وإنَّما اكتفى بأقوال العلماء دون ترجيح، وإنَّما ردّ أقوال العلماء كلها دون ذكر لرأيه: ((ولا شيء منها بمرضي عند التحقيق، وخصوصًا على رأينا في إعراب المضارع بالأصالة؛ لأنَّ العامل هو الذي يقتضي معنى في اسم أو فعل، فيعمل في مقتضاه، ولا شيء مما ذكروه كذلك))[٥]. بمعنى أنَّه أحيانًا يعرض آراء النحاة ويتحفظ عن ذكر رأيه.

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٦٩١/٢.

[٢] المقتضب: ٥/٢.

[٣] الأصول في النحو: ١٤٦/٢.

[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٧): ٤٣٧/١، وشرح المفصل: ١٢/٧.

[٥] المباحث العربية: ٦٩٢/٢.

نصب الفعل المضارع.

الأدوات التي تنصب الفعل المضارع هي: (أنْ، ولن، وكي، وإذن، وحتى، ولام الجحود، ولام كي، والفاء، والواو، وأو)، واختصت (أنْ) بأنَّها تعمل ظاهرة ومضمرة، فتأتي مضمرة ومعها (حتى، ولام الجحود، والفاء، والواو، وأو) فتعمل ظاهرة نحو قولك: (أرجو أن يغفر الله لي)[١]، أما المضمرة فسيأتي الكلام عنها مع الأحرف التي تضمر معها في هذا المبحث.

ولكن (أنْ) الناصبة تشابهت مع (أنْ) المخففة من الثقيلة لذلك احتيج أن يضعوا ضابطًا للتفريق بينهما، يقول الجرجاني: ((لما كانت (أنْ) الناصبة للمضارع تشتبه بـ(أنْ) المخففة من المثقلة لفظًا ومعنى، أما لفظًا فظاهرٌ، وأما معنىً فلكونهما مصدريتين، احتيج إلى ضابط تميز إحداهما عن الأخرى، فقيل: (أنْ) المخففة تستعمل بعد فعل التحقيق كالعلم والإعلام، والتبين والتيقن والكشف والفكر وغير ذلك، والمصدرية تستعمل بعد فعل الرجاء والطمع والخوف والتمني وما شابه ذلك))[٢].

وأما (لن) فهي لنفي المضارع في المستقبل[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي ﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف:١٤٣]، وأما (إذن) فقد ذكر الجرجاني أنَّها لا تنصب المضارع إلا بشرطين:

١. أن تأتي في بداية الكلام، فاذا جاءت في وسطه لم تنصب المضارع.

٢. أن يدل المضارع على الاستقبال.

فإذا فُقد أحد هذين الشرطين لم يجز النصب، ومما تحقق النصب في قولك: أنا آتيك : (إذن أُحسن إليك)[٤].

---

[١] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٢٥.

[٢] المباحث العربية: ٦٩٣/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٦/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٩/٢.

هذه هي الحروف التي تنصب المضارع بنفسها، ثم جاء إلى الحروف التي تنصب المضارع بـ(أنْ) المضمرة، ومن هذه الحروف (حتى) ولا تنصب المضارع إلا إذا كانت بمعنى (كي)[١]، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ ﴿٢١٧﴾﴾[البقرة:٢١٧]، أو تكون بمعنى (إلى أنْ)، نحو قولك: (أسير حتى تغيب الشمس) أي إلى أنْ تغيب[٢]،وقد زاد ابن هشام في المغني معنى ثالثًا، إذ يقول: ((ومرادفة إلا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أنْ تفعل المعنى حتى أنْ تفعل))[٣].

ومن الحروف التي تنصب المضارع بـ(أن) مضمرة والتي ذكرها الجرجاني في شرحه هي (لام كي)، وقد ذكر حكمها بقوله: ((حكم (لام كي) حكم (كي) من إرادة السببية إلا أنه لا خلاف في كونها حرف جر، تقول: (أسلمت لأدخل الجنة)، أي لأن أدخل الجنة والإسلام سبب لدخول الجنة))[٤].

أي لكي تنصب الفعل المضارع هذه اللام بـ(أن) مضمرة يجب أن يكون معناها (كي) السببية التي تنصب الفعل المضارع.

ومنه أيضا (لام الجحود) وهي لام تأتي بعد كون منفي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ ﴿٣٣﴾﴾[الأنفال:٣٣]، أي لأن يعذبهم[٥]، وقوله تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ ﴿١٣٧﴾﴾[النساء:١٣٧]، ويؤتى بها لتوكيد النفي، فأصل قولك: (ما كان ليفعل): (ما كان يفعلَ)، فأدخلت (اللام) على الفعل زياده لتقوية النفي[٦].

---

[١] ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٢٢٦/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٧٠٩/٢.

[٣] مغني اللبيب: ١٦٩.

[٤] المباحث العربية: ٧١٤/٢.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٧١٤/٢.

[٦] ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٩.

ثم يأتي إلى الحروف العاطفة في الأصل وهي (الفاء، الواو، أو)، وتكون ناصبة للفعل المضارع بـ(أن) مضمرة، يقول المرادي: ((هذه الفاء فاء عاطفة، والفعل منصوب بـ(أنْ) مضمرة بعد الفاء. والفاء في ذلك عاطفة مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم. فإذا قلت: أكرمني فأحسن إليك، فالتقدير: ليكن منك إكرام فإحسان مني))[١]، والفاء لا تكون ناصبة للفعل المضارع إلا بشرطين:

١. أن تكون سببية، أي أنَّ الفعل المضارع الذي يأتي قبلها سببًا للفعل المضارع الذي يأتي بعدها؛ لأنَّ الفعل المضارع مرفوع وأصل الفاء عاطفة فتكون السببية شرطًا للنصب.
٢. أن يسبق بأحد أساليب الطلب، وهي (الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض)، فمثال الأمر: (أأتنا فنكرمَك)، والاستفهام قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ ﴿٥٣﴾﴾ [الأعراف:٥٣]، والعرض نحو: (ألا تزورنا فنعطيك)[٢].

هذه الأساليب التي ذكرها ابن الحاجب في كافيته، لكن الجرجاني في شرحه ذكر أنَّ ابن الحاجب لم يذكر أسلوب التحضيض، والترجي، والدعاء، فمثال التحضيض، قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾ [طه:١٣٤]، والترجي نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾﴾ [عبس:٣-٤]، والدعاء نحو: (اللهم أرزقني مالًا فأتصدق به)[٣].

ومما ينتصب به المضارع بـ(أن) مضمرة وهو (الواو) ولكن بشرطين:

١. أن يراد بها الجمعية وليست المقصود بالجمعية هي الجمعية من واو العطف، وإنَّما يقصد بها[٤]: ((نفي الاجتماع بين شيئين وذلك قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولا

---

[١] الجنى الداني: ٧٤-٧٥.
[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧١٥-٧١٦.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧١٦-٧١٧.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٢٣.

يسعني شيء ويعجز عنك)) [١]، وقد ذكر الجرجاني أنَّ لصرف المضارع من الرفع إلى النصب مع الواو فائدتان:

إحداهما: ((ليكون نصا على إرادة الاستقبال ليكون نصا على السببية.

وثانيتهما: ليعلم خروج الواو عن كونها عاطفة ويتعين اتحاد زماني الفعلين))[٢].

٢. أن تُسبق الواو بالأشياء التي ذُكرت مع الفاء وهي أساليب الطلب، فمثال الأمر نحو قولك: (أكرمْني وأكرمَك)، والنفي نحو: (ما زرتني وتكرمَني)[٣].

ثم يأتي إلى الحرف (أو) وتكون ناصبة للفعل المضارع بـ(أنْ) المضمرة إذا كانت بمعنى (إلى أنْ)[٤]، نحو: (لأزمنك أو تعطيني حقي) فنُصب الفعل المضارع بعدها لأنَّ معناها (إلى أنْ)، والتقدير: لأزمنك إلى أنْ تعطيني حقي[٥].

أما (أو) العاطفة فلا ينصب الفعل المضارع بعدها إلا إذا كان المعطوف عليه اسمًا نحو: (أعجبني ضربه ويقرأ)، أي: وأنْ يقرأ، أي وقراءته، فحكم (أو) العاطفة حكم (الواو) في أن ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا[٦].

جزم الفعل المضارع:

بعد أن ذكر نواصب الفعل المضارع، شرع في ذكر الأدوات التي تجزمه وهذه الأدوات هي: (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية وكلم المجازاة، وهي: إنْ، ومهما، وإذ ما، وحيثما، وأين ومتى، ومَن، وما، وأي وأنَّى)، وقد بدأ في شرحه بذكر (كلم المجازاة)، فقال: ((وأما كلم المجازاة

---

[١] الإيضاح العضدي: ٣١٤.

[٢] المباحث العربية: ٧٢٣/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: : ٧٢٣/٢-٧٢٤.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ٧٢٦/٢.

[٥] ينظر: الإيضاح العضدي: ٣١٥.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٧٢٧/٢.

فأصلها جميعا لفظة (إن) ولذلك انفردت بأشياء: منها جواز حذف الشرط والجزاء معا في الشعر نحو قوله[١]:

قَالَت بَنَات الْعم يَا سلمى وَإِن كَانَ فَقِيرا معدما قَالَت وَإِن

ومنها جواز حذف شرطها فقط، إن كان منفيا بـ(لا) مع ابقاء الجزاء في السعة نحو: (افعل ذلك وإلا اهنْك)، أي إن لا تفعل.

ومنها جواز أن يليها اسم مرفوع إذا كان بعد فعل ماضٍ غالبًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ ٦﴾[التوبة:٦]))[٢].

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هي (مهما) نحو قوله تعالى:﴿ وَقَالُواْ مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ لِّتَسۡحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحۡنُ لَكَ بِمُؤۡمِنِينَ ١٣٢﴾[الأعراف:١٣٢] ، و(إذ ما) كقول الشاعر[٣]:

إذ ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا اطمأن المجلس

أما ما بقي من كلم المجازاة فقد قسمها الجرجاني على قسمين:

١. وهي (مَنْ، وما، وأنَّى) ولا يجوز اتصال (ما) بها، فمثال (مَن) قوله تعالى:

﴿وَمَن يَقۡتَرِفۡ حَسَنَةٗ نَّزِدۡ لَهُۥ فِيهَا ٢٣﴾[الشورى:٢٣]، ومثال (ما) قوله تعالى:

﴿ مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ فَلَا مُمۡسِكَ لَهَاۖ ٢﴾[فاطر:٢]، وأما (أنَّى) فقول الشاعر[٤]:

فأصبَحْتَ أنَّى تأتِها تَلْتَبِس بها كِلا مَرْكَبَيْها تحتَ رجلِك شاجِرُ

فهذه لا تتصل بها (ما)[٥]:

---

[١] البيت لرؤبة، وهو في ملحقات ديوانه: ١٨٦.

[٢] المباحث العربية: ٢/٧٣٠-٧٣١.

[٣] البيت للعباس بن مرداس السلمي، وهو من شواهد خزانة الأدب: ٩/٢٩.

[٤] البيت للبيد بين ربيعة، ينظر: ديوانه: ٥٦.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٢-٧٣٥.

٢. والقسم الثاني يجوز أن تتصل معه (ما) وتكون زائدة محضة، وليس كافة، وهذه الأدوات هي (أنْ، وأيّ، وأيَّان، وأين، ومتى) نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿١١٠﴾﴾[الإسراء:١١٠]، وقول الشاعر[١]:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

هذه التي تتصل بها (ما) ولا تؤثر في عمل هذه الأدوات، أي تبقى هذه الأدوات جازمة للفعل المضارع[٢].

بعد ذكره لـ(كلم المجازاة) شرع بشرح للأدوات الأربعة الأولى، وهي (لم، ولمّا، ولام الأمر، ولا الناهية)، فبدأ بـ(لم، ولما) وبيان الفرق بينهما، ((أما (لم) فإنَّها تدخل على لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي، ألا ترى أنَّك تقول: (لم يقم زيدٌ أمس) فلو كان المعنى كاللفظ لم يجد هذا كما لا يجوز يقوم زيد أمس))[٣]، أما الجرجاني فقد ذكر أنَّ (لم) لها ثلاثة تأثيرات ((قلب المضارع إلى معنى الماضي، ونفيه، وجزمه، وشذ ابطالها عن العمل، والفصل بينها وبين معموليها))[٤].

ومثال ابطالها عن العمل وهو شاذ قول الشاعر[٥]:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْعاء لم يُوفُون بالجارِ

ومثال الفصل بينها وبين معمولها، قول الشاعر[٦]:

فأضحتْ مَغانيها قِفارا بلادُها كأنْ لم سوى أهلٍ من الوَحْشِ تُؤْهَل

---

[١] البيت لعنترة، وهو في ديوانه: ٢٣٤.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٦.

[٣] الإيضاح العضدي: ٣١٩.

[٤] المباحث العربية:٢/٧٣٧-٧٣٨.

[٥] البيت بلا نسبة، وهو من شواهد خزانة الأدب: ٣/٩.

[٦] البيت لذي الرمة، ينظر: ديوانه: ٥٩١.

وهو أيضًا شاذ.

ومثال حذف معمول (لم) قول الشاعر[١]:

احفَــظْ وديعتَــك التــي اســتُودِعْتَها يَــوْمَ الأعــازِبِ إن وصَــلْتَ وإن لَــمِ

وهو أيضا شاذ[٢].

وأما (لمَّا) فقد ذكر الجرجاني أنَّها مثل (لم) وأضيفت (ما) لها كما أضيفت إلى أدوات الشرط، وتختص (لمَّا) بأشياء:

١. أنَّها تفيد الاستغراق، أي أنَّ نفي الفعل بـ(لما) يمتد من وقته إلى وقت التكلم به، نحو: (ندم زيدٌ ولما ينفعْه الندمُ)[٣]، فـ(لمَّا أضرب) في المضارع تقابل (قد ضربت) في الماضي[٤].

٢. يجوز حذف فعلها نحو: (شارفت البلد ولمَّا)، أي ولمَّا أدخلها.

٣. لا يجوز دخول أدوات الشرط عليها، فلا يجوز: (إنْ لمَّا يضربْ، ومَن لمَّا يضربْ) ويجوز ذلك مع (لم) كقولك: إنْ لم يضربْ، ومن لم يضربْ[٥].

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هو (لام الأمر)، وهي لام مكسورة وتكون إما للأمر، أو للدعاء، أو للطلب، فإذا كانت من رتبة أعلى إلى رتبة أدنى سميت بـ(لام الأمر)، وإذا كانت من رتبة أدنى إلى رتبة أعلى سميت بـ(الدعاء)، وإذا كانت متساوية في الرتبة سميت بـ(لام الطلب) ويتساوى فيها المذكر والمؤنث نحو: لِيضربْ زيدٌ ولِتضربْ هندٌ[٦].

---

[١] البيت لإبراهيم بن هرمة، وهو في ديوانه: ٢٠١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٣٩.

[٤] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١/١٤٩.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٣٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٤٠.

ومن الأدوات التي تجزم الفعل المضارع هي (لا) الناهية، وهي عكس (لام الأمر) فهي يطلب بها ترك فعل، نحو: (لا تضربْ زيًدا، ولا تدنُ من الأسد) أما لام الأمر فهي لاقتضاء وجود الفعل[١].

ثالثاً: **فعل الامر**.

قال الجرجاني في شرحه للمباحث العربية عن كيفية بناء فعل الأمر ((وذلك أن تأتي إلى المضارع فتحذف منه حروف المضارعة قولًا واحدًا، وتجعل آخره كالمجزوم، أعني تسكنه، وإن كان حرفًا صحيحًا ليس ثبوت الإعراب، تقول: من يطلبْ (أطلبْ)، ومن يضربْ (اضربْ)، ومن يعلمْ (اعلمْ) وإن حصل التقاء الساكنين بسبب سكون آخره حذفت الساكن الأول، تقول: من تقول (قلْ)، ومن تبيع (بعْ)، ومن تخاف (خَفْ))[٢].

هذا إذا كان الفعل صحيح الآخر، أما إذا كان الفعل معتل الآخر فقد ذكر الجرجاني في بنائه للأمر: ((وإن كان غير ذلك حذفته، تقول: (من تغزو اغزُ)، كما تقول: (لتغزُ)، و(من ترمي ارمِ)، نحو (لترمِ)، و(من تخشى اخشَ)، نحو (لتخشَ)، و(من يطلبان اطلبا)، نحو (لتطلبا)، و(من يطلبون اطلبوا)، نحو (لتطلبوا)، و(من تطلبين اطلبي)، نحو (لتطلبي)، فترى أواخرها كالمجزوم))[٣].

أما اذا كان الفعل ماضيه أربعة أحرف نحو: أكرمَ يُكرِم، وفي الأمر اكرِمْ، فالهمزة المحذوفة تعاد وتكون همزه قطع[٤].

واختُلف فيه هل هو معرب أم مبني؟

---

[١] ينظر: الملخص في ضبط قوانين العربية: ١٤٩/١، والمباحث العربية: ٧٤٣/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٧٥٨/٢-٧٥٩.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٧٥٩/٢.

[٤] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

ذهب الكوفيون إلى أنَّه معرب مجزوم؛ لأنَّ الأصل فيه (إفعلْ لتفعلْ) لكنَّه لما كثُر استعماله للمخاطب وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب حذفوا اللام لاستثقالها في الكلام، وكذلك إذا أردت الأمر من الأفعال المعتلة، فتحذف لامها فتقول: في يغزو: ليغزُ، ويرمي: ليرمِ ويخشى: ليخشَ، فلو كان مبنيًا لا يجوز حذف لامه من الفعل[١]، أما مذهب البصريين فإنَّه مبني؛ لأنَّ الأصل في الأفعال عندهم أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وأُعرب ما أُعرب من الأفعال لمشابهته للأسماء ولا مشابهة بين فعل الأمر والأسماء[٢].

وقال ابن عصفور في شرح الجمل: ((إنَّ الفعل أصله البناء، وإنَّما أُعرب منه ما أُشبه الاسم، وهذا لم يشبهه، فبقي على أصله من البناء، ومنها أنه لو كان معربًا لكان مجزومًا، ومجزوم دون جازم لا يُتصور، ولا يجوز أنْ يكون الجازم مضمرًا لضعفه))[٣].

والجرجاني لم يذكر أنّه معرب أم مبني، لكنّه ردّ على الكوفيين في أمر المخاطب بجعلهم إياه معرب بتقدير اللام قال: ((وليس بشيء))[٤]، فيتبين لنا أنَّ الجرجاني وافق البصريين في بناء فعل الأمر.

الفعل المتعدي والفعل اللازم:

ذكر الجرجاني أنَّ الفعل المتعدي هو: ((ما يتوقف فهم الفعل عليه وهو المسمى المفعول به))[٥]، أما غير المتعدي فقد عرفه بأنَّه: ((ما لا يتوقف عليه وهو ما عداه، فإن الظرفين مثلًا وإن كانا من لوازم الفعل لاستحالة وجود فعل من الأفعال بدون زمان أو مكان،

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٥): ٤١٤/٢، وشرح المفصل: ٦١/٧.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٥): ٤١٤/٢.

[٣] شرح جمل الزجاجي: ١٩١/٢.

[٤] المباحث العربية: ٧٥٩/٢.

[٥] المصدر نفسه: ٧٦٧/٢.

لكن لا يتوقف فهمه عليهما، فصار مميز المتعدي من غير المتعدي توقف فهمه على المتعلق ومميز غير المتعدي عنه عدم توقف فهمه عليه))[١].

والمتعدي على ثلاث أنواع[٢]:

١. إما يكون متعديًا إلى مفعول واحد نحو: ضربت زيدًا.

٢. أو يكون متعديًا إلى مفعولين نحو: كسوت زيدًا جبةً

٣. أو يكون متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل نحو: أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا.

وقد ذكر الجرجاني أنَّ غير المتعدي يتعدى بأحد ثلاثة أشياء، وهي الهمزة أو تضعيف العين، أو حرف الجر، فالهمزة نحو: ذهب زيد أذهبته، وتضعيف العين نحو: فرح زيد فرَّحته، وحرف الجر نحو: ذهبتُ بزيدٍ، أي أذهبته[٣]، والهمزة، وتضعيف العين، وحرف الجر، إذا اتصلت بالمتعدي إلى مفعول تصيُّره إلى متعدي إلى مفعولين نحو: أحفرته بئرًا، وبالمتعدي إلى المفعولين فتصيُّره إلى متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل[٤].

ظن واخواتها:

وهي (ظننتُ، وحسبتُ، وخلتُ، وزعمتُ، وعلمتُ، ورأيت، ووجدت)، وألحق بهذه الافعال (حجوتُ) وهي بمعنى الرجحان، و(دريتُ، وتعلّمْ) ولا يستعملان إلا مع (أن) نحو: دريت أنَّك قائم، و(عدَّ، وجعل) وهما بمعنى (ظن)، و(ألفيت) بمعنى (وجدتُ)، وهذه الأفعال إن لم تكن أفعال قلب فإنَّها تتعدى إلى مفعول واحد، وإذا كانت أفعال قلب تعدت إلى مفعولين[٥].

وهذه الأفعال لها خواص لا يشاركها أحد من الأفعال وهي: الإعمال، والإلغاء، والتعليق.

---

[١] المباحث العربية: ٧٦٧/٢.

[٢] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤١.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٧٧٦/٢.

[٤] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤١.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٨٨٤/٢-٨٨٨.

أ. **الإعمال:**

يجب إعمالها إذا تقدمت على مفعوليها نحو: ظننتُ زيدًا قائمًا.

ب. الإلغاء:

ويقصد بالإلغاء: ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك، وهو من خواص (ظن وأخواتها)، وإلغاء العمل إما لسبب لفظي وهو ضعف العامل بسبب توسطه أو تأخيره، نحو: (زيدٌ ظننتُ عالمًا)، أو معنوي، نحو: (زيدٌ عالمٌ ظننتُ)، فهنا يقوى عامل الرفع ويضعف عامل النصب[١].

ت. التعليق:

وقد اختصت أفعال القلوب من بين سائر الأفعال بالتعليق، وهو ابطال عملها لمانع من الموانع، وهي أسماء الاستفهام نحو: (علمتُ أين جلستَ)، و(علمتُ غلامَ من عندك)، أو مضافًا إليه نحو: (علمتُ أبو أيهم زيدٍ)، أو لام الابتداء نحو: (علمتُ لزيدٌ عندك)، أو(علمتُ ما زيدٌ قائمًا)، فهذه توجب التعليق مع أفعال القلوب[٢].

كان واخواتها:

وهي الأفعال الناقصة، وقد ذكر الجرجاني الفرق بين الفعل التام، والفعل الناقص، وذلك بقوله: ((الفعل التام يدل على نسبة مصدره إلى ذات ما في زمان من الأزمنة الثلاثة، والفعل الناقص: يدل على نسبة مصدره إلى نسبة أخرى، وهي نسبة الخبر إلى الاسم، فـ(كان زيدٌ غنيًا) يدل على نسبة الكون إلى نسبة الغنى إلى زيد في زمان ماض، فلذلك احتاج إلى المنسبينِ ويعمل فيهما لاقتضائه إياهما))[٣].

---

[١] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٩٤/١، والمباحث العربية: ٧٩١/٢.

[٢] ينظر: المقرب: ١٨٣، والمباحث العربية: ٧٩٣/٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٨٠٠/٢.

أما سبب تسميتها بـ(الأفعال الناقصة)، فقد ذكر الجرجاني ذلك بقوله: ((وسمي ناقصًا؛ لأنَّه لا يتم باسمه))[١]، أي أنَّه لا يتم في الجملة إلا بذكر اسمه وخبره، وهي لا تستغني عن الخبر.

إذن (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية، بل اختصت بها، فلِمَ اختصت بالجملة الاسمية دون الفعلية؟ يجيب الجرجاني قائلًا: ((وإنَّما اختصت بالجملة الاسمية لاستغناء الفعلية عنها لدلالة فعلها على زمان معناها))[٢]، وأما عملها في الجملة الاسمية ((فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها))[٣].

أما الجرجاني فيقول: ((وإنما رُفع الجزء الأول لكونه عمدة، لكونه مسندًا إليه، والرفع موضع للعمل، ونصب الثاني لأنه مشبه بالمفعول به لمجيئه بعد المسند والمسند إليه))[٤]. فحد الجرجاني أكثر عمقًا من حد ابن هشام، فالجزء الأول عنده مرفوع لكونه عمدة والأصل في العمدة الرفع، ومسندًا إليه كالفاعل في الجملة الفعلية والرفع موضع العمل.

أفعال المقاربة:

وهي: (كاد، وأوشك، وكرب، وعسى، واخلولق، وحرى، وأنشأ، وطفق، وجعل، وعلق ، وأخذ) وغيرها[٥]، وسميت بالمقاربة؛ لأنَّها تكون للدنو والقرب، لكن هذه التسمية بعيدة عن (عسى) فقولك: (عسى الله أنْ يغفر للفاسق)، فهنا (عسى) لا تفيد القرب وإنَّما تفيد الرجاء[٦]،

---

[١] المباحث العربية: ٢/٨٠٠.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٨٠١.

[٣] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١/٢٣١.

[٤] المباحث العربية: ٢/٨٠٣.

[٥] ينظر: أوضح المسالك: ١/٣٠١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨١٧.

لكن الجرجاني يقول: ((المراد بالدنو القرب الزماني، وذلك غير معلوم لاحتمال أن تريد به القرب بالاستعداد والاستحقاق، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف:٥٦]، فإنه لم يرد به القرب الزماني بل الاستحقاقي، فالشيء المرجو على هذا التقدير قريب، إذ لوكان بعيدًا لم يتعلق به الرجاء، وقولك: (عسى أن يدخلني الله الجنة)، يريد به القرب الاستحقاقي لا الزماني))[١].

أي أنَّه لما جعل (عسى) من أفعال المقاربة فإنَّه لم يقصد بالدنو الزماني، وإنَّما الاستحقاقي، وقد فصل ابن هشام القول في هذه الأفعال، وقسمها على ثلاث أقسام، إذ يقول: ((وحقيقة الأمر أن أفعال الباب ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه، وهو كثير، ومنه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ))[٢].

فعل التعجب:

عرف الجرجاني التعجب بأنَّه: ((انفعال النفس بسبب إدراكها ما خرج عن المألوف))[٣]، وله صيغتان هما: (ما أفعله، وأفعل به)، نحو: ما أكرم زيدًا، وأكرم بزيدٍ))[٤].

وقد ذكر الجرجاني كيفية بناء صيغة التعجب، بقوله: ((إن صيغة التعجب تبنى مما يبنى منه (أفعل التفضيل) وهو الفعل الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب وسببه أنهما من وادٍ واحد))[٥]، ولكن هناك فروقا معنوية بينهما، ذكرها الجرجاني في شرحه وهي:

---

[١] المباحث العربية: ٨١٨/٢.

[٢] أوضح المسالك: ٢٩٠/١.

[٣] المباحث العربية: ٨٢٩/٢.

[٤] المفصل في صنعة الإعراب:٣٦٧.

[٥] المباحث العربية: ٨٣١/٢.

١. إنَّ أفعل التفضيل إخبار وفعلا التعجب انشاء.
٢. إنَّ أفعل التفضيل لا يعقل إلا بالقياس إلى الغير، ولذلك لا يستعمل إلَّا على أحد الوجوه الثلاثة المذكورة، والتعجب لا بالقياس إلى الغير.
٣. إنَّ أفعل التفضيل يبنى من المستقبل نحو: ((زيدٌ أضربُ منك غدًا) بخلاف التعجب؛ لأنَّه لا يكون إلا بانفعال النفس، والانفعال إنَّما يكون عن أمر موجود لا عما سيوجد))[١]، أما التعجب فهو انشاء، ولا يدل على الزمان، لذلك إذا أُريد التعجب في الماضي جيء بـ(كان) الزمانية نحو: ما كان أحسنَ زيدًا[٢].

ولا يجوز التقديم والتأخير في صيغة التعجب، فلا يجوز القول: (زيدًا ما أحسنَ)، ولا يقال: (ما زيدًا أحسن)، ولا (بزيدٍ أحسن)[٣]، وأضاف الزمخشري أنَّه لا يجوز الفصل، فلا يجوز القول: (أكرم اليوم بزيدٍ)، وقد أجاز الجرمي الفصل في التعجب وذلك نحو: (ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدقَ)[٤].

أفعال المدح والذم:

وهما فعلان (نِعْمَ) للمدح و(بئِس) للذم، يقول الجرجاني في شرحه: ((وأصلهما نَعِمَ وبَئِسَ بكسر العين فيهما))[٥]، فإذا أُريد المدح جيء بـ(نعم) فتقول: نعم الرجل زيدٌ، وإذا أُريد الذم جيء بـ(بئس) فتقول نحو: بئس الرجل زيدٌ[٦]، ((وهما فعلان ماضيان))[٧].

وقد ذكر الجرجاني في شرحه أنَّ فاعل (نعم، وبئس) يأتي على أربعة أوجه:

---

[١] المباحث العربية: ٨٣١/٢.
[٢] ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٨٣٢/٢.
[٤] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٦٧.
[٥] المباحث العربية: ٨٣٩/٢.
[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٨٤٠/٢.
[٧] الأصول في النحو: ١١١/١.

١. قد يأتي الفاعل جنسًا معرفًا باللام، نحو: نِعم الرجلُ، بئس الفرسُ.

٢. وقد يأتي الفاعل مضمرًا مفردًا مذكرًا كناية عن أمر مبهم، ويميّز بنكرة منصوبة نحو: (نعم رجلًا زيدًا)، فالإضمار هنا لقصد الابهام.

٣. وقد يأتي فاعل (نعم، وبئس) هو (ما) نحو قوله تعالى: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۚ ﴿٥٨﴾﴾ [النساء:٥٨]، وهذه (ما) إما أن تكون كافة مهيئة لهما لدخولهما على الجمل، أو تكون معرفة بمعنى الشيء.

٤. وقد يأتي فاعل (نعم، وبئس) اسم جنس مضافًا إلى المعرف باللام، نحو: (نعمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ) فـ(غلام) اسم جنس مضاف إلى المعرف باللام[١].

ثم يأتي إلى المخصوص بالمدح أو الذم، والذي يكون مرفوعًا، ويأتي إمّا مقدمًا على (نعم، وبئس) أو مؤخرًا عنهما، فإذا قدمته كان مرفوعًا بالابتداء، والجملة بعده خبره، نحو: (زيدٌ نعمَ الرجلُ)، أما إذا كان مؤخرا ففي إعرابه وجهان[٢]:

١. أنْ يعرب المخصوص مبتدأ والجملة التي قبله وهي جملة فعل المدح أو الذم وفاعله خبره المقدم عليه؛ لأنَّه تضمن معنى الانشاء.

٢. أنْ يعرب خبرًا لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير في جملة (نعمَ الرجلُ زيدٌ): نعمَ الرجلُ هو زيدٌ.

والمخصوص بالمدح أو الذم يجب أن يطابق الفاعل في الافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو قولك: نعمَ الرجلُ زيدٌ، نِعمَ الرجلان الزيدان، نعمَ الرجال الزيدون، ونعمَتْ المرأة هند، ونعمَتْ المرأتان الهندان، ونعمَتْ النساء الهندات[٣].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤١-٨٤٣.

[٢] ينظر: الملخص في قوانين العربية، لابن أبي الربيع: ٤٤٧، والمباحث العربية: ٢/٨٤٥.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤٥.

وقد يجوز حذف المخصوص بالمدح أو الذم عند وجود قرينة تدل عليه كقوله تعالى: ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ٣٠﴾ [ص:٣٠]، والتقدير: نعم العبد أيوب[١].

ومن الأفعال التي تأتي للمدح أو الذم هي (حبذا، ولا حبذا)، فـ(حبذا) للمدح، و(لا حبذا) للذم، وهو مكون من (حبَّ) و(ذا) فاعله، ولا يثنى ولا يجمع، ولا يذكر ولا يؤنث، وإنَّما يلازم حالة واحدة نحو: حبذا زيدٌ، وحبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هندٌ، وحبذا الهندان، وحبذا الهندات، وإعراب المخصوص بعده كإعراب مخصوص (نعم، وبئس)، وقد يأتي بعد المخصوص اسم منصوب أو قبله، فإذا كان هذا الاسم جامدًا يُعرب تمييزًا، وأما إذا كان مشتقًا فيعرب إما تمييز، وإما حال، فيجوز فيه الوجهان نحو: حبذا زيدٌ رجلًا[٢].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٤٥.

[٢] ينظر: الملخص في قوانين العربية: ١/٤٤٩، والمباحث العربية: ٢/٨٤٦-٨٤٧.

المبحث الرابع

منهجه في الحروف

توطئة:

عرَّف سيبويه الحرف بأنَّه ((ما جاء لمعنًى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها))[١].

فالحرف يكون دالًا على معنى في غيره فلا يقع إلا مع اسم أو فعل، فوقوعه مع الاسم نحو: (صيرَ إلى زيدٍ)، ووقوعه مع الفعل نحو: (قد قام عمرٌو)، فالحرف لا يكون مسندًا ولا مسندًا إليه[٢].

فكما للاسم علامات وللفعل علامات، فالحرف علامته ألَّا يقبل شيئا من علامة الاسم والفعل، فلا علامة له وجودية، ويقسم على ثلاثة أقسام، قسم يختص بالأسماء فيعمل فيها نحو قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢﴾[الذاريات:٢٢]، وقسم يختص بالأفعال فيعمل فيها نحو قوله تعالى:﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣﴾[الإخلاص:٣]، وقسم منها لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا فيها نحو: (هل جاء زيدٌ؟)، و(هل زيدٌ أخوك؟) فالحرف المختص يعمل فيما اختص به، أما غير المختص فلا يعمل شيئًا[٣].

---

[١] الكتاب: ١٢/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٤٩/٢.

[٣] ينظر: أوضح المسالك: ٢٦/١-٢٧، وهمع الهوامع: ٣٩/١.

أولاً: **حروف الجر**.

ذكر الجرجاني سبب ذكر ابن الحاجب لحروف الجر وتقدمها على غيرها من الحروف بقوله: ((إنما قدم حروف الجر على باقي الحروف لشدة حاجة الفعل إليها وكثر دورانها في كلام العرب))[١]، ثم يستأنف قائلا: ((فإن حروف الجر إنما وضعت لتوصل معاني الأفعال التي عجزت الأفعال عن إيصالها بأنفسها إلى الأسماء، سواء كانت تلك المعاني يعبر عنها بألفاظ الأفعال نحو: مررتُ بزيدٍ، وصرتُ إلى عمرٍو، أو بألفاظ الأسماء نحو: أنا مارٌّ بزيدٍ وصائرٌ إليه، أو بالواقع موقع الأفعال من الظرف نحو: زيدٌ عند الأمير لإكرامه، أو الجار والمجرور نحو: عمرٌو في داره لعطائه، فإنهما لقيامهما مقام الفعل عملًا في الجار والمجرور، أو حرف النداء نحو: يا لزيدٍ))[٢].

ثم ذكر سبب تسميتها بحروف الجر بقوله: ((وهذه الحروف تسمى بحروف الجر؛ إما لعملها الجر كقولهم: حروف الجزم وحروف النصب، أو لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، وتسمى أيضًا بحروف التعدية، وبحروف الإضافة كذلك أيضًا، وأما حروف الخفض فاصطلاح الكوفيين))[٣].

إنَّ مصطلح حروف الخفض ذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين هم الذين استعملوه لكن هناك من نحويي البصرة من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله المبرد وهو من علماء البصرة المتقدمين[٤]، وكذلك استعمله ابن الوراق (ت: ٣١٨هـ)[٥]، وهو بصري أيضًا، وغيرهم من النحاة من استخدم هذا المصطلح، وحروف الجر هي (من، إلى، حتى، في ، الباء، اللام، رُبَّ،

---

[١] المباحث العربية: ٢/٨٥٠.

[٢] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٨٥١.

[٤] ينظر: المقتضب: ٣/٥٦.

[٥] ينظر: علل النحو: ٢٠٦.

واو القسم، تاء القسم، عن، على، الكاف، مذ ومنذ، حاشا عدا، خلى)[١]، وهذا هو المشهور من الحروف، وزاد سيبويه (لولا) وجعلها من حروف الجر، نحو: (لولاي ولولاك) إذا دخلت على المضمر[٢]، وزاد الأخفش (بَلَه) وتأتي بمعنى (من)[٣]، وتأتي (لعل) حرف جر في لغة عقيل وإليه ذهب الفراء وغيره[٤]، وأنشدوا قول الشاعر[٥]:

لَعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــي عَلَيْهـــا جِهـــاراً مـــن زُهَيْـــرٍ أَوْ أَسِـــيدِ

الشاهد فيه: جاءت (لعل) حرف جر في لغة عقيل، إذ جرَّت الاسم الذي جاء بعدها، وهو لفظ الجلالة.

وتأتي (متى) حرف جر في لغة هذيل ومنه قولهم: (أخرجه متى كمّهِ)، أي من كمّهِ[٦]، ومنه قول الشاعر[٧]:

شـــربنَ بمـــاءِ البحـــرِ ثـــمَّ تَرَفَّعـــتْ مَتَـــى لُجَـــجٍ خُضْـــرٍ لَهُـــنَّ نئـــيجُ

الشاهد فيه: جاءت (متى) حرف جر في لغة هذيل، إذ جرَّت الاسم الذي جاء بعدها وهو (لجج).

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٢/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢.

[٣] ينظر: كتاب الشعر: ٢٥، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٥٤/٣، والجنى الداني: ٤٢٦.

[٤] ينظر: وشرح التسهيل: ١٤٨/٢، والمباحث العربية: ٨٥٢/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٥١/٤، وشفاء العليل: ٦٧٩/٢.

[٥] البيت لخالد بن جعفر، وهو في الأغاني: ١٢/١٠، وخزانة الأدب: ٣٧٠/٤.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٧٥١/٤، والجنى الداني: ٥٠٥.

[٧] البيت لأبي ذؤيب، وهو في ديوان الهذليين: ٥٢/١.

معاني حروف الجر:

١. **(من)**:

ذكر الجرجاني أنَّ (من) تأتي لأربعة معانٍ:

أ. **لابتداء الغاية**، وتستعمل فقط للمكان عند البصريين، فهي وضعت لابتداء الغاية في المكان نحو قولك: (سرتُ من الكوفةَ، وما سرتُ من بغدادَ)، أي ابتدأت المسير من هذا المكان، فلا يجوز استعمالها في الزمان، فلفظ الغاية عندهم للمكان وليس للزمان.

وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان والمكان، فمن استعمالها في الزمان قوله تعالى: ﴿لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ﴾ [التوبة:١٠٨]، وقول الشاعر[١]:

لِمَـــنِ الـــدِّيَارُ بِقُنَّـــةِ الحَجْـــرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِـــجَجٍ وَمِـنْ دَهْـرِ

الشاهد فيه: جاءت (من) بمعنى انتهاء الغاية للزمان وذلك بقوله: (من حججٍ، ومن دهرِ)، وهذا على رأي الكوفيين.

فالجرجاني ذكر الخلاف ورجح رأي البصريين في أنَّها تأتي للمكان دون الزمان[٢].

ب. **التبيين**: من المعاني التي ذكرها الجرجاني لـ(من) التبيين، أي ((مبينة))[٣]، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ مِنَ ٱلۡأَوۡثَٰنِ﴾ [الحج:٣٠]، وعلامته كما ذكر الجرجاني إذا أقمت لفظة (هو) مقامها يستقيم المعنى، وأن يتقدم اسم مبهم ظاهر يحتاج إلى التبيين نحو قولنا: (عزَّ من قائلٍ) أي عزَّ هو[٤].

ج. **التبعيض**: ذكر الجرجاني أيضًا أنَّ (من) تأتي للتبعيض وعلامته كما ذكر

---

[١] البيت لزهير بن أبي سلمى، ينظر: ديوانه: ٣١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٥٤.

[٣] المفصل: ٣٧٩.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٥٦.

الجرجاني تكون بمعنى (بعض) كقولك: (أخذتُ من الدراهم) أي بعض الدراهم[١].

د. **زائدة:** قال الجرجاني: ((إنما تزاد عند سيبويه وصحبه في غير موجب))[٢]، يقول سيبويه: ((وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيمًا))[٣]، أي كما ذكر الجرجاني لا تزاد إلا في الكلام المنفي، نحو: (ما جاني من رجلٍ)، أو في النهي، نحو: (لا تجالس من فاسقٍ)، أو الاستفهام، نحو: (هل رأيتَ من خيرٍ)، وفي قوله: (ما جاءني من رجلٍ)، هي للنكرات دون المعارف، فلا يجوز القول: (ما جاءني من عبد الله)، أو تكون لنفي الجنس، فهي نفت جميع جنس الرجال من المجيء[٤].

وذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين أجازوا زيادتها في الكلام الموجب، وفي دخولها على النكرة، نحو قوله تعالى: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾ [نوح:٤]، والأخفش[٥]، أجاز زيادتها في الموجب وفي المعارف والنكرات، أي أنَّه لم يشترط لزيادتها شيئًا، وأيضًا ذكر الآية الكريمة التي ذكرها الكوفيون، لكن الجرجاني عنده أنَّ (من) هنا تكون للتبعيض، أي يغفر لكم بعض ذنوبكم[٦].

٢. إلى:

ذكر الجرجاني من معاني (من) ابتداء الغاية أي بداية الطرف الأول، وكل طرف أول وضعت له (من) لابد له من انتهاء الغاية، فوضع للطرف الأخير (إلى) أي أنَّ ابتداء الغاية

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٥٧/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٨٥٨/٢.

[٣] الكتاب: ٢٢٥/٤.

[٤] ينظر: الكتاب: ٢٢٥/٤، والمقتضب: ١٣٧/٤، وعلل النحو: ٢٠٨، واللباب: ٣٥٥/١، والمباحث العربية: ٨٥٨/٢.

[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٥٠١/١.

[٦] ينظر: اللباب: ٣٥٥/١، وشرح المفصل: ١٣/٨، والمباحث العربية: ٨٥٨/٢.

لابد له من انتهاء الغاية، وإن لم يذكر أحدهما مع الآخر[١]، وتأتي لانتهاء الغاية زمانًا نحو قوله تعالى: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ ﴿١٨٧﴾﴾[البقرة:١٨٧]، أو مكانًا نحو: (اشتريت المكان إلى الشجرة)، أي الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى[٢].

ومن معانيها التي ذكرها الجرجاني أنَّها تأتي بمعنى (مع) أي المصاحبة لكن قليل، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ ﴿٢﴾﴾[النساء:٢]، أي مع أموالكم، ومنه قولهم: ((التمرةُ إلى التمرةِ تمرٌ، والذودُ إلى الذودِ إبلٌ))[٣]، أي مع التمرةِ، ومع الذودِ[٤].

٣. حتى:

ذكر الجرجاني أنَّ (حتى) تأتي حرف جر ولها معنيان:

أ. معنى (كي) وفي هذه الحالة لا تجر إلا الفعل المضارع ولكن على تقدير (أن) المصدرية الناصبة، نحو: (أسلمتُ حتى أدخل الجنةَ)، أي كي أدخلها[٥].

ب. وتأتي بمعنى (إلى) وتجر الاسم الصريح نحو قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴿٥﴾﴾ [القدر:٥]، و(أكلت السمكة حتى رأسِها)، وتجر الفعل المضارع المقدر بـ(أن) نحو: (سرتُ حتى تغيبَ الشمسَ)، أي إلى أن تغيب الشمس[٦].

٤. في:

يقول الجرجاني: ((معنى في الظرفية إما حقيقة أو مجازًا))[٧]، وهي الأصل عند

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٢/٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨٠، والمباحث العربية: ٨٦٢/٢.

[٣] الأمثال: ١٩٠.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٢/٢، وشرح الجمل: ٥١٧/١.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٨٦٥/٢.

[٦] ينظر: المقتضب: ٣٧/٢-٣٨، والمفصل: ٣٨٠، وشرح الجمل: ٥١٦/١، والمباحث العربية: ٨٦٥/٢.

[٧] المباحث العربية: ٨٦٩/٢.

البصريين الظرفية ولا يثبتون غيرها، فالظرفية الحقيقية نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴿٢٠٣﴾﴾ [البقرة:٢٠٣]، والظرفية المجازية نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴿١٧٩﴾﴾ [البقرة:١٧٩]، وذكر الجرجاني أنَّهم قالوا: ((إنما تأتي بمعنى (على) أي للاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴿٧١﴾﴾ [طه:٧١]، وتأتي بمعنى (الباء) نحو قول الشاعر[١]:

وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأبَاهِرِ وَالكُلَى

الشاهد فيه: جاءت (في) في قوله (في طعن الأباهر) بمعنى (الباء).

وتأتي بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ ﴿٩﴾﴾[إبراهيم:٩]، وتأتي بمعنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾﴾ [الفجر:٢٩]، أي مع عبادي[٢]، والجرجاني يقول كلها للظرفية المجازية[٣].

٥. **الباء:**

ذكر الجرجاني أنَّ للباء عدة معان وهي:

أ. الإلصاق نحو قولك: (بفلان داء)، أي التصق الداء به.

ب. الاستعانة نحو: (كتبتُ بالقلم).

ت. المصاحبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمۡ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُواْ بِٱلۡكُفۡرِ ﴿٦١﴾﴾ [المائدة:٦١]، ونحو: اشتريته به وهذا بذاك.

ث. التعدية، أي إيصال الفعل الازم إلى المفعول به بوساطة الباء نحو: (ذهبتُ بزيدٍ).

ج. الظرفية، نحو قولك: أقمتُ بمكة.

---

[١] البيت لزيد الخيل، ينظر: ديوانه: ٢٧.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨١، والمباحث العربية: ٢/٨٧٠، والجنى الداني: ٢٥٠-٢٥٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٠.

ح. الزيادة، وتأتي في خبر (ليس، وما) نحو قولك: (ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقاعدٍ)، وتأتي زائدة في المبتدأ نحو: (بحسبك زيدٌ)، وفي الخبر نحو: (ألقى بيده)، وفي خبر (لكنَّ) نحو قول الشاعر[١]:

ولكــنَّ أجــرا لَــو فعلــتِ بهــينّ وهَلْ يُنْكَر المعروفُ فِي النَّاس والأَجْرُ

الشاهد فيه: جاء حرف الباء زائدًا مع (لكنَّ)[٢].

٦. **اللام:** ذكر الجرجاني أنَّ للام خمسة معان وهي:

أ. الاختصاص نحو: (المالُ لزيدٍ).

ب. التعليل نحو: (جئتُ للسمنِ).

ت. الزيادة نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴿٧٢﴾﴾ [النمل:٧٢].

ث. بمعنى (عن) مع القول نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ ﴿١١﴾﴾ [الأحقاف:١١].

ج. أن تكون بمعنى (الواو) في القسم للتعجب، نحو: (الله لا يؤخر الأجل)، ولا يقال إلا في الأمر العظيم[٣].

وهذه المعاني التي ذكرها ابن الحاجب وشرحها الجرجاني، لكنَّه قال إنَّه قد زاد معان أخرى لهذه المعاني وهي:

أ. لام العاقبة، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا ﴿٨﴾﴾ [القصص:٨].

ب. لام الاستغاثة نحو: (يا الله).

ت. أن تكون بمعنى (إلى) نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾﴾ [الزلزلة:٥].

---

[١] البيت بلا نسبة، ينظر: خزانة الأدب: ٥٢٩/٩.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٨٧١/٢-٨٧٤.

[٣] ينظر: المفصل: ٣٨١، والمباحث العربية: ٨٧٥/٢-٨٧٦، والجنى الداني: ٩٦-٩٧.

ث. بمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣﴾[الصافات:١٠٣]، أي على الجبين.

ج. تأتي بمعنى (بعد) نحو: (كتبتُ لثلاثٍ خَلَونَ)، أي بعدها[١].

يقول الجرجاني: ((واعلم أن لام الجر تكسر مع المظهر))[٢]، لام الجر تكسر مع المظهر وذلك للفرق بينها وبين لام الابتداء، ولام الجواب، وهذا باتفاق لغات عرب أما مع المضمر فالعرب تفتحها إلا خزاعة تكسرها، فلام الجر عندهم (لِنا، ولِكم، ولِها)[٣]، يقول ابن مالك في شرح التسهيل: ((وكل العرب يفتحون لام الجر الداخلة على مضمر إلا خُزاعة فإنها تكسرها مع المضمر كما تكسره مع غيره في اللغات كلها))[٤].

٧. **رُبَّ:**

ذكر الجرجاني أنَّهم اختلفوا في (رُبَّ) فالكوفيون ووافقهم الأخفش أنَّهم عدوها اسم؛ لأنَّها تقع مبتدأ، أما البصريون فعدوها حرف جر للتعليل؛ لأنَّها لا تجر بحرف الجر، فلا يقال: (برُبَّ رجلٍ)[٥]، ولا تجر إلا النكرة الموصوفة نحو قولك: (رُبَّ عبدٍ ملكتُ) أي رُبَّ عبدٍ مملوكٍ لي حققت)، قاله ابن السراج[٦]، والفارسي[٧]، وقيل لا يجب[٨].

فعند المبرد[٩]، فقط يكون نكرة، أي غير موصوفة، ففي قولك: (رُبَّ عبدٍ ملكتُ) النكرة

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٦-٨٧٨.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٨٧٨.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٧٨، والتذييل والتكميل: ١١/١٨٤.

[٤] شرح التسهيل: ٣/١٤٩.

[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (٥٧): ١/٣٢٠-٣٢١، والمباحث العربية: ٢/٨٧٨-٨٧٩، والتذييل والتكميل: ١/٢٧٨-٢٧٩.

[٦] ينظر: الأصول في النحو: ١/٤١٧، والمباحث العربية: ٢/٨٨١.

[٧] ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٥١، والمباحث العربية: ٢/٨٨١.

[٨] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٨٠-٨٨١.

[٩] ينظر: المقتضب: ٤/١٣٩.

لا وصف لها، والفعل المذكور جواب (رُبَّ).

ثم ذكر الجرجاني أنَّ فعلها لا يكون إلا ماضيًا؛ لأنَّ الكلام يساق لمدح أو ذنب، فلا يصح فيه إلا الماضي، وفعلها العامل يكون محذوفًا غالبًا، وقد لا يحذف نحو: (رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيته)[١].

٨. حروف القسم: الواو، والتاء، والباء:

وهي حروف جر ذكر الجرجاني الفرق بينها، فواو القسم لا تستعمل مع فعل القسم ولا تستعمل في قسم السؤال، فلا يقال: (والله أخبرني)، ولا تستعمل مع الضمير نحو: (وكَ أفعلنَّ)، ومثلها التاء في الخصائص لكنَّه ذكر أنَّها تختص باسم الله، فيقال: (تالله)، وحكى الأخفش[٢]، (تربِّ الكعبة، وتربِّي)، ثم ذكر الجرجاني أنَّه شاذ.

أما (الباء) فلأنها تفيد الالصاق فهي أعم من الواو والتاء، فتأتي مع فعل القسم نحو: (أقسمت بالله)، وفي السؤال نحو: قول الشاعر[٣]:

بـــالله ربـــي إنْ دخلـــتَ فقـــلْ لَـــهُ إنَّ ابـــنَ هرمـــــة واقفًـــا بالبـــابِ

وتأتي أيضا مع الضمير نحو: (بهِ لأفعلنَّ)[٤].

٩. عن وعلى:

يذكر الجرجاني أنَّ (عن) وضعت للمجاوزة والمقصود بالمجاوزة بعد المجرور عن غيره بواسطة العامل نحو: (أطعمتُ عن الجوع)، أو تخرج للمجاز نحو قولهم: (رويتُ العلمَ عن فلان)؛ لأنَّ العلم لا يتجاوز منه إليه، وإنَّما يحصل في نفس الراوي علمٌ مثل علم المروي عنه، ومنه (جلستُ عن يمينه)، أي تباعدتُ، وقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴿٦٣﴾﴾ [النور:٦٣]، أي

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٨٨١/٢.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٨٣، والمباحث العربية: ٨٩٠/٢.

[٣] البيت لإبراهيم بن هرمة، ينظر: ديوانه:٦٧.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٨٨٩/٢-٨٩٠، والجنى الداني: ١٥٤.

يعدلون، وقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق:١٩]، أي متجاوز عن طبق آخر في المقدار، وذكر أنَّ (عن) تأتي للمجاوزة مطلقا[١]، وإن قال بعضهم إنَّها تأتي لمعانٍ أخرى كالبدلية، والاستعلاء، والاستعانة، والتعليل وغيرها من المعاني[٢].

أما (على) فذكر الجرجاني أنَّها تأتي للاستعلاء، ويكون إما حقيقة أو مجازًا، فمن استعمالها حقيقة (زيدٌ على السطح)، والمجاز نحو: (عليه دَين)، فأُسند الاستعلاء إلى الدَّين مجازًا.

وذكر أنَّ (على، وعن) قد يكونان اسمين وذلك إذا دخلت عليهما (من) وهو حرف جر ومن خاصيته الدخول على الأسماء، ومنه قول الشاعر[٣]:

غَدَتْ مِنْ عليه بعد ما تَمّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قيضٍ ببَيْداءَ مَجْهَلِ

الشاهد فيه: جاءت (على) اسما؛ لأنَّه دخل عليها حرف الجر (من)[٤]، ولا يكون إلا ظرفًا نحو: جئتُ من فوقه[٥].

١٠. مذ، ومنذ:

ذكر الجرجاني أنَّ (مذ، ومنذ) إذا جُرَّ بهما كانا حرفي جر ويختصان للزمان، فإذا كان الزمان ماضيًا كانتا بمعنى (من) نحو: (ما رأيته مذ يومِ الجمعةِ)، أي من يوم الجمعة، وإن كان الزمان يدل على الحاضر فهما بمعنى (في) نحو: (ما رأيته منذ الليلةَ)، أي في الليلة[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٩٥-٨٩٦.

[٢] ينظر: معاني الحروف: ٨٦، والمباحث العربية: ٢/٨٩٧، والجنى الداني: ٢٤٢-٢٤٧.

[٣] البيت لمزاحم العقيلي، ينظر: الكتاب: ٤/٢٣١، وخزانة الأدب: ١٠/١٤٧.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨٩٨.

[٥] ينظر: الكتاب: ٤/٢٣١، والمقتضب: ٣/٥٣.

[٦] ينظر: معاني الحروف: ١١٨-١١٩، والمباحث العربية: ٢/٩٠٤، والجنى الداني: ٣٠٤، و٥٠٠.

١١. **(حاشا، وعدا، وخلا)**، تأتي أيضًا للجر فذكر أنَّه ذكرهم في باب الاستثناء، وفي باب الاستثناء ذكر أنَّ اللغة المشهورة لهم أنَّها أفعال متعدية، والمستثنى مفعول به، واللغة القليلة هي الجر، وهو مذهب الأخفش[١]، ولم يذكر لهم أمثلة عن الجر، لكن ما ورد عن العرب أنَّ (حاشا، وعدا، وخلا)، إذا نصبت الاسم بعدها في الاستثناء فهي أفعال، وإذا جُر الاسم بعدها فهي حروف[٢].

ثانياً: (**إنَّ وأخواتها**).

وهي حروف مشبهة بالفعل يقول الجرجاني: ((وسميت بالمشبهة بالفعل لشبهها به لفظا ومعنى، فشبه الفعل من حيث اللفظ أن صيغتها كصيغة الماضي الثلاثي، أو الأمر المخاطب، أما المعنى فهي تعمل عمل الفعل في أنها تحدث معاني في الإسناد كما أن الفعل يحدث معاني في الإسناد))[٣]، وهذه الحروف هي (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، وليت، ولعل)، وتلحق (ما) بهذه الحروف وقسمها على قسمين:

١. كافة للحروف المشبهة، وتدخل على الأفعال أيضا نحو: (إنما قام زيدٌ).

٢. وزائدة غير كافة يقول: ((وإلغائها وكفها أفصح إلا مع (ليت) فقد سمع الإعمال معها ويجوز الإهمال ولا خلاف في ذلك، ومما ورد الإعمال والإهمال قول الشاعر[٤]:

قَالَتْ ألا لَيْتَمَا هَذا الحَمَامَ لَنَا إلى حَمَامَتِينَا وَنِصفه فَقَدِ

الشاهد فيه: روى بنصب الحمام على الإعمال وبرفعه على الإهمال فيجوز الوجهان))[٥].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢، والمقتضب: ٣٩٢/٤، والمباحث العربية: ٩٠٥/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٠٤/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٩٠٦/٢.

[٤] البيت للنابغة الذبياني، ينظر: ديوانه: ١٦.

[٥] المباحث العربية: ٩٠٦/٢-٩٠٧.

أما مع (إنَّما، وأنَّما) فقد انفرد الأخفش بروايته[١]، والحقيقة لم ينفرد الأخفش فقط كما ذكر الجرجاني، وإنَّما حكاه الكسائي أيضًا، فقد روي عن الأخفش أنَّه سمع عن العرب قولهم: (إنَّما زيدًا قائمٌ)، وأيضًا روي عن الكسائي الإعمال في (إنَّما، وأنَّما)[٢].

أما إذا اتصلت (ما) مع (لعل، وكأنَّ) فلا خلاف فيهما من جعلها كافة لهما[٣]، وتخفف (إنَّ) ويجوز فيها الإعمال والإلغاء نحو: (إنْ زيدًا لقائمٌ، وإنْ زيدٌ لقائمٌ)، يقول الجرجاني: ((لزوم اللام فلتفرق بين (إنْ) المخففة وبين (إنْ) النافية في نحو: (إنْ زيدٌ قائمٌ) لأنه لولا اللام لم يُدر أن المراد تأكيد القيام أم نفي القيام))[٤].

فالإعمال فيها على الأصل كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾﴾[هود:١١١]، فعملت هنا لأنَّهم أنزلوها منزلة الفعل حين يحذف منه حرف كما في (لم يك)، أما الإلغاء فلضعفها بالتخفيف، فيقول الجرجاني يجوز دخولها على فعل من أفعال المبتدأ، أي الأفعال الناسخة، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يوسف:٣]، وقوله: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿١٨٦﴾﴾[الشعراء:١٨٦]، وقوله: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[الأعراف:١٠٢]، هذا على قول البصريين، وأجاز الكوفيون العموم، أي دخولها في غير أفعال المبتدأ متمسكين بالبيت الذي ورد[٥]:

بِاللَّهِ رَبِّكَ إن قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ المُتَعَمِّدِ

---

[١] ينظر: شرح اللمع لابن برهان: ٧٥/١، وارتشاف الضرب: ١٢٨٦/٣، والجنى الداني: ٣٩٥.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٠٦/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٩٠٨/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٩٢١/٢.

[٥] البيت لعاتكة بنت زيد زوج الزبير بن العوام، ينظر: الأغاني:٤٢/١٨، والمقاصد النحوية: ٧٥٣/٢.

الشاهد فيه: دخول (إنْ) المخففة في قوله: (إنْ فعلت) على فعل غير الأفعال التي تدخل على المبتدأ وهو هذا على رأي الكوفيين[١]، فالجرجاني ذكر الخلاف لكنَّه لم يرجح قولًا على آخر[٢].

- **كأنَّ:**

تفيد التشبيه، وذكر الجرجاني أنَّها مركبة من (إنَّ) ولحقتها كاف التشبيه، وقال إنَّ هذا مذهب الخليل، فقولك: (كأنَّ زيدًا الأسدُ)، وأصله (إنَّ زيدًا كالأسدِ) فقدمت الكاف وركبت مع (إنَّ) وأُبدلت الكسرة بالفتحة[٣]، وهذا عليه جمهور البصريين والفراء[٤].

وذكر أنَّها تخفف والأفصح إلغاء عملها، وتقع بعدها جملة اسمية وتقدير اسمها بضمير الشأن نحو قول الشاعر[٥]:

عَبَـأْتُ لــه رمحًـا طـويلًا وَأَلَّــةً كأنْ قَبَسٌ يُعْلَى بها حين تُشْرَعُ

الشاهد فيه: جاءت (كأن) مخففة واسمها ضمير الشأن مقدر وخبرها جملة اسمية، وقد يكون خبرها جمله فعلية، نحو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ ﴿٢٤﴾﴾[يونس:٢٤]، وروي الإعمال والإهمال في قول الشاعر[٦]:

وَيَوْمًــا تُوافِينَــا بِوَجْــهٍ مقسَّــم كَأَنْ ظبْيةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السلمِ

الشاهد فيه: روي برفع (ظبية) بإهمال (كأنَّ) وجعلها مبتدأ، و(تعطو) خبرها، أو تكون (ظبية) خبر و(تعطو) صفة، ويقدر الاسم، أي كأنَّها ظبية، وبالنصب على إعمال (كأنَّ)

---

[١] ينظر: الكتاب: ١٤٠/٢، والمفصل: ٣٩٥، وشرح الجمل:٤٣٩/١، والمباحث العربية: ٩٢١/٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٩٢١/٢.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٩٢٥/٢.

[٤] ينظر: التذييل والتكميل: ١٢/٥.

[٥] البيت لمجمع بن الهلال، ينظر: خزانة الأدب: ٤٠١/١٠.

[٦] البيت لابن صريم اليشكري، ينظر: الكتاب: ١٣٤/٢، وخزانة الأدب: ٤١١/١٠.

وبالجر على جعل (إنْ) زائدة أي كظبيةٍ[١].

- **لكنَّ:**

تفيد الاستدراك، والاستدراك كما عرَّفه الجرجاني بأنَّه ((رفع توهم يحصل في الكلام السابق رفعًا تشبيها بالاستثناء، ولذلك قُدر الاستثناء المنقطع بـ(لكنَّ) إذا قلت: (جاءني زيدٌ) فكأنَّه توهم أن عمرًا أيضًا جاء معه لما بينهما من الصحبة، فرفعت الوهم وقلت: لكنَّ عمرًا لم يجيء))[٢].

وهي عنده مركبة من (لكن) المخففة و(إنَّ) المكسورة الهمزة، وذكر الجرجاني أنَّ الكوفيين جعلوا (لكنَّ) مركبة من (لا، وكإنَّ) مكسورة الهمزة، وجعلوا الكاف زائدة[٣]، وردَّ قولهم بقوله: ((إن النفي لا معنى له في الاستدراك؛ لأنه إن جعل متعلقًا بما بعدها أو بما قبلها لزم تكرار حرف النفي في النسبة إلى منفيٍّ واحد وهو ممتنع))[٤].

ثم قال: ((ولا تقع إلا بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنًى))[٥]، فيجب أن يسبقها نفي سواء كان نفي لفظي نحو: (جاء زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجيء)، أو نفي معنوي نحو: قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قعد)، أي لكنَّ عمرًا لم يقم[٦].

وتخفف (لكن) فيلغى عملها ولم يسمع إعمالها، وأجازه الأخفش، ويونس، وحكي عن يونس أنَّه حكاه عن العرب، وردَّ بأنَّه غير مسموع عن العرب وكأنَّهما قاساه على (أنَّ)[٧].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٢٨-٩٢٩، والتذييل والتكميل: ٥/١٧٢-١٧٣.

[٢] المباحث العربية: ٢/٩٢٩-٩٣٠.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٣٠.

[٤] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٥] المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٠، والجنى الداني: ٦١٦.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣١، والتذييل والتكميل: ٥/١٤٦، والجنى الداني: ٥٨٦.

- **ليت ولعل:**

يقول الجرجاني: (ليت) للتمني، و(لعل) للترجي، والفرق بين التمني والترجي أنَّ التمني يستعمل في الممتنع والممكن، ولكن الترجي يستعمل في الممكن[١]، وأجاز الفراء نصب الجزأين بـ(ليت) نحو قولك: ليت زيدًا عالمًا، على تأويل: تمنيت، ومستشهدا بقول الشاعر[٢]:

يَا لَيْـتَ أَيَّـامَ الصّـبَا رَوَاجِـعا

الشاهد فيه: استشهد به الفراء لأنَّ (ليت) نصبت المبتدأ والخبر، والكسائي جعلها على تقدير (كان)؛ لأنَّ (كان) كثيرًا ما ترد مع (ليت) كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلۡكَافِرُ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا ٤٠﴾ [النبأ:٤٠]،وتقدير (ليت زيدًا قائمًا)، أي: ليت زيدًا كان قائمًا، والبصريون قدروا خبر ليس محذوفًا في قوله: (يا ليت أيام الصبا رواجعا)، و(رواجعا) حال وتقدير الكلام عندهم: ليت أيام الصبا لنا رواجع[٣].

وأما (لعل) فقال شذَّ الجر بها، وهو لغة عقيل كقول الشاعر[٤]:

لِعَـــلَّ اللهِ يُمْكِنُنِـــي عَلَيْهـــا جِهاراً من زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ

الشاهد فيه: جاءت (لعل) حرف جر شاذ لأنَّ الأصل فيه حرف مشبه بالفعل[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣١-٩٣٢.

[٢] البيت للعجاج، ينظر: الكتاب: ٢/١٤٢، وخزانة الأدب: ١٠/٢٣٤.

[٣] ينظر: الأصول في النحو: ٢/٢٤٨-٢٥٨، واللمحة لابن الصائغ: ٢/٥٤١، ورصف المباني: ٢٦٦، والمباحث العربية: ٢/٩٣٣.

[٤] سبق تخريجه.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٥.

ثالثاً: **حروف العطف**.

ذكر الجرجاني أنَّ حروف العطف عشرة وهي (الواو، الفاء، ثم، حتى، أو، إمّا، أم، لا، بل، لكن)، ثم قال: ((وأسقط أبو علي وعبد القاهر (إمّا) منها وحجتهم أنها تتكرر وتدخل الواو على الثانية))[١].

ويقول أبو علي: ((وليست (إمّا) بحرف عطف لأنَّ حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردًا على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربتُ إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، فنجدها عارية من هذين القسمين وتقول: (وإمّا عمرًا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى))[٢]، ووافقه عبد القاهر في شرحه للإيضاح[٣]، ولكنَّ الجرجاني عنده (إمّا) حرف عطف، وذكرها مع حروف العطف وإن كررت؛ لأنَّ الواو الثانية أتى بها ليعطف الثانية على الأولى[٤].

وقسَّم حروف العطف على ثلاثة أقسام وهي:

الأول: ما يوجب الحكم للمعطوف والمعطوف عليه معًا، وهي أربعة أحرف (الواو، الفاء، ثم، حتى)، وهذه الحروف كما ذكر الجرجاني أنَّها تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان اسمين أو فعلين أو نسبتين[٥].

فوائد هذا القسم من حروف العطف:

الواو: وهي أصل حروف العطف، وذكر الجرجاني أنَّها امتازت عن أخواتها بأنَّها تفيد مطلق الجمع عند البصريين، وبعض نحاة الكوفة، ونقل عن الفراء والكسائي أنَّها تفيد الترتيب[٦]، قال ابن عقيل في المساعد: ((مذهب هشام، وقطرب، وثعلب، والزاهد وغيرهم أنها

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٣٦.

[٢] الإيضاح العضدي: ٢٨٩.

[٣] ينظر: شرح المقتصد للجرجاني: ٢/٩٤٥.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٣٦.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٣٧.

[٦] ينظر: اللباب: ١/٤١٧، والمباحث العربية: ٢/٩٣٧.

تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان، فالمتقدم لفظًا هو المتقدم في الزمان وممتنع عندهم تقديم المؤخر والصواب خلافه))[١].

الفاء: تفيد الترتيب مع التعقيب، يقول الجرجاني: ((ومعناها أن يلحق الحكم للمعطوف بعد لحوقه للمعطوف عليه بلا فصل بحسب الإمكان، أما تعدية ذاتية، نحو: (زيدٌ ضُرب فألِم) أو زمانية نحو: (أكل فشرب)، و(قام فقعد)، أو زمانية ومكانية معًا نحو: دخل الكوفة فالبصرة))[٢]، والعطف بها يكون بالترتيب، أي أنَّ الثاني يأتي بعد الأول بلا مهلة[٣].

ثم: وتفيد الترتيب مع التراخي، يقول الجرجاني: ((مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة))[٤]، فقولك: قام زيدٌ ثم عمرٌو، أي أن عمرًا قام بعد زيدٍ، وبينهما مهلة[٥].

حتى: يقول الجرجاني: ((إنها مثل (ثم) في المهلة وزيادة كون المعطوف جزءًا مما قبلها))[٦]، والمهلة في (حتى) أقل منها في (ثم)، فتكون متوسطة بين (الفاء) التي لا مهلة فيها وبين (ثم) التي يكون فيها مهلة، ويكون ما بعد (حتى) غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، وتمتاز (حتى) العاطفة في أنَّها تعطف مفرد على مفرد فقط، فلا تعطف الجمل نحو: (مات الناس حتى الأنبياء)، ويكون ما بعدها إما ضعيف أو قوي أو عظيم[٧].

الثاني: ما يوجب الحكم لأحدهما لا على التعيين، وهي (أو، إما، أم)، فـ(إما، أو)، فيقول الجرجاني أنَّهما تقعان في الخبر، ولهما ثلاثة معان وهي: الشك، والابهام، والتفصيل، فالشك نحو: (جاء زيدٌ أو عمرٌو) ويكون عند جهل المتكلم بالتعيين، والابهام عند علمه به

---

[١] المساعد: ٢/٤٤٤.

[٢] المباحث العربية: ٢/٩٤١.

[٣] ينظر: معاني الحروف للرماني: ١٧.

[٤] المباحث العربية: ٢/٩٤٥.

[٥] ينظر: معاني الحروف: ١١٩، والجنى الداني: ٤٢٦.

[٦] المباحث العربية: ٢/٩٤٧.

[٧] ينظر: المقدمة الجزولية: ٧٠-٧١، والمباحث العربية: ٢/٩٤٧، والجنى الداني: ٥٤٦-٥٥١.

وإرادة الابهام على المخاطب نحو قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات:١٤٧]، والتفصيل كالمستعملة في العلوم نحو: الأمر إما يكون كذا أو كذا ولكن ليس كذا فيكون كذا، وإن كانت للطلب فتفيد التخيير والإباحة، فالتخيير نحو: (كُل السمك أو اللبن)، والإباحة نحو: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، وأيضًا: (تعلم إما الفقه وإما النحو) والفرق بينهما أنَّ الكلام مع (أو) يمضي أوله على اليقين ثم يعترضه الشك، أما مع (إما) فمن أوله على الشك[١].

أم: ذكر الجرجاني أنَّ (أم) تكون على قسمين، (متصلة ومنقطعة) وذكر للمتصلة ثلاثة شروط أن تسبق بهمزة الاستفهام، أو همزة التسوية نحو قوله تعالى﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴿٦﴾﴾[المنافقون:٦]، وأن يجاب عنها بالتعيين نحو قولك: (أزيدٌ عندك أم عمرٌو) فالإجابة إما بزيد أو بعمر، وأن تكون داخلة على متساويين اسمين كانا أو فعلين نحو: (أزيدٌ قام أم عمرو)، أو فعلين نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴿١٩٣﴾﴾ [الأعراف:١٩٣]، أما (أم) المنقطعة فهي بمعنى (بل) أي الإضراب عن الحكم الأول والشك في الثاني نحو: (أعندك زيدٌ أم عندك عمرٌو) أي بل أعندك عمرٌو، وقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس:٣٨]، أي بل يقولون افتراه[٢].

الثالث: ما يوجب الحكم لأحدهما على التعيين وهي (لا، بل، لكن)، أما **(لا)** فيقول الجرجاني: ((هي لنفي الحكم عن مفرد بعد اثباته لمتبوعه، ويجب أن تكون في الكلام الموجب، أو الأمر نحو: قام زيدٌ لا عمرٌو، و(لا) لا تعطف الجملة الاسمية، أما الفعلية فلا تعطف الماضي، ويقل مجيئها مع المضارع نحو: أقومُ لا أقعدُ))[٣].

---

[١] ينظر: المفصل: ٤٠٥، والمباحث العربية: ٢/٩٤٨-٩٤٩.

[٢] ينظر: معاني الحروف: ٤٦، والمباحث العربية: ٢/٩٥٥-٩٥٧.

[٣] المباحث العربية: ٢/٩٥٧..

وأما **(بل)** فيقول الجرجاني: إما أن يأتي بعد مفرد أو جملة، سواء كان الكلام منفيًا أو موجبًا، نحو: قام زيدٌ بل عمرٌو، وما جاء زيدٌ باب عمرٌو، وأما إذا جاءت بعد جملة فتكون اضرابًا لما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴿٧٠﴾﴾ [المؤمنون: ٧٠]، فالجملة بعدها تفيد التنبيه على انتهاء غرض واستئناف غيره[١].

أما **(لكنَّ)** فيقول الجرجاني وفيه ثلاثة مذاهب[٢]:

١. مذهب الفارسي أنَّها عاطفة مطلقًا سواء جاء بعدها مفرد أو جملة[٣].

٢. مذهب الجزولي أنَّها عاطفة إذا لم يقع بعدها جملة، فإذا وليتها جملة فهي مخففة من الثقيلة، أي إذا وليها مفرد تكون عاطفة[٤].

٣. مذهب يونس ليست بحرف عطف مطلقًا، فإن وليها مفرد معطوف فعطفه بالواو ولا يستغنى عنه، وهي مخففة من الثقيلة، نحو: (ما قام سعد ولكن سعيد) فيجعل اسمها ضمير الشأن مقدرًا، فالتقدير: لكن الشأن قام سعد[٥].

وفصّل الجرجاني القول في لكنّ وهو ألّا تكون عاملة مطلقًا بل عاطفة أبدًا، فإنَّها مثقلة مركبة من (لكنْ) و(إنَّ)، فالعمل لـ(إنَّ) والعطف بـ(لكن)، إلا أنَّها تارة تعطف المفرد وتارة تعطف الجملة[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦٠، والجنى الداني: ٢٣٥-٢٣٦.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٣] ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٦٥، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٤] ينظر: المقدمة الجزولية: ٢/٧١، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٥] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣٤٣، والمباحث العربية: ٢/٩٦١.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٦٢.

رابعاً: **حروف التنبيه**.

وهي (ألا، وأما، وها)، ذكر الجرجاني أنَّ هذه الثلاثة للتنبيه، أي تنبيه المخاطب على أمرٍ ما؛ لأنَّه قد يغفل عن كلام المتكلم فيفوته المقصود، وتسمى أيضًا بحروف الاستفتاح؛ لأنَّها تتصدر الكلام، وأعمها (ها)؛ لأنَّها تدخل على الجملة والمفرد، أما (ألا، وأما) فتختصان بالجمل، وتدخل (ألا) على الجمل الخبرية والانشائية، و(أما) تدخل على الجمل الخبرية[١].

ويبين الجرجاني إنَّ (ألا) عند الخليل[٢]، تأتي حرف تحضيض فتكون بمنزلة (هلا) نحو قول الشاعر[٣]:

أَلا رَجُـــلا جـــزاهُ اللهُ خيـــرا يَدُلُّ عَلَى محصلةٍ تَبِيتُ

الشاهد فيه: جاءت (ألا) للتحضيض، وهو على رأي الخليل.

وأما (ألا، وأما) اللتان تفيدان العرض، وهما يختصان بالفعل، إذ تتركبان من همزة الإنكار وحرف النفي، وأيضًا يجوز دخولهما على الجملة الاسمية[٤]، وأما (ها) فيقول الجرجاني إنَّها تدخل على أسماء الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو: (هذا، والضمائر: ها أنا ذا، وها هو)، ويجوز الفصل بينها بالقسم نحو: (ها اللهِ ذا)، أو بالضمير المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ ﴿١١٩﴾﴾[آل عمران:١١٩]، فقد فصل بين (ها) التي للتنبيه واسم الاشارة بالقسم، وبين (ها) التنبيه والضمير بالضمير المرفوع[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، وشرح الرضي: ١٣٥٦/٤، والمباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٣] البيت لعمرو بن قعاس، أو قنعاس المرادي، ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، ونوادر أبي زيد: ٥٦، وخزانة الأدب: ٥١/٣، ومغني اللبيب: ٩٠.

[٤] ينظر: الكتاب: ٣٠٨/٢، والمفصل: ٤٠٩، وشرح الرضي: ١٣٥٦/٤، والمباحث العربية: ٩٦٣/٢.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٤/٢.

خامساً: **حروف النداء**.

وهي (يا، وأيا، وهيا، والهمزة)، يقول الجرجاني الفرق بين النداء والتنبيه، أنَّ النداء عام والتنبيه خاص، فكل نداء تنبيه وليس كل تنبيه نداء، و(يا) هي أم أدوات النداء، وتستعمل للقريب والمتوسط والبعيد، والمستثقل في نومه[١].

و(آ) من الحروف التي ذكرها الأخفش والكوفيون، أنَّها تأتي لنداء القريب، و(أي) تكون نداء القريب، وتأتي للنداء المتوسط، وقيل لنداء البعيد، وحكى الكسائي مدَّها فقال: (آي)، وقيل يجوز مدها إذا بعدت المسافة فتكون: آي[٢].

سادساً: **حروف الايجاب**.

يقول الجرجاني وتسمى بحروف التصديق وهي (نعم، بلا، إي، أجل، جير، إنَّ)، أما (نعم) فيقول الجرجاني إنَّه حرف تصديق، تصدق لما سبقها من الكلام فهي ((حرف تصديق ووعد وإعلام))[٣]، والكلام الذي تصدقه سواء كان منفيًا أو مثبتًا فهي لتصديق مخبر كقولك: (نعم) لمن قال لك: (قام زيدٌ)، أو إعلام مستخبر كقولك: (نعم) لمن قال لك: (هل جاء زيدٌ؟)، أو وعد طالب كقولك: (نعم) لمن قال: (اضرب زيدًا)[٤].

وأما (بلى) فهي حرف جواب، يقول الجرجاني: (بلى) لإيجاب النفي سواء كان نفي مجردًا أو مقرونًا باستفهام نحو قوله تعالى: ﴿أَلَسۡتُ بِرَبِّكُمۡۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ ١٧٢﴾[الأعراف:١٧٢]، أي: بلى أنت ربنا، ونحو: ما قام زيدٌ، وأما قام زيدٌ، فتقول: بلى[٥].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٩٦٦/٢.

[٢] ينظر: المرتجل: ١٩١، والمقرب: ٢٤١، والمباحث العربية: ٩٦٧/٢، والجنى الداني: ٢٣٢-٢٣٣.

[٣] مغني اللبيب: ٩١٢.

[٤] ينظر: المفصل: ٤١٥، والمباحث العربية: ٩٦٧/٢، والجنى الداني: ٥٠٦.

[٥] ينظر: المفصل: ٤١٥، والمباحث العربية: ٩٦٨/٢، والجنى الداني: ٤٥٣.

وأما (إي) فيقول الجرجاني: ((فالإثبات بعد الاستفهام))[١]، ولا تستعمل إلا مع القسم نحو قولك: أقام زيدٌ؟ فيجاب: إي واللهِ، وعند ابن مالك حرف بمعنى (نعم)[٢]، ولكن الجرجاني قال إنَّها ليست بمعنى (نعم) كما قال ابن مالك؛ ((لأنه لم تقع في مواضعها ولم تقرر النفس السابق كـ(نعم)))[٣].

وأما (جير) فقد أشار الجرجاني أنَّه قد اختُلف فيها، فهي عند ابن جني حرف بمعنى (أجل)[٤]، وعند عبد القاهر الجرجاني أنَّها اسم فعل بمعنى (اعترف)[٥]، فقولك: (جَيرَ لأفعلنَّ)، أي حقًا لأفعلنَّ[٦].

وأما (إنّ) فيرى الجرجاني أنَّها بمعنى (نعم)، وقد روي أنَّ عبد الله بن فضالة –وقيل والده فضالة– لمَّا قال لعبد الله بن الزبير: (لعن الله ناقة حملتني إليك)، قال له ابن الزبير: (إنّ وراكبها)، أي: نعم لعنها الله وراكبها[٧]، ومما جاءت بمعنى (نعم) قول عبد الله بن قيس الرقيّات[٨]:

ويَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إنَّهُ

الشاهد فيه: جاءت (إنّ) بمعنى (نعم) والتقدير: نعم الأمرُ، والهاء للوقف[٩].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٦٩.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٢١٩، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٣] المباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٤] ينظر: اللمع في النحو: ١١، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٨٩.

[٦] ينظر: اللباب: ٢/٩٤، والمباحث العربية: ٢/٩٧٠.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧١، والتذكرة الحمدونية: ٢/٣٤١.

[٨] ينظر: ديوانه: ٦٦.

[٩] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٧٢.

سابعاً: **حروف المصدر**.

وهي (ما، أنْ، أنَّ)، وقسمها الجرجاني على قسمين:

القسم الأول: يدخل على الجملة الفعلية وهي (ما، وأنْ)، ويجوز أن تدخل (ما) على الجملة الاسمية نحو قول الإمام علي (عليه السلام): ((بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية))[١]، ولا يجوز أن يكون فعلها غير منصرف، ولا يكون فعل طلب.

وأما (أنْ) فقال إنَّها مختصة بالجملة الفعلية، وفعلها يجب أن يكون متصرفًا سواء كان ماضيًا كقوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا ﴿٨٢﴾﴾[القصص:٨٢]، ومضارعًا نحو: (عرفتُ أنْ يقومَ زيدٌ)، أو يكون طلبيًا على رأي سيبويه[٢]، نحو : (كتبتُ إليه بأنْ افعل)، أي بالفعل، و(أمرته بأنْ قم)، أي بالقيام[٣].

والقسم الثاني: مختص بالدخول على الجملة الاسمية وهي (أنَّ) نحو: (بلغني أنَّك عالمٌ) أي: علمك، ثم قال: وإذا دخلت عليها (ما) كفتها عن العمل، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية[٤].

ثم ذكر الجرجاني أنَّه قد زيد على هذه الحروف حرفان آخران هما (كي، ولو)، فأما (كي) فذكر أنَّها تختص بالمضارع، ويجب أن تدخل عليها اللام نحو: (لكي يخرج)، أي: لأن يخرج، وأما (لو) فذكر أنَّه إذا جاء بعدها فعل يراد به التمني نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴿٩﴾﴾[القلم:٩]، وصلتها تكون كصلة (ما) ولكن (ما) تنوب عن ظرف الزمان، و(لو) لا تنوب عنه[٥].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩٨٠، وينظر: شرح نهج البلاغة: ٤/٣٨.

[٢] ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢.

[٣] ينظر: الكتاب: ٣/١٦٢، وشرح الرضي: ٤/٤٤١، والمباحث العربية: ٢/٩٨١.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٨١.

[٥] ينظر: شرح الرضي: ٤/٤٤١، والمباحث العربية: ٢/٩٨١-٩٨٢.

ثامناً: **حرف الردع**.

وهو(كلا)، يقول الجرجاني: ((وهي ردع وزجر عند سيبويه[١])) [٢]، وتأتي بمعنى (حقًّا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ٣٢﴾ [المدثر:٣٢]، وتأتي للردع والتنبيه عند الزجاج[٣]، أي تنبيه على الخطأ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ ١٠٠﴾ [المؤمنون:٩٩-١٠٠].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٥٣/٤.

[٢] المباحث العربية: ١٠٠٨/٢.

[٣] ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢١/٥، والمباحث العربية: ١٠٠٨/٢.

الفصل الثاني

أدلة الصنـــاعة النحويـة.

المبحث الأول

السمـــاع

توطئة:

عُني الباحثون في تعريف هذه الأصول والتعمق فيها، فقد تناولوها كثيرًا في بحوثهم حتى أصبح التكلم بها أشبه بالكلام المعاد، لكنِّي هنا ذكرت أهم ما نُقل عن علمائنا السابقين وأوجزت الكلام فيه.

أدلة النحو، عرفها أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) بأنَّها: ((أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله))[١].

وعرفها السيوطي (ت:٩١١هـ) بأنَّها: ((علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))[٢].

ويختلف عددها من نحوي إلى آخر، فابن جني عدَّها ثلاثة أقسام هي: (السماع، والقياس، والاجماع)[٣].

وعند أبي البركات الأنباري هي: (النقل، والقياس، واستصحاب الحال)[٤]، لكنَّ السيوطي عدَّها أربعة، فهو جمع بين ما أورده ابن جني والأنباري، فهي عنده (السماع، والقياس، والاجماع، واستصحاب الحال)[٥].

السماع، عرفه أبو البركات الأنباري بأنَّه: ((الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة))[٦]، وهو الأصل الأول في أدلة الصناعة

---

[١] لمع الأدلة في أصول النحو: ٨٠.

[٢] الاقتراح في علم أصول النحو: ٢١.

[٣] ينظر: الخصائص: ١/١٨٩، والاقتراح: ٢١.

[٤] ينظر: لمع الأدلة: ٨١.

[٥] ينظر: الاقتراح: ٢٢.

[٦] لمع الأدلة: ٨١.

النحوية، لذلك نجد النحاة قدموه على الفروع الأخرى من حيث الاستدلال، فالاحتجاج بالشاهد القرآني، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب بنوعيه شعرًا ونثرًا، يعد القاعدة الأولى في الاستدلال وتحصيل النتائج، فالقرآن الكريم هو السنام الأول في الاحتجاج وهو أولى الكلام بالاحتجاج؛ لأنَّه كلام الله تعالى ولا يعلوه كلام، لذلك يحتج العلماء بمتواتره وشاذه، أما الحديث النبوي الشريف فقد انقسم العلماء على قسمين في الاحتجاج به، منهم من منع الاحتجاج به؛ لأنَّ رواته من غير العرب وأجازوا نقله بالمعنى[١].

ومنهم من نقل الحديث النبوي الشريف واحتج به كالجرجاني -كما سنرى- أما كلام العرب شعرًا ونثرًا فاحتج به العلماء كثيرًا، وكان الاحتجاج بالشعر العربي من أبكر صور الاحتجاج، وإن حددوا عصر الاحتجاج والقبائل التي يحتج بها، واحتجوا بالشعر أكثر من النثر[٢].

وقد اعتنى الجرجاني بالسماع واهتم به، وكان في طليعة الأدلة التي أوردها في كتابه (المباحث العربية) وذلك من خلال استشهاده بالآيات القرآنية الكريمة، والقراءات المتواترة والشاذة، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

ويتناول هذا البحث منهجه في الاستشهاد وعلى النحو الآتي:

أولًا : الاستشهاد بالقرآن الكريم.

ثانيًا: الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

ثالثًا: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

رابعًا: الاستشهاد بكلام العرب شعرًا ونثرًا.

---

[١] ينظر: الاحتجاج بالشعر في اللغة: ٥١-٥٢.

[٢] ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٢١، والاحتجاج بالشعر في اللغة: ٥٢.

أولا: **الاستشهاد بالقرآن الكريم**.

يتضح منهج الجرجاني بالاستشهاد بالقرآن الكريم بما يأتي:

١. إنَّ القارئ لكتاب (المباحث العربية) يجد الجرجاني يستشهد بالآيات الكريمة في ثلاثمئة واثني عشر موضعًا، فقام بتوجيهها توجيهًا صحيحًا مع القاعدة النحوية، فنجده يستشهد بالآية كاملة في بعض المواضع كما جاء في حروف الزيادة في كلامه عن زيادة (لا) قبل القسم، بقوله: ((قد تزاد قبل (أُقسم) وعليه حمل قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١﴾ [القيامة:١]))[(١)]، وكذلك في موضع حروف الجر في كلامه عن الجملة الاسمية إذا كانت مثبتة فتؤكد (باللام، وإنْ والقسم) وذكر قوله تعالى: ﴿لَعَمۡرُكَ إِنَّهُمۡ لَفِي سَكۡرَتِهِمۡ يَعۡمَهُونَ ٧٢﴾ [الحجر:٧٢]، وهذه اللام تسمى بلام الابتداء التي تفيد التوكيد[(٢)].

٢. في بعض الأحيان نجد الجرجاني لا يستشهد بالآية كاملة، بل بجزءٍ منها، فهو يقتصر على موضع الشاهد من الآية الكريمة، لعله أراد بهذا أن يركز على موطن الشاهد فقط، ومن ذلك ما جاء في موضع فعل الأمر بعد قوله بمجيء الأمر للدعاء أو التهديد إلى أن ذكر (أو) الإباحة نحو: ﴿فَٱنشُزُواْ ١١﴾ [المجادلة:١١][(٣)].

٣. كذلك يستشهد بنفس الآية في مسائل مختلفة، مثال ذلك استشهاده بالآية الكريمة: ﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ١٢٤﴾ [البقرة:١٢٤]، في موضع الفاعل وكذلك استشهد بالآية الكريمة نفسها في موضع الضمائر[(٤)].

---

(١) المباحث العربية: ٩٧٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٩٢/٢، وينظر: ٩٤، و٩٩١، و١٠٠٥، وغيرها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥٨/٢، وينظر: ١٢٠/١، و١٢٧، و١٧٩، و٢٢٣، وغيرها.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٧٥٨/٢، وينظر: ٢٢٩، و٤٦٠، و٤٢٧.

٤. لا يكتفي بذكر آية واحدة بل يستشهد بآيات يشبه بعضها ببعض في عرض المادة، من ذلك استشهاده بثلاث آيات في خواص أفعال القلوب مثل دخول (أن) مفتوحة الهمزة على مفعوليها نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ﴿٢١٤﴾﴾ [البقرة: ٢١٤]، وقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا ﴿٤﴾﴾ [العنكبوت: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴿٧١﴾﴾ [المائدة: ٧١]، ثم قال: ((و(أنْ) مع الفعل في هذه الآيات في تقدير المصدر وهو المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف))[١].

٥. قد يستدل الجرجاني بالشاهد القرآني للرد على مذهب أحد النحاة، من ذلك ما جاء في المفعول له بقوله: ((ذهب الجرمي إلى وجوب كون هذا المنصوب نكرة لاعتقاده أنه ينتصب انتصاب المصادر الواقعة موقع الحال، نحو: جاء زيد ركضا، ورُد بقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۚ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾﴾ [البقرة: ١٩]))[٢].

خلاصة ما سبق تبين لنا أنَّ الجرجاني اعتمد اعتمادًا كبيرًا على الشاهد القرآني وقدمه في الاستشهاد على القضايا التي طرحها، فقد قدمه على الأحاديث النبوية، وأحاديث الصحابة (رضي الله عنهم)، والأبيات الشعرية، وأقوال العرب وأمثالهم.

---

[١] المباحث العربية: ٢/٧٩٦.

[٢] المصدر نفسه: ١/٢٥٧.

ثانياً: الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

عرفها الزركشي بأنَّها: ((اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[١].

وكان اختلاف لهجات العرب سببًا في نشوء القراءات القرآنية واختلافها، والتي تعد مصدرًا أساسيًا من مصادر الشواهد النحوية التي يعتمد عليها في الاستشهاد[٢]، قال الزركشي: ((واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد (ﷺ) للبيان والاعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما))[٣].

وقد عُني الجرجاني بالقراءات سواء أكانت قراءة متواترة أم قراءة شاذة، ووقف عليها في كتابه (المباحث العربية)، فقد بلغ عدد القراءات التي استشهد بها الجرجاني سبعًا وعشرين قراءة، منها تسع عشرة قراءة متواترة، وثمان قراءات شاذة، فمنهجه في كتابه (المباحث العربية) قائم على ما يأتي:

١. يعبر الجرجاني عن القراءات القرآنية بألفاظ مختلفة، منها: (قرأ)[٤]، (وقُرئ)[٥]، و(عليه حُملت قراءة من قرأ)[٦]، (وقد جاء في القرآن)[٧].

٢. يذكر الآية القرآنية ولم يسم من قرأ بها، ومن ذلك ما جاء في شرحه حكم الضمير العائد إذا كان مفعولًا به، فيجوز حذفه، واستشهد بقوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴿٧١﴾﴾

---

[١] البرهان في علوم القرآن: ٣١٨/١.

[٢] ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٢٥.

[٣] البرهان في علوم القرآن: ٢٢٢/١.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٩٢/١، ٢٦٢، ١٠٢٤.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٤/١، ٥٠٣، ٥٠٥.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٤٦٣/١.

[٧] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٨/١.

[الزخرف:٧١]، ثم قال: أي ما تشتهيه[١]، وهذه قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي[٢]، فهم يحذفون الضمير العائد (الهاء) إذا كان مفعولًا به، أما بقية القراء فقرؤها (تشتهيه) بإثبات الضمير (الهاء)، وأيضًا ما جاء في شرحه لرفع المضارع ونصبه، بقوله: ((إذا وقعت (إذن) بعد أحد الحرفين جاز رفع المضارع ونصبه، نحو: (تأتني فإذن أُكرمك)، قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ ﴿٧٦﴾﴾ [الإسراء:٧٦]))، أما رفعه فلكونها متعلقة بما قبلها بسبب حرف العطف، وليست بمقدرة، وأما نصبه فلأنها داخلة على جملة مستقلة فتكون قد أخذت مقتضاها من التصدر))[٣]، فالجرجاني ذكر فقط الآية، ولم يذكر من قرأ بها، وهذه قراءة نافع، وابن كثير، وأبي عمرو[٤].

٣. يصرح بالقراءة الشاذة بطريقة مباشرة، جاء في شرحه لحكم (هيهات) إذا جاءت مكررة، فذكر قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المؤمنون:٣٦]، ثم قال: ((وإذا كررت فمنهم من يضم التاء من الأولى ويكسرها في الثانية وقرئ بذلك شاذًا))[٥]، وهي قراءة أبي السمال العدوي[٦].

وأيضًا ما جاء في شرحه للظروف المبنية وهي (قبل، وبعد) والجهات الست وما أُجري مجراها، ثم إذا نوي المضاف إليه بُنيت؛ لأنَّها تصير حينئذ بمنزلة جزء الاسم، والجزء لا يستحق الإعراب، تقول: (جاء زيدٌ وجئتُ قبلُ)، أي قبله... وربما جُعل المضاف إليه

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٨٠.

[٢] ينظر: السبعة في القراءات: ٥٨٨.

[٣] المباحث العربية: ٢/٧٠٢.

[٤] ينظر: السبعة في القراءات: ٣٨٣.

[٥] المباحث العربية: ١/٥٠٥.

[٦] ينظر: الكامل في القراءات:٦٠٦.

(نسيًا منسيًا) فيعرب بحسب العامل، وقرئ شاذًا: (لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ)[١]، بالجر))[٢]، وهي قراءة الجحدري[٣].

٤. يصرح باسم القارئ الذي يستشهد بقراءته قائلًا: ((إذا حذف الفاعل لغرض وكان الفعل متعديًا تعين المفعول به لاقامته مقامه... ثم قال ومنع أهل الكوفة من تعيين المفعول به وجعلوه مختارًا متمسكين بقراءة عاصم (وكذلك نُجِّي المؤمنين)[٤]، وبقراءة أبي جعفر(ليجزي قوما بما كانوا يكسبون)[٥]، والتقدير: نجي النجاة ويجزي الجزاء))[٦].

وأيضًا ما جاء في شرحه لموضوع الندبة بقوله: ((ويجوز حذف المنادى مع ابقاء حرفه كقراءة الكسائي (ألا يا اسجدوا) [٧]، أي يا قوم، فحذف (قوم)؛ لأنَّه مفعول، وكل مفعول يجوز حذفه للقرينة، والقرينة هنا حرف النداء وقوله "اسجدوا"))[٨].

٥. ينوه إلى حكم نحوي، من ذلك ما جاء في حذف الفاعل للخفة بقوله: ((ومنه قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ ﴿٣٧﴾﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، بفتح باء (يسبح) في قراءة ابن عامر وأبي بكر[٩]؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون (رجالٌ) مرفوعًا بـ(يسبح) وإلا لزم أن يكونوا مسبحين بفتح (الباء) وهو ممتنع فيكون مرفوعًا بفعل محذوف يدل عليه (يُسبح)، أي يسبحه رجالٌ))[١٠].

---

[١] ينظر: المحتسب: ٩/٢.

[٢] المباحث العربية: ٥٣٠/١.

[٣] ينظر: الكامل في القراءات:٦٠٦.

[٤] ينظر: معاني القراءات للأزهري: ١٧٠/٢.

[٥] ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ٦٦/٢.

[٦] المباحث العربية: ١١٢/١.

[٧] ينظر: حجة القراءات: ٥٢٦.

[٨] المباحث العربية: ٢٢٥/١.

[٩] ينظر: حجة القراءات: ٥٠١.

[١٠] المباحث العربية: ٩٢/١.

ثالثاً: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

يُراد بالحديث الشريف: ((أقوال النبي محمد (ﷺ) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله أو أحواله أو ما وقع في زمنه))[١]، فالكتب التي رَوَت الحديث الشريف اشتملت أقوال الصحابة والتابعين أيضًا، وكان من البديهي أن يتقدم الحديث الشريف سائر كلام العرب في باب الاحتجاج، فهو يأتي بعد القرآن الكريم فصاحة وبلاغة، لكنّ العلماء انقسموا بين مؤيد للاحتجاج كابن فارس، وابن جني وغيرهما، ومعارض للاحتجاج كابن الضائع، وتلميذه أبي حيان الأندلسي، وحجتهم أنَّ الأحاديث النبوية رويت بالمعنى، وأنَّ رواة الحديث هم من العجم[٢].

يقول السيوطي: ((إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أنَّ ذلك لفظ الرسول، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن الكريم في اثبات القواعد الكلية))[٣].

أما الجرجاني فكان من النحاة الذين استشهدوا بالحديث الشريف، لكنَّه كان مقلًا به قياسًا على ما رأيناه في استشهاده بالقرآن الكريم، أو ما سنرى من استشهاده بكلام العرب، لكنَّه أَولى الشاهد من الحديث الشريف عناية لا تقل عن الآيات الكريمة، ....، ويتضح ذلك من منهجية كتابه التي عرض بها الحديث الشريف، والأغراض التي استشهد عليها به، فمن ذلك:

١. طريقته في إيراد الحديث بالنص تتصف أنَّ الكلامَ حديثٌ، من ذلك ما جاء في قوله: (عليه السلام)[٤]، وقول النبي (ﷺ)[٥]، و(كما روي)[٦]، وأكثر المرات لا يذكر شيئًا وانَّما يذكر

---

[١] في أصول النحو: ٤١.

[٢] ينظر: موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف: ٣٦٧-٣٦٨.

[٣] الاقتراح: ٩٢.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٤٠-٧٤١.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٨٨٣.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٩٣٣.

فقط الحديث[١]، أو يقول كما جاء في الحديث[٢].

٢. الصفة الغالبة التي اتسم بها في استشهاده بالحديث أنَّه لا يذكر الحديث كاملًا، ومن ذلك قوله: (كما صلّيت وباركت وترحمت على إبراهيم)[٣]، وهذه جملة من قوله (ﷺ): ((إذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، وارحم محمدًا وآل محمد، كما صليت وباركت وترحمت على إبراهيم إنك حميد مجيد))[٤].

٣. في بعض الأحيان يذكر الشاهد القرآني ثم يعززه بشاهد من الحديث الشريف، من ذلك ما جاء في كاف التشبيه بقوله: ((إنه يجوز أن تشبه النسبة بالنسبة بكاف التشبيه، لكن بعد كفها بـ(ما) دلالة على خروجها عن بابها في عمل الجر، نحو اجلس كما أنا جالس، قال تعالى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ ١٣٨﴾[الأعراف:١٣٨]... ومنه قوله (ﷺ): (كما تكونون يولى عليكم)[٥]))[٦].

٤. استشهد بالأثر الذي ورد عن الصحابة (رضي الله عنهم)، والتابعين، وليس فقط الحديث الشريف، من ذلك ما جاء في القول الذي ذكره: (كأنَّك بالدنيا لم تكن وكأنَّك بالآخرة ولم تزل وكأنَّك بالليل قد أقبل)[٧]، وهو أثر ينسب إلى عمر بن عبد العزيز[٨].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٩٥/١، ٧٩٥/٢.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧٧/١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٩٥/١.

[٤] أخرجه الحاكم في مستدركه: ٤٠٢/١.

[٥] أخرجه البهيقي في شعب الإيمان: ٤٩٢/٩... وهو ضعيف.

[٦] المباحث العربية: ٩٠٣/٢.

[٧] أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء: ٣٠٥/٥، ونسبه أبو حيان في التذييل والتكميل إلى الحسن البصري: ١٦/٥.

[٨] ينظر: المباحث العربية: ٩٢٧/٢.

٥. في بعض الأحيان يكشف المعنى ويوضحه كما جاء في قوله: ((لابد من المشاركة بين المفضل والمفضل عليه في أصل الفعل لقبح (زيد أفضل من الحمير) ولكون وضع (أفضل من) على ذلك، وقول علي (عليه السلام): لأن أصوم يومًا من شعبان أحب إلي أن أفطر يومًا من رمضان)[١]، الشركة في المحبة حاصلة بين الصوم والافطار؛ لأنَّ محرم صوم يوم الشك بنية أنه من رمضان لا يستلزم عدم كونه محبوبًا... بنية أنه من شعبان فيكون الصوم بنية شعبان محبوبًا إليه شرعًا والافطار أيضًا محبوب لكنه في الطبع فيشارك الصوم والافطار في مطلق المحبة وزاد محبة الصوم لكونها بالشرع))[٢].

مما سبق تبين لنا أنَّ الجرجاني من المؤيدين للاستشهاد بالحديث الشريف بل أولاه عناية لا تقل عن عنايته بالقرآن الكريم وقراءاته، فقد بلغ عدد الاحاديث التي استشهد بها تسعة عشر حديثًا جاءت مفرقة بين حديث وكلام الصحابة والتابعين.

رابعاً: الاستشهاد بكلام العرب.

كلام العرب وهو ما نقل عن فصحاء العرب الموثوق بعربيتهم[٣]، والذي يعد الأساس في تقعيد قواعد اللغة، لكن مع اختلاط العرب بالعجم وضع النحويون ضوابط للاستشهاد بكلام العرب، فاختاروا لذلك قبائل يؤخذ عنهم، منها قريش، وقيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض من كنانة، وهي بعيدة عن المدن، وكذلك بعيدة عن الأعاجم كالفرس، والروم، فلم يؤخذ من حضري قط وكذلك اختاروا عصورا للاستشهاد فحددوا القرن الثاني للغة الأمصار، والقرن الرابع الهجري للغة البادية[٤].

وكلام العرب يقسم على قسمين: الشعر، والنثر.

---

[١] أخرجه الشافعي في مسنده: ١٠٣.

[٢] المباحث العربية: ٢/٦٥٤-٦٥٥.

[٣] ينظر: الاقتراح: ١٠٠.

[٤] ينظر: أصول التفكير النحوي: ٢٤٩، والشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٧٧.

أ. الشعر:

وهو ديوان العرب هكذا وصفه ابن عباس (رضي الله عنهما) بقوله: ((الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا معرفة ذلك منه))[١].

ويقول ابن فارس في وصف الشعر: ((ديوان العرب وبه حفظت الأنساب، وعرفت المآثر، ومنه تعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول الله (ﷺ) وحديث صحابته والتابعين))[٢]، فهو يأتي بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي في الاستشهاد، لما فيه من الفصاحة والبلاغة، وقد حظي الشعر بمكانة عظيمة لدى العلماء في الاستشهاد به، يقول الأندلسي: ((علوم الأدب ستة، اللغة، والصرف، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد فيها إلا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين؛ لأنها راجعة إلى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم))[٣].

وقسمت عصور الاحتجاج على أربعة عصور هي:

١. عصر ما قبل الإسلام، وهم الشعراء الجاهليون كامرئ القيس والأعشى.
٢. الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد بن ربيعة، وحسان بن ثابت، وهذان العصران يستشهد بشعرهم بالإجماع.
٣. الشعراء الإسلاميون، وهم المتقدمون الذين كانوا في عصر صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق، وهؤلاء اختُلف في الاستشهاد بشعرهم، والصحيح الاستشهاد به.

---

[١] الإتقان في علوم القرآن: ١/٥٥.

[٢] الصاحبي في فقه اللغة العربية: ٢١٢.

[٣] خزانة الأدب: ١/٥.

٤. الشعراء المحدثون، وهم من جاء بعد الشعراء الإسلاميين وإلى عصرنا هذا، وقسم أجاز الاستشهاد بشعرهم وقسم منعه مطلقًا[١].

إنَّ منهج الجرجاني في المباحث العربية في الاستشهاد بالشعر عمومًا، هو الاستشهاد بشعر العصرين الجاهلي والإسلامي، واحتج أيضًا بشعر صدر الإسلام كشعر جرير، والفرزدق، والأخطل، أما عصر المحدثين فذكره لا على سبيل الاحتجاج في أكثر الأحيان وإنَّما على سبيل التمثيل.

فمثال ما استشهد به من الشعراء الجاهليين بقول المهلهل بن ربيعة، في تنوين المنادى المبني منصوبًا، بقوله[٢]:

ضـــربتْ صـــدرَها إلـــيَّ وقالـــتْ يـــا عَـــدِيًّا لقـــد وقَتْـــكَ الأَواقـــي

واستشهد لحاتم الطائي في وقوع المفعول له منصوبا مع أنَّه مضافا للضمير، بقوله[٣]:

وَأَغْفِـــرُ عَـــوْرَاءَ الْكَـــرِيمِ ادِّخَـــارَهُ وَأُعْـــرِضُ عَـــنْ شَـــتْمِ اللَّئِـــيمِ تَكَرُّمَـــا

وذلك بردِّه على الجرمي الذي ذهب إلى وجوب نصب المفعول له؛ لأنَّه يعتقد أنَّه نكرة ينتصب انتصاب المصادر الواقعة حالا[٤].

واستشهد لامرئ القيس، وذلك في رد الزجاج من عدم مجيء (لا) عاطفة، فذكر قول امرئ القيس[٥]:

كـــان دِثَـــارًا حَلَّقَـــتْ بلَبُونِـــهِ عُقَـاب مَـلَاع لا عُقَـاب الْقَوَاعِـلِ[٦]

---

[١] ينظر: خزانة الأدب: ١/٥.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ١/١٨٨، والمقاصد النحوية: ٤/١٦٩٢.

[٣] ينظر: ديوانه: ٢٣٨.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ١/٢٥٧.

[٥] ينظر: ديوانه: ١٠٤.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٥٨.

وفي العصر الإسلامي استشهد في الممنوع من الصرف للأسماء (أفعى، وأجدل، وأخيل) بقول حسان بن ثابت[١]:

ذَرينِي وَعِلْمي بالأُمُورِ وَشِيمَتي فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عليكِ بِأَخْيَلَا[٢]

واستشهد في وقوع المضاف إليه مرخمًا على رأي بعض الكوفيين بقول زهير بن أبي سلمى[٣]:

خُذُوا حظَّكُمْ يا آل عِكْرِمَ واذكُرُوا أواصِرَنَا والرِّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ[٤].

ومن الشعراء الإسلاميين استشهد لجرير في مجيء تنوين الترنم عند عدم إرادة الترنم في الفعل والاسم المعاد، بقوله[٥]:

أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعِتابْ وقولي إن أَصَبْتُ لقد أَصابْ[٦]

إنَّ المتتبع لكتاب المباحث العربية يجد فيه من الشواهد الشعرية الكثير الكثير، والذي لا يقل نسبة شواهده عن القرآن الكريم؛ لأنَّ مادته نحوية، قد استوجبت ذلك، شأنه شأن من سبقه من اللغويين الذين أكثروا من الاستشهاد بأشعار العرب.

طريقة الجرجاني في الاستشهاد بالشعر.

١. منهج الجرجاني في نسبة الأبيات إلى قائلها، أنَّه لا يبدي لها اهتمامًا وإن نسب بعض الأبيات إلى قائلها، لكن الأغلب لم ينسبها، وجاء معبرًا عنها بعبارات مختلفة، منها (قال

---

[١] ينظر: ديوانه: ٢٢٢.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٦٠/١.

[٣] ينظر: ديوانه: ٥٧.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٢١٢/١-٢١٣.

[٥] ينظر: ديوانه: ٥٨.

[٦] ينظر: المباحث العربية: ١٠١٥/٢.

الشاعر)[١]، و(كقوله)[٢]، و(أنشد سيبويه)[٣]، و(كقول الشاعر)[٤].

٢. يورد صدر البيت أو عجزه فقط، فمثال ما أورد صدر البيت[٥]:

رُبَّمــا تكْــرَهُ النُّفــوسُ مِــنَ الأَمْــ ... .البيـــــت[٦].

ومثال ما استشهد بعجز البيت[٧]:

..... أَفَبَعْــدَ كِنْــدَةَ تَمْــدَحَنَّ قَبِــيلا [٨].

٣. يستشهد ببيت شعر لإثبات قراءة وردت عن العرب، فذكر مذهب الكوفيين في العطف على الضمير المضمر المجرور بدون إعادة الخافض، فقرؤا قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ١﴾ [النساء: ١]، بجر (الأرحام)[٩]، فذكر قول الشاعر[١٠]:

فاليَومَ قَرَّبتَ تَهْجُــونا وتَشْتِمُــنا فاذْهَـبْ فمـا بـكَ والأيّـامِ مِـنْ عَجَـبِ

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٥٢٠، ٥٥١، ٩٩٠.

[٢] ينظر: المصدر نفسه: ١/٨٨٥، ٨٨٦، ٨٩٠، ٩٩٨.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٦٩.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٥٧، ٧٢٣، ٧٨٩.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ١/٥٥٧، ٧٢٣، ٧٨٩.

[٦] البيت لأمية بن أبي الصلت، وتمامه: **رُبَّما تكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ**، ينظر: ديوانه: ٥٠.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٢/١٠١٩.

[٨] البيت بتمامه: **قَالَتْ فُطَيمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مِدْحَةً ... أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلَا**، والبيت بلا نسبة في المقاصد النحوية: ٤/١٨١٥، وخزانة الأدب: ٤/٤٨٥.

[٩] ينظر: المباحث العربية: ١/٤٠٠.

[١٠] البيت بلا نسبة، وهو من شواهد، الكتاب: ٢/٣٨٣، والمقاصد النحوية: ٤/١٦٤٧.

٤. قد يورد بيت لإثبات لغة وردت عن العرب[١]، ومما جاء في ذلك (وأما ذو الموصولة فهي لغة طيء، قال شاعرهم[٢]:

فـــإنَّ المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وَجَـــدّي وَبْئْـــرِي ذُو حَفَـــرْتُ وّذُو طَوَيـــتُ

وأيضًا ذكر على لغة تميم، وأسد بقلب همزة (إن) عينا[٣]، قول الشاعر[٤]:

أَعِـــنْ تَوَسّـــمت مـــن خَرقـــاءَ منزلَـــةً مـــاءُ الصّـــبابةِ مِـــنْ عَينَيـــك مَسْجُـــومُ

٥. نجده أحيانًا يعزز شاهد القرآن بشاهد شعري من ذلك قوله: إنَّ الهمزة تستعمل لإنكار الاثبات نحو: أتضرب عمرًا وهو أخوك؟ قال تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨﴾﴾[الأعراف:٢٨]، قال الشاعر[٥]:

أَطَرَبًـــــا وأَنْـــــتَ قِنَّسْـــــرِيُّ

وأيضًا ذكر في مجيء (هل) بمعنى (ما) النافية، قوله تعالى: ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ ﴿٦٠﴾﴾[الرحمن:٦٠]، فذكر قول الشاعر[٦]:

وهَـــلْ أَنَـــا إلاّ مِـــنْ غَزِيّـــةِ إنْ غَـــوَتْ غَوَيْـــتُ وإنْ تَرْشُـــدْ غَزِيّـــةُ أَرْشُـــدِ[٧]

٦. قد يرد بعض المصطلحات التي تبين خلاف ما يعرضه من القاعدة النحوية معبرًا عنها بـ(أنشد قول الشاعر) وذلك في أسماء العدد بقوله: (... ثم مئة ثم يعطف ما زاد على

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٤٩١/١.

[٢] البيت لسنان بن الفحل، ينظر: شرح ديوان الحماسة: ٤٢١.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ٩٩٠/٢.

[٤] البيت لذي الرمة، ينظر: ديوانه:٦٥١.

[٥] البيت للعجاج، ينظر: ديوانه:٤٨٠.

[٦] البيت لدريد بن الصمة، ينظر: ديوانه: ٣٩٩/٢.

[٧] ينظر: المباحث العربية: ٩٩١/٢.

المئة عليها، نحو مئةٌ وواحد، ومئةٌ واثنان، على ما عرفت إلى مئة وتسعة وتسعين، ثم مئتان، ثم يعطف ما زاد عليهما كما عرفت الى مئتين وتسعة وتسعين، ثم تجعل المئة كالمعدود وإضافة عدد المئات إليها مفردة، نحو ثلاث مئة إلى تسع مئة وتسع وتسعين، وشذَّ قول الشاعر[١]:

ثــلاثُ مئــين قــد مــررن كــوامِلا وهــا أنــذا أَرتجــي مــرَّ أَربــعِ

وقال آخر[٢]:

ثــلاثُ مِئِــيَن لِلْمُلُــوكِ وَفَــى بهــا رِدَائِــي وَجَلَّــتْ عــنْ وُجُــوهِ الأَهــاتِمِ

وما بين المئات بالعطف كما عرفت))[٣].

٧. قد يستشهد بأكثر من بيت شعري للقاعدة النحوية التي يذكرها، وذلك عند ذكره (أم) العاطفة ومجيئها مع همزة الاستفهام، فذكر أنَّه يجوز حذف همزة الاستفهام في الشعر، واستشهد بقول الشاعر[٤]:

لعمــري مــا أدري وإن كنــت داريــا بســبع رمــين الجمــر أم بثمــان[٥]

وقال الآخر[٦]:

لعَمْــرُكَ مَــا أَدْرِى وإنْ كُنْــتُ دارِيــا شُـعَيْثُ بـنُ سَـهْمٍ أمْ شُـعَيْثُ بـنُ مِنقَـرِ

وقال الآخر[٧]:

كَــذَبَتْك عَيْنُــك أَمْ رَأَيْــت بِوَاسِــطٍ غَلَــسَ الظَّــلَامِ مِــنْ الرَّبَــابِ خَيَــالَا

---

[١] البيت لابن حممة الدوسي، ينظر: المعمرون والوصايا: ٢٩.

[٢] البيت للفرزدق، ينظر: ديوانه: ٢/٣١٠.

[٣] المباحث العربية: ٢/٥٦٥-٥٦٦.

[٤] البيت لعمرو بن أبي ربيعة، ينظر: ديوانه: ٢٧٣.

[٥] ينظر: المباحث العربية: ٢/٩٥٥.

[٦] البيت للأسود بن يعفر، ينظر: ديوانه: ٣٧.

[٧] البيت للأخطل، ينظر: ديوانه: ٢٤٥.

ب. النثر.

هو القسم الثاني الذي يستشهد به، وهو الكلام الذي لا ينظم في أوزان ولا قوافٍ، ويكون على نوعين: الأول النثر العادي، وهو الذي يقال في لغة التخاطب والذي يكون في الحياة اليومية، وهو يخلو من الفنون البلاغية إلا ما كان منه مثلا أو حكمة، وأما النوع الثاني، فهو الذي يكون في فنون البلاغة، ويشمل الخطابة، والقصص، والرسائل الأدبية[١].

وأهم صور النثر التي استشهد بها، هي الأقوال، والأمثال، والأمثال أحد الفنون السائدة في زمنهم، والذي يعبر ما في خاطرهم وما يجول في نفوسهم، فإذا كان الشعر ديوانًا للعرب فإنَّ المثل حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، يقول القاسم بن سلام: ((الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت فيها))[٢].

لكن على الرغم من ذلك لم تحظ الأمثال كما حظي الشعر العربي، ولم تلق الاهتمام كما لقيه الشعر العربي، لذلك نجد كتبهم أكثر ما استشهدوا بالشعر العربي، لربما يكون ذلك أسهل للحفظ أو أنَّهم استعملوا البيت الشعري مثلًا، لكن على الرغم من هذا إلا أنَّها تبقى فنًّا أصيلًا وله سمات وأنواع، استشهدوا به في كتبهم، ومنهم الجرجاني الذي ذكر الشواهد النثرية من الأقوال والأمثال في ثلاثة وتسعين موضعًا، وهذا ليس بقليل، ولم يكن منهجه في ذكر شواهده النثرية بمختلف عن شواهده الشعرية، ويمكن ملاحظة ذلك في جملة هذه الأمور:

١. نجده يصرح بعبارات تدل على أنَّه قول أو مثل، ومن ذلك ما جاء في كتابه (قولهم)[٣]، (ومنه قولهم في المثل)[٤]، و(نظير قولهم)[٥]، أو لم يصرح، فقط يذكر المثل[٦]، و(من

---

[١] ينظر: الفن ومذاهبه في النثر العربي: ١٥.

[٢] فصل المقال في شرح كتاب الأمثال: ٢٨.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/١٤٣، ٢٢٥، ٢٩١، ٣٣٤، ٣٤٠، ٥١٦.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٢٤.

[٥] ينظر: المصدر نفسه: ١/٣١٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١/٩٣، ١٦٥.

أمثالهم)[١].

٢. يشرح المثل ويبين معناه والمناسبة التي قيل فيها المثل، كما جاء في الندبة، وذكره للمثل (أصبح ليل)[٢]، فشرح المثل بقوله: ((وأصل المثل أن امرأة كان يطرقها امرؤ القيس وكان مبغضًا عندها، فجعلت تقول: أصبحت يا فتى، فيقول لا، فرجعت إلى خطاب الليل لاستعطافها وفرط تضجرها فقالت: أصبح ليل، فجرى مثلًا))[٣].

٣. يوجه إعراب القول الذي قالته العرب، من ذلك ما جاء في خبر كان، فذكر القول: (إما أنت منطلقًا انطلقت)، فقال: ((أصله لأن كنت منطلقًا انطلقت، فحذف لام الجر؛ لأن حذف حرف الجر مع (أن) قياس مستمر، ثم حذف (كان) تخفيفًا، وصار الضمير المتصل منفصلًا لعدم ما يتصل به، ثم زيدت (ما) عوضًا عن المحذوف وصار الحذف واجبًا؛ لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض))[٤].

٤. يذكر القول معززًا ذلك بالآية القرآنية، من ذلك ما استشهد به في الاستثناء، إذ ذكر قوله تعالى: ﴿فَأَسۡرِ بِأَهۡلِكَ بِقِطۡعٖ مِّنَ ٱلَّيۡلِ وَلَا يَلۡتَفِتۡ مِنكُمۡ أَحَدٌ إِلَّا ٱمۡرَأَتَكَۖ ﴿٨١﴾﴾ [هود: ٨١]، ثم قال: ((وتقدير الكلام: أسر باهلك إسراءً غير واقع فيه الالتفات إلا امرأتك فإنها تسري وتلتفت، نظير قولهم: (امشِ ولا تتبختر) أي امش مشيًا لا تبختُر فيه))[٥].

٥. يكرر بعض الشواهد في مواضع مختلفة من كتابه، نحو ما جاء في تنازع العاملين إن كان مقتضاهما واحد، نحو: أعطاني وأكرمني الامير، خلافًا لمن منع ذلك، قال إنَّه يجوز ذلك من حيث اللغة نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ؛ لأنَّهم يخبرون عن شيء واحد بمتضادين[٦].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/٦٥١.

[٢] ينظر: جمهرة الأمثال: ١/١٥٧.

[٣] المباحث العربية: ١/٢٢٤.

[٤] المصدر نفسه: ١/٣٤٣.

[٥] المصدر نفسه: ١/٣١٩.

[٦] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٠٠-١٠١.

وأيضًا ذكره في جواز تعدد الخبر إذا كانت أحكامه متضادة، نحو قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ[١].

بقي أن نقول إنَّ العلماء اتخذوا موقفًا من النثر يختلف عن الشعر فبقوا يحتجون به حتى بدايات القرن الرابع الهجري، والسبب يعود إلى بيئة النثر، فهي ظلت مدة طويلة محافظة على اللغة، وأكثر خضوعًا للقواعد على عكس بيئة الشعر التي سرعان ما اندمجت مع بيئة التحضر؛ وذلك لأنَّ أغلب الشعراء سرعان ما يرحلون إلى المدن إما للتكسب، أو لأغراض أخرى، لذلك فالشعر تأثر بكل ظواهر الحياة الجديدة.

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٣٣.

المبحث الثاني

القياس

توطئة:

القياس وهو أحد أصول النحو، فهو الأصل الثاني بعد السماع، والذي يعتمد على دقة الملاحظة للظاهرة اللغوية، فالنحاة اعتمدوا عليه عند عدم السماع عن العرب، وهو يقيس الفرع على الأصل فتؤخذ الظاهرة المقيسة بحكمه، فهو كما حدَّه الرماني: ((الْقيَاس الْجمع بَين أول وثان يَقْتَضِيهِ فِي صِحَة الأول صِحَة الثَّانِي وَفِي فَسَاد الثَّانِي فَسَاد الأول))[١].

وحدَّه ابن باشاذ بأنَّه: ((حمل الشيء على الشيء لضرب من الشبه))[٢]، وحدَّه أبو البركات الأنباري بأنَّه: ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[٣]، وجاء في موضع آخر من كتابه ((حمل فرع على أصله بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع))[٤].

فالقياس لا يقل أهمية عن السماع فهو منهج اتبعه النحاة القدماء في تقعيد القواعد اللغوية والنحوية وضبطها، إذ لولاه لبقيت كثير من المسائل من دون قاعدة تعتمد عليها، فالعلم إما مأخوذ بالسماع، أو القياس أو مأخوذ من علم آخر بالانتزاع[٥]، ولا يمكن لأحد من النحاة إنكار القياس، فالنحو كله قياس، كما قال أبو البركات الأنباري: ((اعلم أن انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، ومن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره لثبوته

---

[١] رسالة الحدود للرماني: ٦٦.

[٢] شرح المقدمة المحسبة: ٩٠/١.

[٣] الإغراب في جدل الإعراب: ٤٥.

[٤] المصدر نفسه: ٩٣.

[٥] ينظر: الاقتراح: ٢٠٤.

الدلالة القاطعة))[١].

وللقياس فائدة عظيمة كونه يغني المتكلم عن السماع، فاللغة لا تؤخذ كلها بالسماع ولا تؤخذ بالقياس، كما قال ابن جني: ((ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تستدرك بالأدلة قياسا))[٢]، وله أهمية في بناء القاعدة اللغوية، فبعد أن بلغ السماع ذروته لجأ النحاة إلى القياس، يقول ابن جني: ((واعلم أنَّ من قوه القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر: ضربب هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثله ضيرب، أو ضورب أو ضَوْرب أو ضَرْوب أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب لأنه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا))[٣].

ويقول أبو علي الفارسي: ((أخطأ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطأ في واحدة من القياس))[٤]، وتجدر الإشارة بنا أن نقول إنَّ مدرسة البصرة سبقت مدرسة الكوفة في القياس، فالبصريون شددوا على القياس وتطبيقه على المسموع من كلام العرب، فقد جعلوا السماع الكثير أساسًا لما وضعوه من قواعد، أما الشواذ فخرجوه للتأويل وألحقوه بالقاعدة، أما مدرسة الكوفة فلم تشدد وعمدت إلى التوسع، فأخذت بالشاذ حتى لو سمعوا بيتا واحدا فيه من الجواز جعلوه أصلا وقاسوا عليه، فالكسائي وهو إمام نحاتهم استهل قصيدته التي يصف بها النحو بقوله[٥]:

إنَّمـــا النحـــوُ قيـــاسٌ يتبـــعْ وبه في كـــلِّ أمـــرٍ ينتفـع

---

[١] الإغراب في جدل الإعراب: ٩٥.

[٢] الخصائص: ٢/٤٥.

[٣] المصدر نفسه: ١/١١٤.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٩٠.

[٥] ينظر: أنباه الرواة: ٢/٢٦٧.

والجرجاني لم يكن ذا نزعة بصرية أو كوفية، وإنَّما كان له نظرة خاصة إلى المسألة، فهو لم يتشدد بالقياس، ولم يتوسع في الشاذ، ووافق البصريين في أكثر مسائله لكنَّه لم يخالف الكوفيين في مسائلهم، وإنَّما رجَّح لهم مسائل، وقال – وهو الأقرب عندي– فمنهجه كان واضحًا جليًا في القياس، وقد أظهره في مواضع مختلفة من كتابه، وإن أخذ بالسماع في بعض الأحيان ووافق الكوفيين في هذه المسألة، من ذلك ما جاء في باب الإضافة وذكر أنَّ البصريين منعوا من إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، أما الكوفيين فقد جوزوا ذلك لورودها في السماع فتمسكوا به، فالبصريون أوَّلوها بحذف الموصوف ففي قولهم: مسجد الجامع: مسجد المكان الجامع، وقد وافق الجرجاني الكوفيين بقوله: ((ثم كيف تمنع هذه الإضافة المعنوية معدولة عن الوصف، فإن قولك: (غلامُ زيدٍ) أصله: (غلامٌ لزيدٍ)، أي (غلامُ حاصلٌ لزيدٍ) فحذف الوصف الأصلي، وأقيم الجار والمجرور مقامه، ثم اختير الإضافة للتخفيف بحذف التنوين وحروف الإضافة... فلا يكون إضافة الموصوف إلى صفته بتقدير حرف الجر فيه؛ لأجل الإضافة، بل هو أمر اتفاقي، ثم العجب من البصريين كيف منعوا هذه الإضافة وهي أكثر من أن تحصى))[١].

أهم ما ورد عند الجرجاني من مسائل القياس:

١. ورد القياس عند الجرجاني بأكثر من معنى منها: (حملًا على اللفظ) من ذلك ما جاء في ورود الفاء السببية ناصبة للفعل المضارع، إذ قال: ((واعلم أن ما بعد الفاء وإن انتصب لفظًا لكنه مجزوم محلًا بتقدير حرف الجر، ولذلك إذا عطف عليه جاز فيه النصب حملًا على اللفظ والجزم حملًا على المعنى نحو: اعطني فأشكرك وأكرمك، قال تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ١٠﴾ [المنافقون:١٠]))[٢].

---

[١] المباحث العربية: ١/٣٩٦-٣٧٠.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٧٢٢.

٢. عند مجيء نصوص أو مفردات على غير القياس ينبه على ذلك، ما جاء في الأسماء التي تعرب بالحركات، وهي جمع المؤنث السالم وغير المنصرف، قال: ((وأما جمع المؤنث السالم نحو: (مسلمات) فإنما لم يجر على القياس في حالة النصب؛ لأنَّه فرع جمع المذكر السالم، وقد أُتبع الجر للضرورة فعمل جمع المؤنث عليه لئلا يلزم تفضيل الفرع على الأصل، وأما غير المنصرف فلم يجر على القياس في حالة الجر؛ لأنه يجتمع فيه علتين من أصل تسعة علل))[١].

٣. استعمل الجرجاني ألفاظًا للتعبير عن القياس فضلًا عن لفظة القياس، منها (الأصل) وحملت عليه، نحو ما جاء في قوله بعد أن ذكر المذاهب في كلمة (سراويل)، ذكر ((أنَّه مصروف نكرة؛ لأنَّ الصرف هو الأصل ولا سبب لمنعه؛ لأنَّه ليس بالجمع والصيغة وحدها سببًا كانت أو شرطًا غير كافية))[٢]، وجاء في حديثه عن (كم) وسبب بنائها، إذ قال: ((وسبب البناء في (كم) كون وضعه كوضع الحروف، أو تضمن معنى الاستفهام في الاستفهامية وحملت عليه الخبرية لاتحاد اللفظ))[٣].

٤. القياس على النظير وعلى النقيض وهما قسمان من أقسام القياس عند السيوطي[٤]، من ذلك ما جاء في كلامه عن (لا)، قال: ((قال النحويون إنَّ (لا) لدخولها على الفعل والاسم كان ينبغي ألا تعمل وإنما عملت لشبهها بـ(إنَّ)؛ لأنها نقيضها، وهو كذلك لأنَّ الكلام المصدر بـ(لا) سالبة كلية، والمصدر بـ(إنَّ) موجبة جزئية، وهما متناقضان إذا حصلت باقي الشرائط، وهم يجرون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير، ويمكن أن يقال أيضًا: إنَّه حمل النظير على النظير؛ لأنَّ النقيض من حيث هو نقيض نظير نقيضه))[٥].

---

[١] المباحث العربية: ١/٢٩.

[٢] المصدر نفسه: ١/٧٠.

[٣] المصدر نفسه: ١/٥١٩.

[٤] ينظر: الاقتراح: ٢٤٥.

[٥] المباحث العربية: ١/٣٦٣.

وفيما يأتي ذكر أهم مواضع القياس التي ذكرها الجرجاني:

١. المعرب بالحركات: ذكر جرجاني أنَّ ((الأسماء باعتبار استحقاق الإعراب أربعة أقسام؛ لأنَّها إما أن تستحق إعرابها بالحركات أو بالحروف، وعلى التقديرين إما أن يجري على القياس في الأحوال الثلاث أو لا، فقدَّم ما أعرب بالحركات، ويجري على القياس في الأحوال الثلاث للأصالة، فالمفرد يطلق في مقابلة المضاف والمضاف إليه، وفي مقابلة المركب، وفي مقابلة التثنية والجمع، وقيَّده بالمنصرف ليخرج عنه غير المنصرف؛ لأنَّه ليس بالكسرة جرًا، وقيد الجمع بالمكسر لأن الجمع الصحيح ليس إعرابه بالحركات، وقيد المكسر بالمنصرف لأن المكسر غير المنصرف كـ(مساجد) ليس بالكسرة جرًا))[١].

٢. اسم (لا) النافية للجنس إذا جاء بعده المبني والجمع السالم والأسماء الستة غير ذي، يقول الجرجاني: إنَّ هذه الأسماء إذا دخلت عليهما (لا) وجيء بعدها بحرف الإضافة داخلة على ما يصلح أن يكون مضافًا إليه، فقد ذكر أنَّ للعرب فيه لغتين، فذكر اللغة الفصحى، وهي لغة القياس بقوله: ((اجراؤها على القياس في عدم إعطاء الاسم حكم المضاف، نحو: (لا أبَ لك)، و(لا غلامينِ لك)، و(لا حافظينِ لك)، وهي اللغة الفصحى))[٢].

٣. أسماء الأفعال على وزن (فعال) كـ(نزال بمعنى انزل)، ذكر الجرجاني أنَّ اسم الفعل إما سماعي و إما قياسي، ((فالقياسي ما كان منها على وزن (فعال) بلفظ الفعل الذي هو بمعناه، ولا يكون إلا من الثلاثي، نحو: (نزال) بمعنى (انزل)، قال الشاعر[٣]:

فدعوا نزال فكنت أوّل نازل وعلام أركبه إذا لم أنزل

---

[١] المباحث العربية: ٢٩/١.

[٢] المصدر نفسه: ٣٤٩/١.

[٣] البيت لابن مقروم الضبي، ينظر: الحيوان: ٤٢٧/٦، وخزانة الأدب: ٤٩/٥.

و(حذار) بمعنى (احذر)، قال الشاعر[١]:

حـذار مـن أرمـاحنـا حـذار كـيلا يصيـر الليـل كالنـهار

و(تراك) بمعنى (اترك) قال الشاعر[٢]:

تراكـها مـن إبـل تـراكها أمـا تـرى الْمَـوْت لَدَى أوراكـها

وقياسية هذا الباب مذهب سيبويه وصحبه))[٣].

٤. أسماء العدد المركبة، قال الجرجاني: ((وأما المركبات فالجزء الأول منها يجري على قياس ما تقدم في مفردات من تذكير المذكر وتأنيث المؤنث في المرتبة الأولى والثانية منها، ومن اثبات التاء للمذكر واسقاطه للمؤنث في الباقية؛ لأن ما بالوضع لا يزول لما بالعارض وهو التركيب فقالوا: أحدَ عشرَ رجلًا، واثنا عشر رجلا، و إحدى عشرة امرأة، واثنتا عشرة امرأة، وثلاثة عشر رجلًا، إلى تسعة عشر، وثلاث عشرة امرأة، إلى تسع عشرة امرأة، والجزء الثاني يجري في الجميع على النهج المألوف من اثبات التاء للمؤنث واسقاطه للمذكر))[٤].

وقال في (ثماني عشر): ((فتح الياء على قياس سائر المركبات إذ الفتحة خفيفة تحتملها الياء كما في نحو: رأيتُ القاضيَ، وجاء أيضًا إسكانها لثقل التركيب كما جاء (معدي كرب) بسكون الياء، وكما جاء أيضًا في غير المركب))[٥].

---

[١] وهو من أرجوزة أبي النجم العجلي، ينظر: ديوانه: ٢٠٧.

[٢] البيت بلا نسبة، ينظر: الكتاب: ٢٧١/٣، وخزانة الأدب: ١٦٠/٥.

[٣] المباحث العربية: ٥٠٦/١-٥٠٧، وينظر: الكتاب: ٢٧١/٣، وشرح المفصل: ٥٠/٣.

[٤] المباحث العربية: ٥٦٢/١-٥٦٣.

[٥] المصدر نفسه: ٥٦٦/١-٥٦٧.

أولًا: **العلة**.

وهي من أقسام القياس، ((وهي تغيير المعلول عما كان عليه))[١]، وقيل هي ((اسم العارض يتغير به وصف المحل بمحلوله لا عن اختيار ولهذا سمي المرض علة))[٢]، أو هي ((تفسير الظاهرة، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه))[٣].

أو هي ((الأمر الذي يزعم النحويون أنَّ العرب لاحظته، إذ اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة))[٤]، ويمكن القول إنَّ العرب القدامى لم تكن تعرف العلة؛ لأنَّهم تكلموا بقوالب اللغة السليمة وعلى سليقتهم اللغوية، فالذين أخذت عنهم اللغة من قمة الفصاحة، يقول الزجاجي: ((وذكر بعض شيوخنا أنَّ الخليل بن أحمد (رحمه الله) سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها ما اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنَّه علة لما عللته منه، فإن أكن الذي أصبت العلة فهو الذي التمست))[٥].

فالنحاة الأوائل فسروا الكثير من الظواهر اللغوية والنحوية في ضوء ما للعرب من حس لغوي فقالوا إنَّ العرب لم تتكلم بهذا لأنَّه ثقيل، ونطقت بذاك لخفته، وعذوبة وقعه[٦]، ((فالذي قام في نفوس العرب سليقة وملكة، والذي جاء به النحاة تجريد وصنعة، ومحاولة وصف لهذه السليقة والملكة))[٧].

---

[١] رسالة الحدود: ٦٧.

[٢] كشاف اصطلاحات الفنون: ١٢٠٦.

[٣] أصول التفكير النحوي: ١٠٨.

[٤] النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها: ٩٠.

[٥] الإيضاح في علل النحو: ٦٦.

[٦] أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة: ٢٠٤.

[٧] الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو – فقه اللغة – البلاغة : ١٦٢.

إنَّ اهتمام النحويين بمختلف عصورهم بالعلل جعلهم يفردوا لها كتبًا خاصة مستقلة، كابن الوراق (ت: ٣١٨هـ)، وله كتاب (علل النحو)، وأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، وله كتاب (الإيضاح في علل النحو)، وغيرهم من النحاة، سواء ممن وصلت إلينا كتبهم أو فقدت ولم تصل، ومنهم لم يفردوا لها كتبًا خاصة، وإنما جعلوها في تضاعيف كتبهم، كابن جني (ت: ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص)، وقبله ابن السراج (ت: ٣١٦هـ).

ما يهمنا فيما تقدم هو موقف الجرجاني من العلل النحوية، وكيف تعامل معها، فكان كسابقيه مكثرًا للتعليل وإيراده للعلل، وأخذه بمبدأ التعليم جاعلًا إياه أصلًا من أصول النحو في كتابه، وقد وردت مدلولات العلة عنده بصيغ مختلفة، نذكر منها:

١. علة أصل الوضع:

من ذلك ما جاء في شرحه للمفعول المطلق في المواضع التي يجب حذف الفعل فيها، قال: ((وهو كل مصدر وقع مثنى في أصل الوضع، ولا يستعمل إلا مثنى لا المثنى المتعارف عليه، بل ما دل على فردين على التعاقب نحو: (لبيك، وسعديك)، أما (لبيك) فهو من قولهم:(ألبَّ على كذا)، أي لازم عليه، ومعناه: أقمت لك بعد إقامة، و(سعديك) مأخوذ من الإسعاد، وهو المساعدة))[١].

وجاء قوله في باب الجموع: ((وإنَّما لم يجمع نحو: (صبور) أي (فعول بمعنى فاعل)؛ لكونه أصل وضع مصدرًا نحو (قبول)، وليس من أبنية المبالغة كما ظن، ثم سمي به الفاعل كما سمي بنحو (عدل، ورضًى) لقصد المبالغة، ثم كثر الاستعمال حتى ظن أنه من أبنية المبالغة فروعي أصله))[٢].

وجاء أيضًا قوله في فتح همزة (إنَّ): ((أن يقع بعد أول قولي أو أول كلامي نحو: (أول

---

[١] المباحث العربية: ١/١٧٥.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٥٩٨.

قولي أني أحمد الله)، إن أُريد بقولي المصدر على أصل الوضع، أي: أول أقوالي وجب الفتح))[١].

٢. علة الإسناد:

جاء في باب المفعول المطلق التي ذكر فيها مواضع وجوب حذفه فقد ذكر الموضع السادس من وجوب الحذف بقوله: ((وهو كل مصدر وقع تأكيدًا لمضمون جملة وهو الجزء الصوري، أي الإسناد نحو: (زيدٌ قائمٌ حقًا) فإنَّ (حقًا) تأكيد لإسناد القيام إلى (زيد) ليرتفع احتمال كونه باطلًا، ومنه قولهم: (بعته بدرهم اخبارًا) أكد الإسناد ليخرج احتمال الانشاء))[٢].

٣. علة الشبه:

ومنه قوله في باب الجموع: ((وإنما لم يجمع نحو: (علَّامة) أي الاسم الذي فيه التاء للمبالغة؛ لأن له شبهًا بالمذكر لعدم اجراء العرب عليه أحكام التأنيث في الإسناد والاضمار، وشبها بالمؤنث لوجود التاء، فلو جمع بأحد الجمعين لزم التحكم، إن قيل: هذه العلة موجودة في باب (طلحة) مع أنهم جمعوه بالألف والتاء مراعاة للفظه، قلنا الفرق بينهما أنَّ تاء نحو (علَّامة) للمبالغة، فلو جمع بالألف والتاء لاحتيج إلى حذفها، والعلائم لا تحذف، وتاء (طلحة) وإن كانت أيضًا علامة، لكن تاء الجمع تقوم مقامها إذا حذفت))[٣].

٤. علة الخفة:

قال في الفرق بين نون المثنى ونون جمع المذكر: ((وإنما فتحوا نون الجمع لا للفرق بينه وبين المثنى لأنه حاصل بدونه، بل لطلب الخفة فإن الانتقال من الضمة أو من الكسرة إلى الكسرة ثقيل جدًا))[٤].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٩١٢.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٧٢.

[٣] المصدر نفسه: ٢/ ٥٩٨.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٥٩٥.

وفي موضع ما لم يسم فاعله قال: ((ويقلبون الألف واوًا في نحو: (ضوارب، وضويرب)، وتارة بالعكس في نحو: (قال، ودعا) وليس ذلك إلا لأنهم يعتبرون الخفة بالنظر إلى الكلمة لا إلى الحرف، وحينئذ لا استبعاد في نقل الحركة إلى حرف متحرك سواء كانت حركته أخف أو أثقل نظرا إلى الخفة الحاصلة))[١].

٥. علة التناسب:

قال: ((وأما التناسب فالمراد به: صرف غير المنصرف ليناسب كلمة أخرى كقوله تعالى: ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾[الإنسان:٤]، صرف (سلاسلًا) لتناسب (أغلالًا) في الصرف، وكقوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَا۟ ۝١٥ قَوَارِيرَا۟ ۝١٦﴾[الإنسان:١٥-١٦]من وقف على (قواريرا) الأول قصد بصرفه مناسبته لأواخر الآي، فإنها كلها بالألف فصرفه ليبدل تنوينه ألفًا، وكذلك من وقف على (قواريرا) الثاني صرف لتناسب أواخر الآي، وصرف (قواريرَ) الأول لتناسب الثاني، ويجوز صرف الثاني أيضًا على تقدير الوقف على الأول ليتناسبا))[٢].

٦. علة الالتباس:

جاء في شرحه للفاعل وكيف يحذف فعله، بقوله: ((طلب الخفة سبب داع إلى الحذف ولا مانع منه، سوى مانع الالتباس، وحيث يزول الالتباس بقرينة جاز لهم حذف أحد جزأي الكلام أو كلاهما، وأما حذف الجزء فكقولك: (زيدًا) في جواب (من ضُرِبَ) أي (ضُرِبَ زيدًا) وأما حذف جزئي الكلام معا عند القرينة فهو كقولك: (نعم) لمن قال: (أقام زيدٌ)، أي (نعم قام زيدٌ) حذفا لدلالة الكلام المستفهم عليه))[٣].

ومنه ما جاء في جواز حذف حرف النداء بقوله: ((يجوز حذف حرف النداء إذا كان في الكلام دلالة عليه مفردًا أو مضافًا، نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ ۝٢٩﴾[يوسف:٢٩]، و﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ

---

[١] المباحث العربية: ٧٦٣/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٥٠/١-٥١.

[٣] المصدر نفسه: ٩١/١-٩٣.

قُلُوبَنَا ﴿٨﴾﴾ [آل عمران:٨]، و(أيها الرجل)، إلا مع أربعة أشياء أذكر منها: الجنس نحو: يا رجلُ، لحصول الالتباس بغيره بسبب قلة وقوع المنادى، والإشارة نحو: يا هذا، بسبب الالتباس لعدم الدلالة المميزة فيه من غير المنادى))[١].

٧. علة الاقتضاء:

جاء في قوله عن الظروف: ((كقبل، وبعد، والجهات الستة وهي ظروف مبنية مقتضية للإضافة ثم أجرى مجراها، وهي (لا غير، وليس غير، وحسب)، نقول: إفعل ذاك لا غير، وليس غير، وحسب، وكذا (أول) نحو: ابدأ بهذا أول، أي أول كل شيء، والجامع بينهما اشتراكهما في اقتضاء الإضافة وكون المضاف إليه منويًا، وإنما بنيت الغايات والمحمول عليها على الحركة؛ لكون بنائها عارضًا كالمنادى المفرد المعرفة، واختير الضم؛ لأنَّ الغايات إذا أعربت كان إعرابها بالفتحة والكسرة، فأرادوا أن يكون بناؤها بالضمة لتتميز عند المخاطب، ويعلم أن المتكلم نوى مضاف إليه ولم ينتظره، وحمل عليه ما حمل عليها في البناء))[٢].

وأيضًا ما جاء في (حيث) ولِمَ بنيت؟ وهي علة اقتضاء الإضافة بقوله: ((حيث) موضوعة مكان نسبة اسنادية، والنسبة تتوقف على المنتسبين، ولذلك احتاجت إلى الجملة وأضيفت إليها ليتعين مدلولها، ولمَّا احتاجت إليها بنيت لمشابهتها الحرف بذلك، وبنيت على الحركة خوفًا من التقاء الساكنين، وعلى الضم لشبهها بالغايات في اقتضاء الاضافة))[٣].

٨. علة السماع:

ذكر في حذف الفعل عن المفعول به وجوبًا بقوله: ((سماعي على حد حذف أفعال المصادر لكثرة الاستعمال نحو: (امرًا ونفسه)، ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ ﴿١٧١﴾﴾ [النساء:١٧١]، أي انتهوا عن تثليث النصارى وأتوا خيرا لكم وهو التوحيد، حذفه لدلالة النهي عن التثليث الذي هو

---

[١] المباحث العربية: ٢٢٣/١.

[٢] المصدر نفسه: ٥٣١/١-٥٣٢.

[٣] المصدر نفسه: ٥٣٢/١.

شرك المحض عليه، فإنَّ النهي عن الشيء يستلزم الأمر بضده، هو ضد الشرك وهو التوحيد، وقال الكسائي تقديره: إن ينتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم، وقال الفراء: إنَّه صفة لمصدر محذوف، أي انتهوا انتهاء خيرًا لكم، و(أهلًا وسهلًا)، أي أتيت أهلًا غير أجانب ومكانًا سهلًا غير حزن، ومن الباب (أهلك والليل) أي إلحق أهلك واسبق الليل، و(وراءك أوسع لك) أي: اذهب وراءك وائت مكانًا أوسع لك، و(عذيرك من فلان)، أي: احضر عذيرك، أي عاذرك))[١].

٩. علة أولى:

جاء في باب الفاعل قوله: ((الأصل أن يكون بعد فعله بلا فصل، ولذلك إذا خلا الكلام عن العوارض الموجبة لتقدم الفاعل أو المفعول كان الأولى أن يقدم الفاعل على المفعول مراعاة للأصالة))[٢].

---

[١] المباحث العربية: ١/١٨١.

[٢] المصدر نفسه: ١/٨٦.

ثانياً: **العامل**.

لم نجد تعريفًا في كتب النحو الأولى ككتاب سيبويه، والأصول، والمقتضب، وغيرها من الكتب التي عرضت للعامل في أبوابها يقول الباحث الطيب دخير: ((وإذا تتبعنا كتب النحاة قديما فإننا سنجدهم قد تعرضوا لذكر العامل في أثناء الحديث عن أبواب النحو، حتى أن تقسيم أبواب النحو جاء مطلقا للعوامل، فباب للمرفوعات مثلًا، أو الجوازم، وهو باب عوامل الرفع والجزم))[١].

لكنَّا وجدنا مفهوم العامل في أول نشوء علم النحو، ووضعه على يد أبي الأسود الدؤلي، روى الزبيدي في طبقاته أنَّ ((أوَّل من أصّل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصلوا له أصولًا فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووصفوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف))[٢].

يقول ابن السراج: ((إن كل فعل لا يخلو أن يكون عاملًا، وأول عمله أن يرفع الفاعل أو المفعول))[٣]، فاستقر العامل عند النحاة أنَّه لا مرفوع إلّا برافع، ولا منصوب إلّا بناصب، ولا مجرور إلّا بجار، قال ابن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ): ((العامل هو ما عمل في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم على حسب اختلاف العوامل))[٤].

أما الجرجاني (ت: ٤٧١هـ) عرّف العامل: ((ما أوجب آخر الكلمة مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا))[٥].

---

[١] العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث، دراسة وصفية تحليلية نقدية (أطروحة): ٨١-٨٢.

[٢] طبقات النحويين واللغويين: ١١.

[٣] الأصول في النحو: ٥٤/١.

[٤] شرح المقدمة المحسبة: ٣٤٤/٢.

[٥] العوامل المائة النحوية: ٧٣.

فالفعل يكون ملازمًا للفاعل ولا ينفك عنه، فيعمل الرفع به والفعل المتعدي هو الذي يعمل النصب في المفعول به، وكذلك حرف الجر هو الذي يجر الاسم، ((فالعامل والمعمول هما مضامة الكلمات، أو ترتيب الخاص، والعمل هو الإعراب الذي جاء نتيجة لعمل العامل في المعمول، أي نتيجة للترتيب الخاص))[١].

ولو عدنا إلى الوراء لتأصيل نظرية العامل نجد أول من ثبت أصولها الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول سيبويه في عمل (إنَّ وأخواتها): ((وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب))[٢]، ثم جاء بعده سيبويه أيضًا فاعتمد على العوامل في كتابه، إذ قال في مباحثه: ((هذا باب مجاري أواخر الكلمة من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بينما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل))[٣].

فسيبويه يدرك أنَّ الكلمات التي رفعت أو نصبت أو جرت لم تكن من عدم، وإنَّما من عامل أثر بها[٤]، ثم توالت مؤلفات النحاة ودرجهم للعامل في كتبهم إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني فألَّف كتاب أسماه (العوامل المئة النحوية)، والذي يعد أول كتاب بين فيه نظرية العامل، وأقسام العامل وكل ما يتعلق بالعوامل، فقسم العوامل باعتبار النظر إلى حقيقتها على

---

[١] العوامل المائة النحوية: ٢٣.

[٢] الكتاب: ١٣١/٢.

[٣] المصدر نفسه: ١٣/١.

[٤] ينظر: كشف الظنون: ١١٧٩/٢.

العوامل اللفظية[١]، وهي الملفوظة في التركيب وهي التي تحدث الحركات الإعرابية في نهاية الكلمة[٢]، والعوامل المعنوية فهي لا ذكر لها، وإنَّما يفهم معناها ويظهر أثرها في آخر الكلمة[٣]، أو باعتبار أثرها في العمل، وتكون إما قياسية فهي التي يقاس عليها كجر المضاف للمضاف إليه، أو سماعية، والتي تكون قد سمعت عن العرب[٤].

والجرجاني في كتابه ذكر العامل وعرَّفه بأنَّه: ((لفظ أو معنى يُحدث معنًى في مسمَّى لفظ آخر))[٥]، فالجرجاني عرف العامل وذكر أقسامه، وهي اللفظية والمعنوية، ثم يقول: ((المعنى الحادث هو المقتضي لوضع الإعراب للتلفظ به))[٦]، فتبين لنا أنَّ اهتمام الجرجاني بالعامل النحوي يظهر واضحًا، إذ ذهب إلى أنَّ لكل معمول عاملًا بل إنَّه قال: ((عليك بمراعاة هذا الضابط ألا تقع في الغلط في إسناد العمل إلى غير العامل))[٧].

وتتمثل مظاهر اهتمامه بنظرية العامل فيما يأتي:

١. تحديد العامل إذا كان ظاهرًا والعناية به، من ذلك قوله في تعريف الخبر ((لفظ ذو إسناد مستحق لتأخره عن صاحبه لا لعارض مجرد عن عامل مغير للإسناد))[٨]، فالجرجاني هنا في شرحه يبين أنَّ رافع الخبر هو المبتدأ إذ قال: ((خبر المبتدأ ليس مجردًا عن عامل لفظي مطلقًا؛ لأنَّ عامله هو المبتدأ على ما اخترناه وهو لفظي))[٩].

---

[١] ينظر: شرح العوامل المئة: ٨٤.

[٢] ينظر: نظرية العامل في النحو:٣٥.

[٣] ينظر: العامل في النحو: ٣٥.

[٤] ينظر: شرح العوامل المئة: ٨٤.

[٥] المباحث العربية: ٢٧/١.

[٦] المصدر نفسه: ٢٧/١.

[٧] المصدر نفسه: ٢٧/١.

[٨] المصدر نفسه: ١١٩/١.

[٩] المصدر نفسه: ١٢٠/١.

وقال في باب الأفعال: ((المنع من كون العامل ما فسره به، بل هو الذي أحدث معنى في معموله، والإعراب علامة لذلك المعنى، فعدم علامة شيء يجوز أن يكون علامةً لشيء آخر كـ(ثوبين معلمين)، و(ثوب بلا علم)، وليست علامات الإعراب آثارًا للعوامل إلا مجازًا، ولا نسلم أن أصل المضارع السكون بمعنى أنَّه وضع ساكن الآخر ثم غير بالإعراب، وإنما يصح ذلك في الاسم لا مكان تجرده عن جميع العوامل، بخلاف المضارع لعدم الواسط بين عاملي النصب والجزم وبين عامل الرفع؛ لأنَّهما طرفا نقيض على رأي من يجعل عامل رفع المضارع تجرده عن عاملي النصب والجزم))[١].

٢. قد يشير في بعض الأحيان إلى عدم عمل العامل في الجملة جاء ذلك في قوله عن (ظن وأخواتها) وإلغاء عملها إذا توسطت أو تأخرت قال: ((الإلغاء هو إبطال العمل لسبب مركب من لفظ ومعنى، أما اللفظي فهو ضعف العامل بسبب توسيطه أو تأخيره، وأما المعنى فهو ضعف إرادة كيفية النسبة الإسنادية وفق ما زاده أصل النسبة الإسنادية فيقوى عامل الرفع ويضعف عامل النصب، فيرفعان معًا))[٢].

٣. يشير الجرجاني إلى أنَّه يجوز حذف العامل، من ذلك ما جاء في حذف عامل الحال عند القرينة بقوله: ((يجوز حذف عامل الحال عند القرينة كما يجوز حذف غيره من العوامل للقرينة، وهو على قسمين جائز وواجب، فالجائز كقولك لمسافر: راشدًا مهديًا، أي: أتيت راشدًا مهديًا، على وجه الدعاء، ومنه قوله: أخذته بدرهم فصاعدًا، أي: يذهب الثمن صاعدًا، أي زائدًا، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ ۝٤﴾ [القيامة:٣-٤]، أي بجمع عظامه قادرين، والواجب إذا كانت مؤكِّده لمضمون جملة اسمية نحو: (زيدٌ أبوك عطوفًا)، فإن الحكم بالأبوة يتضمن العطف، فذكره مطابقة للتوكيد

---

[١] المباحث العربية: ٦٧٢/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٧٩١/٢.

وعامله محذوف، أي: أحقه عطوفًا، يتضمن العطف، وإنما يجب حذفه لوقوع الجملة الاسمية موقعه، مع دلالة القرينة على خصوصيته))[١].

٤. تقدير العامل في بعض الأحيان، من ذلك ما جاء في قوله عن الحال، والخلاف في قولهم: (هذا بُسرًا أطيب منه رطبًا)، والعامل فيهما قال: ((إنَّ الأدلة المذكورة تمنع عمل اسم الإشارة ولا تثبت عمل (أطيب) لاحتمال أن يكون العامل أمرًا آخر وهو (كان) المقدرة كما قيل: أي، هذا إذا كان بسرًا أطيب من هذا إذا كان رطبًا، ويكون العامل في الحالين (كان) وفي الظرفين (أطيب) بالاعتبارين المذكورين، أي: هذا يزيد طيبه في وقت كونه بسرًا على طيبه في وقت كونه رطبًا))[٢].

وجاء أيضًا حذف العامل مع (رُبَّ): ((محذوف غالبًا، أي فعلها العامل يحذف في الأكثر ليكون على وتيرة واحدة كمتعلق خبر المبتدأ إذا كان ظرفًا، ومتعلق (بسم الله)، وقد لا يحذف نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيته))[٣].

٥. وجاء في تخفيف همزة (أنَّ) المفتوحة قوله: ((يجوز تخفيف (أنَّ) مفتوحة الهمزة أيضًا، إلا أنَّها بعد تخفيفها لا تُلغى، ويجب إعمالها في ضمير الشأن المقدرة على الأفصح، ولا تحتاج إلى اللام الفارقة، إما لعدم اللبس أو لأن علة منافاتها للمثقلة باقية فلا يجامعها))[٤].

---

[١] المباحث العربية: ٢٩١/١.

[٢] المصدر نفسه: ٢٨٦/١.

[٣] المصدر نفسه: ٨٨١/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٩٢٣/٢-٩٢٤.

المبحث الثالث

الإجماع واستصحاب الحال

أولًا: **الإجماع**.

وهو إجماع نحاة مدرستي البصرة والكوفة[١]، أو هو ((إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافًا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رُدَّ))[٢].

الإجماع أحد الأصول النحوية التي ذكرها السيوطي، ولم يذكرها ابن الأنباري ولم يعدها من أصول النحو، أمَّا ابن جني فقد ذكر في كتابه "الخصائص" بابًا أسماه "القول على إجماع أهل العربية" قال فيه: ((اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على النصوص، فأمَّا إنْ لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنَّهُ لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ...ثم قال وإنَّما هو علم منتزع من استقراء هذهِ اللغة من فرق له عن علَّة صحيحة، وطريق نهجه كان خليلَ نفسه، وأبا عمر فكره))[٣]، وقد ورد الإجماع في كتاب سيبويه بعبارات صريحة مثل (أجمع، ومجمعون، وكل النحاة، ومن رأيناه من العلماء، وكل العرب)[٤]، وغيرها من العبارات التي تدل على الإجماع.

يقول صاحب المرتجل: ((لو قيل إنَّ (منْ) في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولًا؛ إجراءً لها مجرى (إنْ) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، ولكن مخالفة المتقدمين لا تجوز))[٥].

---

(١) ينظر: الاقتراح: ١٨٧.

(٢) المصدر نفسه: ١٩١.

(٣) الخصائص: ١/١٩٠-١٩١.

(٤) الكتاب: ٣/٢٨١، و٣/٥٣٠، وغيرها.

(٥) المرتجل: ١٢٩.

النحويون جعلوا هذا الأصل في المرتبة الثالثة من مراتب الأصول النحويَّة؛ لأنَّ السماع والقياس لا يمكن الخروج عنهما، أمَّا الإجماع فهو غير ملزم، لذلك نجد الخلافات النحويَّة التي دارت بين المدرستينِ وبين المدرسةِ نفسها، يقول ابن جني: ((ما رأيتهُ أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفًا على ألف موضع. وذلك أنه على حذف المضاف لا غير. فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسلس وشاع وقبل))[١].

لكن صفوة القول أنَّ الإجماع لم يكن كالسماع والقياس عند النحاة، وحتى عند الجرجاني لم يكن كسابقيهِ لكنَّهُ اعتدَّ به وصرَّحَ به، وبدلالات مختلفة كقوله: (لا خلاف)[٢]، و(اتفق النحاة)[٣]، و(اتفق النحويون)[٤]، و(ذهب النحويون كافةً)[٥]، وقال: (قال النحويون)[٦]، وغيرها من العبارات التي تدل على الإجماع، وسأبين مجمل ما جاء عنده من إجماع صنّاع العربية الواردة في كتابه "المباحث العربية" وكما يأتي:

١. من ذلك ما جاء في باب التنازع في قولك: (ضربني وأكرمني زيدٌ) إذ قال: ((لا خلاف بين نحاة البصرة والكوفة في جواز إعمال أيّ الفعلين))[٧] في هذهِ المسألة بين الجرجاني أنَّ الخلاف لم يقع بينهم في إعمال الفعلين، فهذا بإجماع النحاة أنَّ أحد الفعلين عاملُ، وإنْ اختلفوا أيَّهما عامل لكنَّهم أجمعوا في إعمال واحدٍ منهما.

---

[١] الخصائص: ١/١٩٢-١٩٣.
[٢] ينظر: المباحث العربية: ١/٩٦، و٣٠٤.
[٣] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٣٥.
[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١/١٧٣.
[٥] ينظر: المصدر نفسه: ١/٢٨٢.
[٦] ينظر: المصدر نفسه: ٢/٧٣٧.
[٧] المصدر نفسه: ١/٩٦.

٢. وجاء أيضًا قوله: ((اتفق النحاة على أنَّ (ليت ولعلّ) إذا دخل أحدهما على الموصول أو الموصوف المذكورين يمنعان من دخول الفاء على خبرها لما بينهما من التضاد، وذلك أنَّ الفاء للدلالة على السببية وإنَّما يتحقق بالإخبار، و(ليت ولعلّ) للإنشاء وهما ضدان لا يجتمعان))[١].

٣. وجاء في المفعول المطلق في تقدم المصدر على فعله قوله: ((واتفق النحويون على امتناع نصب هذهِ المصادر إذا تقدمت على الجمل المتضمنة لمعانيها))[٢].

٤. وجاء في باب الحال قوله: ((ذهب النحويون كافةً إلى اشتراط الاشتقاق في الحال، وما جاء من الجوامد أوَّلوه بالمشتق؛ مثل قولهم: (هذا يسرًا أطيبُ منه رُطبًا) أوَّلوه بـ(يابسًا ولينًا)، و﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةٗۖ ٧٣﴾ [الأعراف:٧٣]، أي دالةً))[٣].

٥. وفي باب التمييز جاء قوله: ((لا خلاف في امتناع تقديم التمييز في القسم الأول عامله؛ لا يقال: (درهمًا عشرون، ولا زيتًا رطلٌ، ولا فضة خاتمٌ)؛ إمَّا لضعف العامل أو لأنَّ التفسير بعد المفسر عنه طبعًا فينبغي أنْ يكون كذلك وضعًا، ليتطابق الطبع والوضع))[٤].

٦. وفي نون المثنى جاء قوله: ((لا خلاف في أنَّ نون المثنى والجمع تحذفان عند الإضافة نحو: غلاما القوم، وصالحو الناسِ))[٥].

---

[١] المباحث العربية: ١/١٣٥.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٧٣، وكتب في هامشه: ((كتب في حاشية الأصل لأنَّ هذهِ المصادر إنَّما ذكرت ههنا لكونه مؤكدة، والمؤكد تابع، فإنْ تقدمت لم تكن مؤكدة فلا تكون مصادر ولا تنصب، ولضعف العامل امتنع الناصب)).

[٣] المصدر نفسه: ١/٢٨٢-٢٨٣.

[٤] المصدر نفسه: ١/٣٠٤.

[٥] المصدر نفسه: ٢/٥٩٠.

٧. وفي جزم الفعل المضارع بـ(لم) جاء قوله: ((قال النحويّون إنَّ لـ(لم) ثلاث تأثيرات، قلب المضارع إلى معنى الماضي ونفيه وجزمه))[١].

٨. وفي باب كان جاء قوله: ((جميع باب (كان) يجوز تقديم أخبارها على أسمائها بلا خلاف نحو: (كان قائمًا زيدٌ)))[٢].

٩. وفي حروف الشرط جاء قوله: ((قالتِ النحاةُ إنَّ (لو) لامتناع الشيء لامتناع غيره، وهل امتناع الأول معللٌ بامتناع الثاني أو بالعكس. قال النحاة بالثاني))[٣].

ثانياً: **استصحاب الحال**.

عرَّفهُ أبو البركات الأنباري: ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل))[٤]، وعرَّفهُ الشريف الجرجاني ((عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه؛ لانعدام المغير))[٥]، وقال أيضًا: ((هو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناءً على الزمان الأول))[٦]، وكما قلت في مبحث السماع أنَّ ابن جني عدّ أصول النحو ثلاثة ولم يذكر استصحاب الحال لكنَّهُ ذكر بابًا سمَّاه "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدْع داعٍ إلى الترك والتحول"[٧]، لذلك لا يمكن التقليل من هذا الأصل، فالأنباري جعله من الأدلة المعتمدة بقوله: ((اعلم أنَّ استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل))[٨].

---

[١] المباحث العربية: ٢/٧٣٧-٧٣٨.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٨١٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٩٩٤.

[٤] الإغراب في جدل الإعراب: ٤٦.

[٥] التعريفات: ٣٣.

[٦] المصدر نفسه: ٣٣.

[٧] الخصائص: ٢/٤٥٩.

[٨] الإغراب: ٤٦.

أمَّا السيوطي فقد جعله من أدلة الصناعة النحويَّة؛ إذ يقول: ((والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدًا لا تحصى، كقولهم: الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف عدم الزيادة، حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه، والأصل في الأسماء الصرف، والتنكير، والتذكير، وقبول الإضافة، والإسناد))[١].

ولكن متى يعتد به؟ ((وفي النحو إذا انعدم الدليل السماعي أو القياسي على مسألة ما، فيبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل أي يستصحب أصل الوضع))[٢]، ويقول أبو البركات الأنباري: ((ومن تمسَّكَ بالأصلِ خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل؛ لعدولهِ عن الأصل واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة))[٣]، وقال أيضًا: ((أجمعنا على أنَّ الأصل في (أنْ) أنْ تكون شرطًا، والأصل في إذ أنْ تكون ظرفًا، والأصل في الحرف أنْ يكون دالًا على ما وضع له في الأصل، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم على ما ذهبوا إليه))[٤].

وعليه يمكن القول إنَّ استصحاب الحال تمسك به النحاة واعتمدوا عليه في بناء تأويلاتهم وآرائهم، والجرجاني قد سار على نهجٍ سابقيهِ في التعبير عن الاستصحاب في تثبيت أحكامه، وتوجيهاته، وآرائه، وقد أكدَّ أنَّ الرجوع إلى الأصل أولى من غيره، وكذلك أشار إلى عدم الأخذ بالاعتبار للأحكام التي خرجت عن الأصل، وفيما يأتي أهم المواضع التي ذكرها الجرجاني في استصحاب الحال:

---

[١] الاقتراح: ٣٧٦.

[٢] استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي: ٣٤٦، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب.

[٣] الإنصاف، مسألة (٩١): ٥٠٢/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٥٢٠/٢.

١. في حديث الجرجاني لموضوع الممنوع من الصرف في الأسماء (أفعى) للحية، و(أجدل) للصقر، و(أخيل) للطائر، قال: ((إنَّما ضعف منع صرف هذهِ الأسماء الثلاثة؛ لأنَّها أسماء وليست بصفات في الأصل لعدم تحقق الاشتقاق فيها؛ قالوا: (أجدلٌ) مأخوذ من الجدل وهو الشدة، و(أخيل) من الخيلان، وأنشدوا قول حسان بن ثابت[١]:

ذَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وشَيمَتِي فَمَا طَائِرِي فِيهَا عَلَيْكِ بِأَخْيَلَا

وأمَّا (أفعى) فلم يجدوا له مصدرًا بل جعلوه بمعنى "خبيث أو ضار"))[٢].

٢. وفي تقدم الفاعل على فعله والأصل في ترتيب الجملة، قال: ((الأصل أنْ يكون بعد فعله بلا فصل، ولذلك إذا خلا الكلام عن العوارض الموجبة لتقدّم الفاعل أو المفعول كان الأولى أنْ يقدم الفاعل على المفعول مراعاة للأصالة))[٣].

٣. وفي تابع المنادى ذكر ((توابع المنادى إذا كانت مضافة تنصب، لأنَّهُ الأصل في المنادى ولم يعرض ما يخرجهُ عن أصله؛ تقول في التأكيد: (يا تميمُ كلَّهم وكلَّكم) وفي الصفة (يا زيدُ صاحبَ عمرو)، وفي عطف البيان (يا عمرو ويا أبا بكرٍ)، وفي المعطوف بالحرف: (يا زيدُ وصاحبَ الأمير)، وكذلك توابع المنادى غير المبني من المضاف والمشبَّه به وغير المعين، وهو ظاهرٌ))[٤].

٤. وجاء في باب التوكيد قوله: ((قد ذكرنا نحن لغير (ابتغ) معاني وحينئذٍ لا تحمل على التبعية إلَّا في اللفظ فقط؛ إذ الأصل أنْ يكون اللفظ المستعمل ذا معنى، ولا يحمل على غير الأصل إلَّا عند تعذر الأصل))[٥].

---

[١] ديوانه: ١/٤٤.

[٢] المباحث العربية: ١/٦٠.

[٣] المصدر نفسه: ١/٨٦.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٩٧-١٩٨.

[٥] المصدر نفسه: ١/٤١٥.

٥. ذكر الجرجاني في المبنيات أنَّ أصل البناء بالسكون إذ قال: ((وأصل المبني أنْ يكون بالسكون وإنْ عدل عنه فلعلَّة؛ كخوف من التقاء الساكنين نحو (أين وأمسِ)، ولذلك لم يحتج المبني على السكون من الأسماء إلا إلى سؤال واحد وجوابه؛ يقال: لِمَ بُني؟ فيقال: كذا وإذا عدل عن السكون فالأصل أنْ يعدل إلى الكسر؛ لأنَّ العرب إذا حركت الساكن حركته بالكسر إذا لم يعارضه أمرٌ آخر، فالمبني على الكسر يحتاج إلى سؤالين وجوابهما، يزيد على الأول بـ: لِمَ بُني على الحركة؟ فيقال: لذا))[١].

٦. وجاء في شرحه للموصولات في قوله: (جاء من قام أو قام غلامهُ) أنَّ هذهِ الجملة صلة الصلة وأصلها صفة ولها شروط الصفة إذ قال: ((ولأجل كون الصلة صفة في الأصل يشترط فيها ما يشترط في الصفة من كونها جملة خبرية ذات عائد، وأنْ تكون النسبة المرادة منها معلومة للمخاطب قبل الخطاب))[٢].

٧. وفي باب الكناية ذكر أنَّ كم تأتي تفيد التكثير ولها تمييز مجرور كما للاستفهامية تمييز، وتمييز كم الخبرية يأتي إمَّا مفرد أو مجموع قال: ((ومميز الخبرية مجرور بالإضافة مفردًا أو مجموعًا؛ أمَّا الإفراد فلأنَّهُ كناية عن العدد الكثير، والعدد الكثير مميزه مجرور مفرد؛ نحو: (ألف درهمٍ، وألفي درهمٍ) وأمّا الجمع فعلى الأصل؛ لأنَّ الأصل أنْ يعبّر عن الجمع بالجمع))[٣].

٨. حرص الجرجاني أنْ يجد وجهًا ليسوّغ به مسائل نحوية رجع بها إلى الأصل جاء في شرحه لظروف الزمان إذا أضيفت إلى الجمل قوله: ((ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الجمل أو أضيفت إلى ما أضيف إليها وهو (إذ) يجوز أنْ يبنى على الفتح ويجوز أنْ يعرب؛ أمَّا البناء فلأنَّها إذا أضيفت إلى الجمل شابهت الظروف التي تتبين مدلولاتها

---

[١] المباحث العربية: ١/٤٣٦.

[٢] المصدر نفسه: ١/٤٧٤.

[٣] المصدر نفسه: ١/٥١٩.

بالجمل، كـ(إذ، وإذا) حيث تصير الجمل مبنية لمدلولاتها، وأمَّا الإعراب فلأنَّ تلك الإضافة والتبيين ليسا بالوضع فأعربت بالأصل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ١١٩﴾ [المائدة:١١٩]، و﴿هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ٣٥﴾ [المرسلات:٣٥]، بفتح الميم وضمَّها فيها))[١].

٩. ومما ذكره في استصحاب الحال هو مخالفة لغات العرب للأصل ذكر ذلك في معرض حديثه عن موضوع العدد (عشْر، وعشرة) قال: ((الأصل سكون شين (عشْر، وعشْرة) في المركبات، وتميم يكسرونها فيها؛ لأنَّ التركيب وضع ثانٍ، وكذلك الأصل فتح عين (عَشْر وعَشْرة) وجاء أيضًا تسكينها من (ثلاثة عْشر وثلاث عْشرة إلى تسعة عْشر وتسع عْشرة) ووجهه: كونُها حرف حلق وهو ثقيل مع اجتماع أربع حركات متواليات في لغة تميم))[٢].

١٠. ومما جاء في استصحاب الحال هو ردَّهُ على النحاة بقوله عن (لم ولمّا) ((في قول النحاة إنّ (لم ولمّا) تقلبان المضارع إلى الماضي نظر؛ إنْ أرادَوا الدلالة الوضعية؛ لأنَّ الأصل بقاؤه على دلالته الوضعية، ولا دليل على مدّعاهم سوى المفهوم ولا دلالة فيه؛ لجواز أنْ يكون المضارع المنفي بها يدل بالوضع على عدم تجدّد مصدره في الحال، وأمَّا بقاؤه في الماضي فبدلالة العقل؛ لأنَّهُ من لوازمه وإذا أُريد خصوصيات الأزمنة الماضية احتيج إلى ألفاظ ناصبة لعدم دلالة العقل عليها؛ نحو: لم يضرب زيدٌ أمس أو اليومَ الفلانيّ))[٣].

١١. وشكل استصحاب الحال والرجوع إلى الأصل محورًا واضحًا في تعامل الجرجاني حتى وإنْ خالف النحاة من ذلك ما جاء في شرحه لخواص أفعال القلوب فذكر من خواصها

---

[١] المباحث العربية: ١/٥٤٦.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٥٦٤.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٧٤٠.

دخول (أنّ) مفتوحة الهمزة على مفعوليها وأنَّ سيبويه جعل (أن) ومعمولها في تقدير اسم واحد هو واقع موقع المفعولين ولا حاجة إلى مفعول آخر[١]، فردّ هذا القول وقال: ((إنْ قال سيبويه هنا ما قاله في (أنَّ المشددة واحتجّ بأنَّ الأصل عدم التقدير، قلنا: الأصلُ أنْ يكون الباب على وتيرة واحدة في نصب باب (علمتُ) المفعولين، والحذف والتقدير من محاسن الكلام))[٢].

١٢. ومما جاء قوله في أفعال المقاربة ومعانيها وردها إلى أصلها بقوله: ((ومعنى (أوشك) في الأصل: أسرع، وجاء استعماله على الأصل نحو: أوشك زيدٌ في السير))[٣].

١٣. وجاء قوله على حرفيَّة الكاف ((الذي يدل على حرفية الكاف كونها على حرف واحد، ووقوعها صلة في نحو: (رأيت الذي كزيدٍ)، وتقديرً المبتدأ؛ أي: هو كزيد في خلاف الأصل فلا يُعدل إليه مع إمكان الأصل مع قلة حذف صدر الصلة))[٤].

١٤. ومما جاء قوله في ردّ الشيء إلى أصله في إعمال (إن) المخففة قال: ((يجوز أنْ تخفف (إنَّ) مكسورة الهمزة فيلزمُها اللام، ويجوز أنْ تعمل وأنْ تلغى؛ أمَّا لزوم اللام فلتفرّق بين (إنْ) المخففة وبين (إن) النافية في نحو: (إنْ زيدٌ قائمٌ)؛ لأنَّهُ لولا اللام لم يُدرَّ أنَّ المراد تأكيد لقيام أو نفي القيام، وأمَّا جواز الإلغاء فلضعفها بالتخفيف وزوال المشابهة اللفظية، وأمَّا الإعمال فعلى الأصل، مثال الإلغاء قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٣٢﴾﴾[يس:٣٢]، ومثال الإعمال قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴿١١١﴾﴾[هود:١١١]))[٥].

---

[١] ينظر: الكتاب: ٢٣٨/١، والمباحث العربية: ٧٩٦/٢.

[٢] المباحث العربية: ٧٩٦/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٨٢٧/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٨٩٩/٢.

[٥] المصدر نفسه: ٩٢١/١.

١٥. وفي موضع الاستفهام وما ذكره في استصحاب الحال وردّ الشيء إلى أصله قوله في (هل) أصلها (قد) جاء فيه ((والاستفهام طلب الفهم؛ أي العلم، ولكون الاستفهام معنى منوعًا للكلام لهما صدر الكلام ويدخلان على الجملة الفعليَّة والاسميَّة؛ نحو: (هل زيدٌ قائمٌ؟)، و(هل قام زيدٌ؟) ويجوز دخول الهمزة على جملة اسمية عجزها فعْل بخلاف (هل)؛ نحو: (أزيدٌ قام؟)، وذلك لأنَّ وضعها ليس للاستفهام بل وُضعت في الأصل بمعنى (قد)؛ فـ(هل قام زيدٌ؟) بمعنى أهل قام زيدٌ؟ ثم حذفت الهمزة وأقيمت مقامها، ولذلك إنَّهُ وجدت في الجملة فعلًا عانقته وإلا ذهلت صابرةً عنه، وكذلك جاءت على الأصل نحو قوله[١]:

أَهَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بالغِرْيَّيْنْ

وجاء أيضًا أصل الأصل؛ كقوله تعالى: ﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ ١﴾ [الإنسان:١]، أي: قد أتى))[٢].

١٦. وفي شرحه لحروف الشرط وذكره لـ(أمَّا) وإعراب الاسم المرفوع الذي يأتي بعدها قال: ((أصل الجزء المقدّم أنْ يرفع بالابتداء لكونه مذكورًا في الابتداء لغرض الحكم عليه على حسب الجملة المذكورة، لكنَّهم خالفوه ليُعلم أولًا: سبب الإتيان به؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: (أمّا يومُ الجمعةِ فزيدٌ خطيبٌ) بالرفع سبق الذهنُ إلى أنَّهُ ذُكِرَ ليُحكم عليه، والغرض الحكمُ فيه وبينهما فرقٌ، ولأجل كون الابتداء هو الأصل فيما بعد (أمَّا) اختير الرفع في نحو: (قام زيدٌ وأمَّا عمروٌ فقد ضربته) مع وجود قرينة النصب وهو العطف على الجملة الفعلية))[٣].

---

[١] الرجز لخطام المجاشعي، تهذيب اللغة: ١٤٩/١٥، وبلا نسبة في شرح الرضي: ٤٤٦/٤.

[٢] المباحث العربية: ٩٨٩/٢.

[٣] المصدر نفسه: ١٠٠٥/٢.

الفصل الثالث

موارد الجرجاني وشخصيته العلمية..

المبحث الأول

موارد الجرجاني

أولًا: **موارده من العلماء**.

ذكر الجرجاني ستة وأربعين عالمًا من علماء النحو واللُّغة بعضهم معروف ومشهور، والبعض الآخر لم يبقَ إلَّا اسمه بين طيات الكتب، ولم تصل إلينا مصادره ومؤلفاته، وفيما يأتي أسماء العلماء الذين ذكرهم الجرجاني وأخذ منهم مادته العلمية، سأذكر منهم:

١. **سيبويه (ت:١٨٠هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحه في مئة وستة وستين موضعًا، جاء ذكره في شرحه للممنوع من الصرف في الأقوال التي قيلت في كلمة "سراويل" ((إنّه مصروف نكرة؛ لأنّ الصرف هو الأصل، ولا سبب لمنعه؛ لأنّه ليس بجمع والصيغة وحدها سببًا كانت أو شرطًا غير كافية: وهو منقول عن سيبويه))[١].

وفي شرحه للمفعول المطلق حيث ذكر أنَّ هناك مصادر تحذف أفعالها وجوبًا إذ قال: (وعمرَك الله)؛ قال سيبويه: (معناه عمرتُك الله تعميرًا) أي سألتُه تعميرك؛ أي أن يعمرَّك، ثم وضعوا (عمرَك موضع تعميرًا)، وبقي اسم (الله) منصوبًا بـ(سألت) المقدر، و(قعدك الله)، قال سيبويه: (معناه حفظتُك الله) أي سألته أن يكون حفيظَكَ؛ مأخوذ من قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٞ ١٧﴾ [ق:١٧]، أي حافظ))[٢].

٢. **ابن الحاجب (ت:٦٤٦هـ)**: مجمل ما نقله عنه في شرحه مئة وستون موضعًا؛ لأنَّ كافية ابن الحاجب هي مادته التي اعتمد عليها فذكر آراءه وقد يرجح رأيه، أو يخالفه، أو يذكر أشياء غفل عنها ابن الحاجب، أو يرد عليه من ذلك ما جاء بقوله: ((ويرد على

---

[١] المباحث العربية: ١/٧٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٧٦، و١/١٨٢و١٨٨و١٩٢و١٩٥... وغيرها.

المصنف أنَّ الأسماء المتضمنة معاني الحروف؛ نحو (أين ومتى) يجوز أنْ تقع خبر المبتدأ ولم يُجز أنْ تقع خبر (إن) ولم ينبه عليه))[١].

٣. **رضي الدين الاستراباذي (ت:٦٨٦هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحه في ثمانية وسبعين موضعًا، جاء في شرحه عن اسم المفعول: ((واعلم أنَّ الفعل إنْ تعدى بنفسه بني اسم المفعول لمفعوله من غير حرف الجر، وإن تعدى بحرف الجر بُني للجار والمجرور سواء أكان حرف الجر داخلًا على مفعوله؛ نحو: (سرتُ إلى البلد)، فهو مسير له، أو حذف مفعوله وأدخل على غيره نحو: (رميتُ عن القوس)؛ فهو مرميٌّ عنهما تقديره رميتُ السهم عن القوس، ومنه قولهم المفعول به، فإنَّ المفعول حقيقة هو المصدر؛ إي: المفعول الفعل به، قال الاستراباذي: وإنْ لم يتعدّ بحرف الجر فلا يجوز بناء اسم المفعول منه))[٢]، وذكره الجرجاني في رفع المضارع ونصبه في حكم أنّ المشددة حكم المخففة قال: ((وقال الزمخشري :" إنّ الفعل الذي يدخل على "أنّ" المفتوحة مشددة كانت أو مخففة يجب أنْ يشاكلها في التحقيق، وقال المصنف لو قلت " أتمنى أن تقومَ" لكان كالمتضاد؛ لأنّ التمني يدلّ على توقف القيام و "أنّ" تدل على ثبوت خبره وتحققه، قال الاستراباذي: في كلامهم نظر؛ لأنه جاء " وددت أنّك قائم"؛ أي تمنيتُ))[٣].

٤. **الأخفش الأوسط (ت:٢١٥هـ)**: ذكره الجرجاني في ثمانية وأربعين موضعًا من ذلك ما جاء في قوله في الممنوع من الصرف بقوله: ((اختلفوا في اسم لم ينصرف وأحد سببيه الوصف؛ نحو: (أحمرَ وسكران) ثم سمي به نكِّر هل ينصرف بعد التنكير أم لا؟ فالأخفش و المبرد على الأول ويطردان قاعدة: أنَّ كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكِّر

---

[١] المباحث العربية: ١/١٤٦، وينظر بقية المواضع: ١/١٧٥، و١/١٧٦، و١/١٧٩، ١/١٨٥، وغيرها.

[٢] المصدر نفسه: ٢/٦٣٢-٦٣٣.

[٣] المصدر نفسه: ٢/ ٦٩٤-٦٩٥، وينظر بقية المواضع:٧٠١،٧٠٣، و٧١٤، و٧١٥، وغيرها،

صُرِفَ))[١]، وذكره في المبتدأ والخبر في مجيء النكرة الساذجة مبتدأ فالجرجاني نقل قول الأخفش إلى جواز وقوعها مبتدأ إذ قال: ((والصفة الرافعة للظاهر نحو "قائمٌ أخواك" على رأي الأخفش))[٢].

٥. **المبرّد (ت:٢٨٦هـ):** ذكره الجرجاني في أربعين موضعًا، من ذلك ما جاء في شرحه للمبتدأ والخبر في حذف المبتدأ وجوبًا مع " لا سواءٌ" قال الجرجاني: ((هل يحذف المبتدأ وجوبًا؟ قال سيبويه نعم؛ في قولهم " لا سواءٌ" أي هذان لا سواءٌ، لا يجوز اظهار المبتدأ لقيام "لا" مقامه وبعضهم قدّر المبتدأ بعد "لا"؛ أي لا هما سواءٌ، وقال إنّما حذف لدخولها على المعرفة من غير تكريرها، والمبرّد قدّره قبل "لا" وجوّز إظهاره طردًا للباب))[٣]، وفي خبر لـ(لا) التي بمعنى ليس وذكره الخلاف فيها جاء قوله: ((وأمَّا المبرد فلا يجعل (لا) بمعنى ليس"))[٤].

٦. **الفارسي (ت:٣٧٧هـ):** ذكره الجرجاني في سبعة وثلاثين موضعًا، ذكره في شرحه للممنوع من الصرف بقوله: ((ومنه جُمع بضم الجيم وفتح الميم والدليل على عدله أنّه جمع جمعاء "جمعاء" مؤنث أجمع وقياس فعلاء أن يجمع على فعل بسكون العين كـ(حُمُر) في جمع حمراء وحيث جُمِعَ جمعاء على جُمَع بفتح الميم علم أنّه معدول منه، ومنع الفارسي أن يكون من باب " أحمر حمراء"))[٥]، وفي المبتدأ والخبر ووقوع الظرف خبرًا قال: ((إذا وقع الظرف خبرًا اختلف في أنه يقدر بالجملة؛ أي بالفعل أو بالمفرد، فذهب أبو علي وعبد القاهر ومن تبعهما إلى الأول))[٦].

---

[١] المباحث العربية: ١/٨٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٢١، وتنظر بقية المواضع في: ١٣٦، و١٩٨، و ٢٧٩، و٢٨٠، وغيرها.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٣٨.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٥١، وتنظر بقية المواضع في: ١٦٠، و١٩٥، و٢٠٦، و٢١٧، وغيرها.

[٥] المصدر نفسه: ١/٥٦.

[٦] المصدر نفسه: ١/١٢٧، وينظر بقية المواضع: ١٩٦، و٢٣٢، و٢٧٦، وغيرها.

٧. **الخليل (ت:١٧٥هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحهِ اثنين وثلاثين مرةً، ذكره في شرحه للممنوع من الصرف والخلاف في كلمة أحمر قال ((اختلفوا في اسمٍ لم ينصرف وأحد سببيه الوصف؛ نحو" أحمر وسكران" ثمّ سمّي به ثمّ نكّر: هل ينصرف بعد التنكير أم لا؟ فالأخفش والمبرد على الأول ويطردان قاعدة: أنّ كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر صرِفَ. وسيبويه والخليل على الثاني ويطردان قاعدة: أنّ الوصفية الأصلية لا تهمل في منع الصرف))[١]، وذكره في المفعول المطلق في لفظة (حنانيك)؛ من الحنان وهو الرحمة؛ قال الخليل: ((ومعناه كلما كنت في رحمةٍ منك فلتكن موصولًا بأخرى))[٢].

٨. **الفرَّاء (ت:٢٠٧هـ)**: ذكره الجرجاني في اثنين وثلاثين موضعًا، ذكره في التنازع في جواز تنازع الفعلين فقال: ((واعلم أنّ الفرّاء يمنع تنازع العاملين أصلًا ورأسًا؛ لأنَّ مقتضاهما إن كان واحدًا كـ" أعطاني وأكرمني الأميرُ" و "أعطيتُ وأكرمت الأميرَ"، فالفعلان يشتركان في رفع الفاعل ونصب المفعول من غير تنازع وإن اختلف مقتضاهما؛ نحو أعطاني وأكرمتُ الأميرَ، وأعطيتُ وأكرمني الأميرُ"، فهو غير جائز؛ لأنّه يستلزم إمّا حذف الفاعل أو الإضمار قبل الذكر وهما ممتنعان وما استلزم الممتنع فهو ممتنع))[٣] النداء بلام المستغاث بقوله: ((وأَنكر الفرَّاء لام المستغاث به، وزعم أنَّ نحو: (لِزيدَ) أصله: يا آل زيدٍ))[٤].

٩. **الجزولي (ت:٦٠٧هـ)**: ذكره الجرجاني في تسعة عشر موضعًا، جاء في شرحه للتمييز قوله وعبارة الجزولي فيه هكذا ((وما انتصب من التمييز عن تمام الاسم مفرد، وما انتصب منه عن تمام الكلام وجائز أنْ يجيء جميعًا"))[٥]، وجاء في حروف العطف في

---

[١] المباحث العربية: ١/١٧٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٧٤، وينظر: بقية المواضع: ١/١٨٨، و١/١٩٥، ١/١٩٦، وغيرها.

[٣] المصدر نفسه: ١/١٠٠.

[٤] المصدر نفسه: ١/١٩٠، وتنظر بقية المواضع في: ١٩٢، و٢٣١، و٣٦٦، و٤٠٤ وغيرها .

[٥] المصدر نفسه: ١/٢٩٧.

المذاهب التي ذكرها في (لكَنْ) ((قول الجزوليّ إنَّها عاطفة إنْ وليها مفرد مخففة عن المثقلة إنْ وليّها جملة))[١].

١٠. **السيرافي (ت:٣٦٨هـ)**: ذكره الجرجاني في سبعة عشر موضعًا، جاء في قوله عن المنادى إذا كرّر، وجاء بعده ما يصلح أنْ يكون مضافًا إليه لكل منهما فذكر الآراء التي قيلت فيه ثم ذكر ((قول السيرافي: إنَّهُ منادى مفرد معرفة اتبعت حركته حركة الثاني على حد: يا زيدُ بن عمروٍ))[٢]، وذكره في جزم المضارع في إذ ما بقوله: ((قال السيرافي: ولم يذكر "إذ ما" من النحاة غير سيبويه، وقال إنّها حرف غير مركبة))[٣].

١١. **الزمخشري (ت:٥٣٨هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحه في ستة عشر موضعًا، جاء في شرحه للموصولات فذكر تعريف الزمخشري بقوله: ((وقال الزمخشري" الموصول ما لا بدّ له في تمامه اسما من جملة تردفه))[٤]، للظروف: ((وأمَّا الفرق بين (لدى وعند) فقال الزمخشري: إنَّهما وإنْ اشتركا في كونهما ظرفي مكان إلا إنَّكَ تقول: (عندي كذا) لما كان في ملكك حضرك أو غاب عنك، و(لدي كذا) لما لا يتجاوز حضرتك))[٥].

١٢. **الجوهري (ت:٣٩٣هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحه أحد عشر موضعًا، جاء في شرحه عن حروف الإيجاب (أجل، وجير، وإنَّ) إذ قال: ((وحكى الجوهري عن الأخفش: أنَّ نعم أحسن من أجل في الاستفهام، وأجل أحسن من نعم في الخبر... وحكى الجوهري (جيرَ لأفعلنّ)؛ بمعنى حقًا لأفعلن))[٦].

---

[١] المباحث العربية: ٩٦١/٢، وينظر بقية المواضع : ٧٦٤/٢، و٧٩٦/٢، وغيرها.

[٢] المصدر نفسه: ٢٠٧/١.

[٣] المصدر نفسه: ٧٣٤/٢، وينظر بقية المواضع: ٧٤٨/٢، و ٨٠٧، و٨١٠، وغيرها.

[٤] المصدر نفسه: ٤٧١/١.

[٥] المصدر نفسه: ٥٤٤/١، وينظر بقية المواضع في ٦٦٩، و٦٩٤، و٧٢٠، وغيرها.

[٦] المصدر نفسه: ٩٧٠/٢، وينظر بقية المواضع: ٧٧٨/٢، و٩٧١/٢، وغيرها.

١٣. **المازني (ت:٢٤٩هـ)**: ذكره الجرجاني في عشرة مواضع، ذكره في الممنوع من الصرف في صرف كلمة" أربع" بقوله: ((وسأل المازني الأخفش عن "أربع" في: " مررتُ بنسوةٍ أربعٍ" أتصرفه؟ فقال: نعم. قال لِمَ؟ قال لأنّه اسم في الاصل والوصفية عارضة فيه. فقال له المازني: فاحكُم للأحمر بحكم الوصف وإن سمّيت به؛ لأنَّ الأصل فيه صفة. فلم يأتِ الأخفش بمَقنَعٍ))[١].

وعن تنوين المنادى المبني هل ينوّن مضمومًا أم منصوبًا قال: ((ذهب الخليل وسيبويه والمازني إلى الأول محتجين ببقاء سبب البناء، وبقول الشاعر[٢]:

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ))[٣].

١٤. **الزجاج (ت:٣١١هـ)**: ذكره الجرجاني في عشرة مواضع من شرحه، جاء ذكره في شرحه للمفعول له بقوله: ((والزجاج لم يجعل للمفعول له بابًا ويجعله من أنواع المصادر))[٤]، وشرحه للحال في قولهم: (مررت به وحدَه) قال: ((قال الزجاجُ هو حالٌ عن الفاعل لا غير؛ لأنَّهُ مصدر، والمصدر لا يقع إلا حالًا عن الفاعل))[٥].

١٥. **ابن جني (ت:٣٩٢هـ)**: ذكره في عشرة مواضع، منها ما جاء في باب الفاعل وذكره للعوارض التي توجب تأخير الفاعل إذ قال: ((كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴿١٢٤﴾﴾[البقرة:١٢٤]، وقوله تعالى: ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا ﴿١٥٨﴾﴾[الأنعام:١٥٨]؛ لأنَّهُ لو قدّم الفاعل لزم عود الضمير إلى غير المذكور لا لفظًا ولا رتبةً، وقد تقدّم أنَّ الأخفش

---

[١] المباحث العربية: ١/٨٠.

[٢] البيت للأحوص الأنصاري، ينظر: ديوانه/١٨٩.

[٣] المباحث العربية: ١/١٨٨، وتنظر بقية المواضع في: ٢١٧، و٣٠٥، و٣١٤، وغيرها.

[٤] المصدر نفسه: ١/٢٥٤.

[٥] المصدر نفسه: ١/٢٧٥، وينظر بقية المواضع ٤٤٥، و٤٨٣، و٥٤٤، و٦٦٩، وغيرها.

يجوّزها متمسكًا بالنقل واختاره ابن جني))[١].

١٦. **ابن السّراج (ت:٣١٦)**: ذكره الجرجاني في تسعة مواضع، من ذلك ما جاء في المفعول المطلق وذكره لأنواعه بقوله: ((ألّا يكون من لفظ الفعل بل باسم خاص؛ نحو: (رجع القهقري، واشتمل الصماء، وقعد القرفصاء، ومشى الخطري)، وفيه خلاف...، وقال أبو العباس وابن السّراج: أنَّهما صفات لمصدر محذوف؛ أي رجع رجوع القهقهري، واشتمل الاشتمالة الصمّاء))[٢]، وذكره في أفعال المدح والذم في مذاهب "حبذا" قال: ((ما ذهب اليه المبرد وابن السراج أنّه مركب من "حب وذا" وغلب جانب الاسمية لقوة الاسم وصار مبتدأ والمخصوص خبره))[٣].

١٧. **يونس بن حبيب (ت:٢٠٤هـ)**: ذكره الجرجاني في سبعة مواضع، جاء شرحه عن توابع المنادى المبني وهو المفرد المعرفة الذي يجوز في اعرابه وجهان: وهما الرفع حملًا على لفظ المنادى، أو النصب حملًا على محله، وهو التأكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالمعرّف بـ"ال" ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ ۞ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴿١٠﴾ ﴾ [سبأ:١٠]، و(الطيرُ)[٤] قال الجرجاني: ((واختلف في الاختيار في هذا الأخير، فالخليل وسيبويه يختاران الرفع نظرًا إلى كونه مقصودًا وكان يجب رفعه كغير المعرّف باللام فلا أقل من كونه مختارًا، وأبو عمرو ويونس يختاران النصب نظرًا إلى ممانعة اللام حرف النداء))[٥]، وذكره في جواز الحاق علامة الندبة بالصفة، إذ قال: ((منع منه سيبويه والخليل، ونقل سيبويه عن يونس جواز "الشَّامِيَّتيْناه"))[٦].

---

[١] المباحث العربية: ٨٩/١.

[٢] المصدر نفسه: ١٥٩/١.

[٣] المصدر نفسه: ٨٤٦/٢، وبقية المواضع: ٨٥٦، و٨٧٩، و٨٨١، وغيرها.

[٤] ينظر: المصدر نفسه: ١٩٤/١.

[٥] المصدر نفسه: ١٩٥/١.

[٦] المصدر نفسه:٢٢٢/١، وتنظر بقية المواضع:٢٤٥، و٣٥٠،و٢/ ٣٦٠و٩٣١ وغيرها.

١٨. **ابن جعفر "من علماء القرن السابع الهجري"**: ذكره الجرجاني في ستة مواضع، من ذلك ما جاء في قوله في باب المفعول المطلق (وسعديك) مأخوذ من الإسعاد وهو المساعدة، وإذا خوطب به الله تعالى أريد الإطاعة على وجه الاستعارة؛ أي: أطعتُك طاعة بعد طاعة، وقال ابن جعفر: ((ويكون بمعنى أسعدنا))[١].

١٩. **الرمّاني (ت:٣٨٦هـ)**: ذكره الجرجاني في شرحه أربع مرات، ذكره الجرجاني في اسم لا النافية للجنس الذي يأتي نكرة وفتحته فتحة اعراب أم فتحة بناء فقال: ((وذهب أبو إسحاق وأبو سعيد والرّماني إلى أنّها معربة وفتحُها نصبٌ))[٢] جاء في شرحه لاسم الفاعل المحلى بـ أل وهل يعمل؟ فقال: ((وأما مع اللام فقال الأكثرون بعدم اشتراطه في العمل.... لكنّ الفارسي في "كتاب الشعر" والرّماني قالا: اسم الفاعل المعرّف باللام لا يعمل إلاّ إذا كان بمعنى الماضي ولم يوجد عاملًا في الحال والاستقبال))[٣].

٢٠. **ابن الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)**: أبو بكر محمد القاسم الكوفي، ذكره الجرجاني في ثلاثة مواضع من شرحه، إذ ذكر قوله في أصل مهما حيث قال: ((ومثال مهما قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الأعراف:١٣٢]، واختلف فيها....وقال ابن الأنباري أصلها (من من) والثانية تأكيد؛ فأبدل من نون الأولى هاءً))[٤].

٢١. **عيسى بن عمر الثقفي (ت:١٤٩هـ)**: ذكره الجرجاني في موضعين، ذكره في المنادى المبني إذا اضطر شاعر أنْ ينونه، هل ينونه مضمومًا أو منصوبًا، قال: ((وذهب عيسى بن عمرو، وأبو عمرو، ويونس إلى الثاني محتجين بأنَّ التنوين ينافي البناء

---

[١] المباحث العربية: ١/١٧٤.

[٢] المصدر نفسه: ١/٣٣٧.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٦٢٠، وينظر بقية المواضع: ٦٦٦، و٨٦٥.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٧٣٣، وينظر: بقية المواضع: ٩١٩، و٩٥٩.

فيجب الحكم برده إلى أصل الإعراب وهو النصب، ويقول الشاعر[١]:

ضـــرَبَتْ صـــدرها إلـــيَّ وقالـــتْ يـــا عَـــدِيًّا لقـــد وَقَتْـــكَ الأواقـــي

الشاهد فيه: (يا عديًا) نوّن المنادى على رأي عيسى بن عمر، وأبو عمرو، ويونس))[٢].

٢٢. **قطرب (ت:٢٠٦هـ)**: ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في شرحه لأنَّ وأخواتها في الخلاف لعّل بقوله: ((واختلفوا في (لعّل) الواقعة في كلام الله تعالى، فقال أبو علي وقطرب: معناها التعليل، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩ ﴿٧٧﴾﴾[الحج:٧٧]؛ لتُرحموا))[٣]، وفي شرحه للغات التي وردت في "إمّا" ذكره بقوله: ((وروى **قطرب** "أمَّا" بفتح الهمزة))[٤].

٢٣. **ثعلب (ت:٢٩١هـ)**: ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في شرحه لاسم العدد الذي ينون وينصب ما بعده قال فيه: ((وهل يجوز أنْ ينون وينصب ما بعده نحو (ثالث ثلاثة)؛ كما يقال: (ضاربٌ زيدًا، وحسنٌ وجهًا)؟ جوّزه ثعلب))[٥]، وأورد ذكره في حروف العطف في معنى الواو العاطفة ((أما الواو فإفادتها مطلق الجمع في الحكم مذهب المحققين من نحاة البصرة والكوفة، ونقل عن الفرّاء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبعض الاصوليين أنّها تفيد الترتيب))[٦].

---

[١] البيت للمهلهل بن ربيعة، ينظر: خزانة الأدب: ١٦٥/٢.

[٢] المباحث العربية: ١٨٨/١.

[٣] المصدر نفسه: ٩٣٢/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٩٣٥/٢.

[٥] المصدر نفسه: ٥٧٤/٢.

[٦] المصدر نفسه: ٩٣٧/٢.

٢٤. **ابن كيسان (ت:٢٩٩هـ):** ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، ومن ذلك ما جاء في تقديم خبر (كان وأخواتها) عليها بقوله: ((ما يمتنع ذلك فيه وهو ما في أوّله (ما) خلافًا لابن كيسان))[١].

٢٥. **الزجاجي (ت:٣٣٧هـ):** ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في إعراب (مذ، ومنذ) قوله: ((وأمَّا إعرابهما فقال الأكثرون منهم: إنَّهما مرفوعان بالابتداء وما بعدهما خبرهما، وقال الزجاجي بعكسه: أي إنَّ ما بعدهما مبتدأ وهما خبران))[٢].

٢٦. **ابن دُرُستويه (ت:٣٤٧هـ):** ذكره في موضعين من شرحه، وذلك في شرحه لفعل التعجب وذكره الخلاف في "ما" التعجبية، فقال: ((وقال الفرّاء وابن دُرستويه: " ما " استفهامية مبتدأ وما بعدها خبره))[٣] لحروف العطف بقوله: ((أمَّا الواو فإفادتها مطلق الجمع في الحكم مذهب المحققين من نحاة البصرة والكوفة، ونقل عن الفرّاء، والكسائي، وثعلب، والرّبعي، وابن دُرُستويه، وبعض الأصوليين أنَّها تفيد الترتيب))[٤].

٢٧. **ابن بابشاذ (ت:٤٥٤هـ):** ذكره الجرجاني في موضعين من ذلك ما ذكره في صيغ المبالغة بقوله: ((إنَّ أبنية مبالغة اسم الفاعل مثل اسم الفاعل المعرف باللام في إطلاق العمل؛ قال البصريون إنَّما تعمل أبنية المبالغة مطلقًا لجبر المبالغة ما فاته من الشبه اللفظي ولم يفرّق ابن بابشاذ بينها وبين اسم الفاعل في اشتراط الزمانين في الإعمال))[٥]. وذكره في الصفة المشبهة التي تجرّد عن اللام وتضاف إلى معمولها المضاف إلى ضمير صاحبها نحو "زيدٌ حسنُ وجهه " بقوله: ((سيبويه والبصريون

---

[١] المباحث العربية: ٨١٤/٢، و ٨٣٣.

[٢] المصدر نفسه: ٥٤١/١، وينظر: ٩٤٢/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٨٣٤/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٩٣٧/٢.

[٥] المصدر نفسه: ٦٢٢/٢.

جوزوها في ضرورة الشعر، والكوفيون في السعة ومنعها المبرّد، واحتج ابن بابشاذ على امتناعها بأنّه اضافة الشيء الى نفسه))[١].

٢٨. **ابن خروف (ت:٦١٠هـ):** ذكره الجرجاني مرتين في شرحه، من ذلك ما ذكره في الخلاف على صيغة فعل التعجب ما أفعله، فبعد أنْ ذكر الآراء ذكر ((وقال الأخفش، والفرّاء، والزمخشري، وابن خروف: إنَّ (أحسِنْ) أمرٌ في الأصل لكل أحد بأنْ يجعل زيدًا حسنًا؛ أي يصفه بالحسن، والباء مزيدة في المفعول مثل قوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة:١٩٥][٢]، وذكره في أفعال المدح والذم في الخلاف في اعراب جملة المدح أو الذم فقال: ((أنّهم اختلفوا في اعراب هذه الجملة؛ فقيل: المخصوص بالمدح مبتدأ وفعل المدح أو الذم مع فاعله خبره قّدم عليه لتضمنه معنى الانشاء، وقيل: بل المخصوص خبر المبتدأ محذوف؛ أي نعم الرجل هو زيدٌ، وقال ابن خروف وحكاه أيضًا الأندلسي عن سيبويه واختاره الاستراباذي: أنّه لا يجوز إلا الوجه الاول لدخول عوامل المبتدأ والخبر عليها))[٣].

٢٩. **أبو البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ):** ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، من ذلك ما جاء في الفعل اللازم والمتعدي إذ قال: ((إذا رأيت حرف الجر يثبت تارةً ويُحذف أخرى على حدٍ واحد بالنسبة إلى مفعول واحد فاحكم بأنّه متعدٍ والحرف زائدٌ، نحو" شكرتُه وشكرت له، ونصحتُه ونصحتُ له، وكلتُه وكِلت له، و وزنته ووزنت له" ولم يصب من جعل مثله متعديًا ولازمًا سواءٌ كان في لغة واحدة؛ كقول بعضهم، أو في لغتين كقول أبي البقاء))[٤] وفي باب كان الزائدة جاء قوله: ((إنَّها لا تزاد ولا تجرّد عن الحدث إلا ماضيًا في حشو الكلام، وجوّز أبو البقاء زيادة المضارع محتجًا بقول حسان:

---

[١] المباحث العربية: ٦٤١/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٨٣٥/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٨٤٥/٢.

[٤] المصدر نفسه: ٧٧٨/٢

كـــأَن سَـــبِيئَةً مـــن بَيْـــتِ رَأْسٍ يَكـــونُ مِزاجَهـــا عَسَـــلٌ ومَـــاءُ[١]

على رواية رفع الجزأين))[٢].

٣٠. **ابن معطٍ (ت:٦٢٨هـ):** ذكره الجرجاني في موضعين في تقديم خبر (كان وأخواتها) على أسمها إذ قال: ((جميع باب (كان) يجوز تقديم أخبارها على أسمائها بلا خلاف نحو (كان قائمًا زيدٌ) وما ذكره ابن معطٍ من امتناعه في خبر (ما دام) فهو منفرد به))[٣].

٣١. **الأخفش الكبير (ت: ١٧٧هـ):** ذكره الجرجاني في موضع واحد فقط من شرحه وذلك ما جاء عن قوله في حروف التنبيه إذ قال: ((ومذهب الخليل أنَّ (ها) في جميع ذلك أصلها الاتصال باسم الإشارة ويدل عليه ما حكاه أبو الخطاب عمَّن يُوثق به (هذا أنا لم أفعل، وأنا هذا أفعل) في موضع ها أنا ذا أفعلُ))[٤].

٣٢. **ابن السكيت (ت:٢٤٣هـ):** ذكره في موضع واحد بقوله في أسماء الأفعال ((وأمَّا تعديها فقولهم: (هَلُمَّ زيدًا)، أي: هاته، قال ابن السكيت إذا قيل لك (هَلُمَّ إلى كذا) تقول لا أهلُمَّ، وإذا قيل (هلمّ كذا) تقول: (لا أهلُمّه)؛ إي لا أعطيكه))[٥].

٣٣. **الأخفش الصغير (ت:٣١٥هـ):** ذكره الجرجاني في موضع واحد في شرحه وذلك ما جاء في شرحه عن الفعل اللازم بقوله: ((يجوز أن يحذف حرف الجرّ عن (أنْ، وأنَّ) قياسًا لاستطالتهما بصلتهما، والأخفش الصغير جوّز حذف الجار قياسًا في غير هذهِ الصورة إذا دلت قرينة على تعيّنه))[٦].

---

[١] ديوانه: ١/١٧.

[٢] المباحث العربية: ٢/٨٠٨.

[٣] المصدر نفسه: ٢/٨١٣-٨١٤، و٩٢٢.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٩٦٥.

[٥] المصدر نفسه: ١/٥٠٠.

[٦] المصدر نفسه: ٢/٧٨٢.

٣٤. **أبو الحسين الفارسي "ابن أخت أبي علي الفارسي وشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت٤٢١هـ)**: ذكره الجرجاني مرة واحدة ولم يذكر اسمه بصريح العبارة وإنّما ذكر عبد القاهر نقله عن شيخه وقد قصد به أبو الحسين الفارسي بقولهِ في الممنوع من الصرف في الخلاف لكلمة (سراويل) قال: ((غير مصروف؛ لتقدير الجمع؛ لأنَّهُ وجد غير مصروف فاحتيج إلى تقدير سببه لئلا تختل القاعدة كما قلنا في العدل وهذا المذهب نقله عبد القاهر عن شيخه))[١].

٣٥. **ابن يعيش (ت:٦٤٣هـ)**: ذكره في موضع واحد، ذكره الجرجاني في اسم التفضيل بقوله: ((ويجوز أيضًا المطابقة نظرًا إلى زوال المانع المذكور في المقرون بـ(من)؛ فتقول: (زيدٌ اعلم العشرة، والزيدان أعلما العشرة، والزيدون أعلموا العشرة، وهند عُلمى العشرة، والهندان علميا العشرة، والهنداتُ عُلُمُ العشرة)، هذا هو مذهب الأكثرين، وقال ابن الدهان، وابن السّراج، وابن يعيش: يجب الإفراد والتذكير مطلقًا في هذهِ الإضافة نظرًا إلى العلة المذكورة))[٢].

٣٦. **ابن الدهان (ت:٦٥٧هـ)**: ذكره الجرجاني في موضعٍ واحد في اسم التفضيل بقوله: ((ويجوز أيضًا المطابقة نظرًا إلى زوال المانع المذكور في المقرون بـ(من)؛ فتقول: (زيدٌ اعلم العشرة، والزيدان أعلما العشرة، والزيدون أعلموا العشرة، وهند عُلمى العشرة، والهندان علميا العشرة، والهنداتُ عُلُمُ العشرة)، هذا هو مذهب الأكثرين، وقال ابن الدهان، وابن السّراج، وابن يعيش: يجب الإفراد والتذكير مطلقًا في هذهِ الإضافة نظرًا إلى العلة المذكورة))[٣].

---

[١] المباحث العربية: ٦٩/١.

[٢] المصدر نفسه: ٦٥٨/٢.

[٣] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

٣٧. **ركن الدين الاستراباذي (ت:٧١٥هـ):** ذكره الجرجاني في موضعٍ واحدٍ من شرحه، جاء في شرحه للمعرب من الأسماء في تعريفه للاسم المركب قوله: ((وقال السيد الفاضل ركن الدين الاستراباذي (رحمه الله) في شرحه الكبير: إنّ المراد بالتركيب هنا التركيب الإسنادي))[١].

ثانياً: **موارده من الكتب**.

ذكر الجرجاني أحد عشر كتابًا نحويًا، بعض هذهِ الكتب حققت ووصلت إلينا، والبعض الآخر منها مفقود ولم يصل إلينا، وقد نجده يصرح باسم المؤلف وتارة ينقل منهم دون الإشارة إليهم، وفيما يأتي أهم الكتب التي وردت في متن كتابه بترتيب ألف بائي وعدد المرات التي ورد ذكرها في كتابه:

١. **الإيضاح:** لأبي علي الفارسي ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في شرحه لـ(ربّ) ((وتلحقها (ما) والأكثر أنَّها تكون كافة لا محل لها من الإعراب تدخل على الجملة الفعلية فقط عند سيبويه، وفعلها ماضٍ عند ابن السرّاج، وأبي علي في "الإيضاح"))[٢].

٢. **تصريف ابن الحاجب (الشافية):** ذكره الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في شرحه للجموع ((الجمع على ضربين: صحيح ومُكسَّر، والمكسَّرُ يأتي إجمالهُ، وتفصيلهُ ذكر في (تصريفه)؛ إذ هو من مسائل علم التصريف))[٣].

٣. **الشرح الكبير لركن الدين الاستراباذي:** ذكره مرة واحدة في شرحه، ففي باب المعرب من الأسماء: ((وقال الفاضل ركن الدين الاستراباذيّ (رحمه الله) في شرحه الكبير))[٤].

---

[١] المباحث العربية: ٢١/١.

[٢] المصدر نفسه: ٨٨٤/٢ وينظر: ٨٨٥.

[٣] المصدر نفسه: ٥٩٤/٢. وينظر: ٦٠٣.

[٤] المصدر نفسه: ٢١/١.

٤. **شرح الكافية لابن الحاجب:** ذكره الجرجاني في خمسة عشر موضعًا من شرحه، جاء في شرحه للمعرب من الأسماء في تعريف الإعراب قال: ((الإعراب هو أنْ يختلف آخر الاسم والمضارع مع (أنْ) في تقدير المصدر، وقول المصنف أجود وبينه في شرحه))[١].

٥. **شرح المفصل لابن الحاجب:** ذكره الجرجاني في ستة مواضع، جاء في شرحه لباب المفعول به في تقديم المفعول به على فعله قال: ((أن يجوز، ذلك إذا خلا من أسباب الوجوب والامتناع؛ نحو: (زيدًا ضربتُ)، وهل يفيد الحصر؟ قيل: نعم، ومنع منه المصنف في أول شرح المفصل متمسكًا بأن لا دليل عليه))[٢].

٦. **الكتاب لسيبويه:** ذكره ثلاث مرات في شرحه، جاء في شرحه للعطف بقوله: ((وما مثّله سيبويه في (كتابه) وهو زيدٌ قام وعمرًا أكرمتُهُ مؤول بالحذف؛ أي أكرمتُهُ بأمره أو عبده وما يشبه ذلك))[٣].

٧. **كتاب الشعر لأبي علي الفارسي:** ذكره مرة واحدة في شرحه، جاء في شرحه لاسم الفاعل ((لكنّ الفارسيّ في كتابه (كتاب الشعر) والرّماني قالا: اسم الفاعل المعرّف باللام لا يعمل إلّا إذا كان معنى الماضي ولم يوجد عاملًا بمعنى الحال والاستقبال))[٤].

٨. **المفصل للزمخشري:** ذكره الجرجاني مرتين في شرحه، جاء في شرحه لباب الإخبار بالموصول ((أنَّ الجمع بين الإخبار بهذا الضمير وبين جعل النسبة الفاعلية خبر المبتدأ مما يتنافيان، وهذا سبب امتناع الإخبار عن هذا الضمير ما ذكره، وهذا السهو قلّد

---

[١] المباحث العربية: ١/٢٤، وينظر:٢٥، و٦٦، و١٠٩، وغيرها.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٧٩، وينظر:٢٦٦، و٢٨٠، وغيرها.

[٣] المصدر نفسه: ١/٤٠٢.

[٤] المصدر نفسه: ٢/٦٢٠.

المصنّف فيه الزمخشري فيما أظنّه؛ لأنَّهُ ذكره أيضًا في "مفصله"))[١].

٩. **المقدمة الجزولية:** ذكرها الجرجاني في موضعين من شرحه، جاء في شرحه لباب ظنّ وأخواتها في الإلغاء والتعليق للمفعولين الآخرين من باب (أعلمتُ) ((وفي بعض "نسخ الجزولي" الجواز إذا بني للمفعول والمنع إذا بُني للفاعل))[٢].

وهناك كتب اخرى للجرجاني ذكرها في شرحه لكنها مفقودة ولم تصل الينا هي:

- **البديع في النحو للجرجاني:** ذكره في أربعة عشر موضعًا، جاء قوله في ردّه على تعريف الكلام لابن الحاجب قال: ((فإذًا الحق في حد الكلام ما ذكرناه في البديع وهو" أنّه لفظ أفاد نسبة غير فضلة بالوضع))[٣]، في هذا التعريف يستدرك الجرجاني على تعريف ابن الحاجب للكلام لكنَّ الكتاب مفقود ولم يصل إلينا، وجاء ذكره في تعريف المعرب بقوله: ((والأولى في حد مطلق المعرب ما قلته في البديع وهو المعرب كلمةٌ ذات معنى يقتضيه العامل ولم يناسب مبنيّ الأصل))[٤].
- **شرح الألفية للجرجاني:** ذكره مرة واحدة في الممنوع من الصرف بعد ذكره للأسباب التي تمنع الاسم من الصرف أحال اليه بقوله: ((ولِيَ في لميّة تأثير هذه الأسباب في منع الصرف كلام في "سرائر العربية" وشرح الألفية" و"البديع وشرحه"))[٥].
- **شرح البديع للجرجاني:** ذكره في تسعة مواضع، ذكره في الاستثناء في شرحه لأقسام الاستثناء بقوله: ((وفي الناصب أقوال ذكرتها في "شرح البديع" وزيّفتها))[٦]، وجاء ذكره في أسماء العدد بقوله: ((إنّها موضوعة كوضع الأسماء المشتقة، ولا بدّ لها من الدلالة

---

[١] المباحث العربية: ٤٨٣/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٧٩٤/٢.

[٣] المصدر نفسه: ١٤/١.

[٤] المصدر نفسه: ٢٢/١، وينظر بقية المواضع:٢٥، و٤٢، و٩٦، وغيرها.

[٥] المصدر نفسه: ٤٢/١.

[٦] المصدر نفسه: ٣١١/١.

على الذات وإن لم تكن مقصودة في أصل الوضع، ولذلك توصف بها ولا توصف بالمفردات إلا ولها دلالة على الذوات، وبينت ذلك في "شرح البديع"))[١].

طريقته في النقل عن الكتب:

١. النقل المباشر:

يعدُّ النقل المباشر سمة بارز تميز بها الجرجاني في نقله لأقوال العلماء وآرائهم وكما جاء في مصادرهم ومصنفاتهم من ذلك ما ذكره في المفعول المطلق وهو ألّا يكون من لفظ الفعل باسم خاص؛ نحو: "رجع القهقري"، فنقل الخلاف فيه، وذكر قول سيبويه بقوله ((قال: سيبويه: إنَّهُ منصوب بالفعل الملفوظ))[٢].

وجاء في شرحهِ للحال إذ نقل قول المبرّد: ((قال المبرّد إذا قلت: (مررت به وحدَه) يجوز أنْ يكون حالًا من الفاعل بمعنى: أفردته بمروري، ويجوز أنْ يكون من المفعول بتقدير: منفردًا في مكانه))[٣].

وذكر في باب (ظنَّ وأخواتها) و(وعدّ وجعل) بمعنى (ظنّ)؛ ((قال الاستراباذي لا يستعملان إلا فيما يطابق؛ نحو: كنتُ أعُدّه فقيرًا، وقال تعالى: ﴿ وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًاۚ ١٩﴾ [الزخرف:١٩]))[٤].

وذكر في "إنّ وأخواتها" في أصل "كأنّ" قول الزجاج بعد ذكره قول سيبويه الذي جعل كأنّ للتشبيه مطلقًا، إذ قال: ((وقال الزجاج هذا إذا كان خبرها جامدًا، وأما إذا كان مشتقًا فمعناها الشك كقولك: "كأنك قائم" أي: أنا شاك في نومك"))[٥].

---

[١] المباحث العربية: ٥٦١/٢، وبقية المواضع في: ٥٦٣، و٥٧٩، ٧٧٦، وغيرها.

[٢] المباحث العربية: ١٥٩/١، وينظر: الكتاب: ٣٥/١.

[٣] المباحث العربية: ٢٧٥/١، وينظر: المقتضب: ٢٣٩/٣.

[٤] المباحث العربية: ٧٨٨/٢، وشرح الرضي: ١٥١/٤.

[٥] المباحث العربية: ٩٢٦/٢-٩٢٧، وينظر: التذييل والتكميل: ١٥/٥.

٢. النقل غير المباشر:

وقد نجد في بعض الأحيان أنَّ الجرجاني نقل بطريقة غير مباشرة عن العلماء، فهو ينقل عنهم عن طريق مصنفات ومؤلفات غيرهم، من ذلك ما نقله عن الأصمعي في توابع المنادى: ((قال الأصمعي: لم أجد موصوفًا في أشعار العرب))[١].

وجاء في باب الإخبار بالموصول في قوله: (ماذا صنعت) فذكر ((أن تجعل "ماذا بكمالها بمعنى: أي شيء، وحينئذٍ يجوز فيه وجهان: الأول: أنْ يُجعل مبتدأ و(صنعت) خبره، والعائد محذوف، والثاني: أنْ يُجعل منصوبًا بـ(صنعت) مقدمًا عليه لتضمنه الاستفهام، ولذلك جاء في جوابه وجهان؛ الرفع والنصب نظرًا إلى التقديرين، قال الله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ ﴿٢١٩﴾﴾[البقرة:٢١٩]، قرأ أبو عمر بالرفع والباقون بالنصب))[٢].

وذكر في باب ظنَّ وأخواتها: ((قال الفرّاء: يجوز إقامة الضمير أو اسم الإشارة مقام مفعولي (ظننتُ)، نحو: (ظننتهُ أو ظننتُ ذاك)، لمن قال: أظنّ زيدًا قائمًا))[٣]، فالجرجاني لم ينقل عن الأصمعي وأبي عمرو والفرّاء مباشرةً، وإنما نقلها عن طريق مصنفات غيرهم.

٣. النقل بالمعنى:

يذكر الجرجاني نقلًا على جهة المعنى إذ نقل في الممنوع من الصرف عن سيبويه جاء فيه: ((قال صاحب الكتاب إنَّ منع صرفه للعدل والوصفية الأصلية، ويؤيده قولهم: (بهيمة جمعاء) للسائمة السليمة عن العامة؛ أي جامعة للكمال البهيمي، والمعتبر هي الوصفية الأصلية))[٤].

---

[١] المباحث العربية: ١/١٩٦، وينظر: الأصول في النحو: ١/٣٧١.

[٢] المباحث العربية: ١/٤٩٤، وينظر: السبعة في القراءات: ١٨٢.

[٣] المباحث العربية: ٢/٧٩٠، والأصول في النحو: ٢/٣٤٠.

[٤] المباحث العربية: ١/٥٧، وينظر: الكتاب: ٣/٢٢٤.

ومما نقله على جهة المعنى في باب التوكيد ((وذكر عبد القاهر وجهًا آخر وهو أنَّهُ: لو أكِّدَ ضمير الغائب المستكن قبل تأكيد بالمنفصل لاشتبه بالفاعل؛ نحو: ضربَ نفسه، فأكَّدَ بالمنفصل أولًا ليزول الالتباس ثم طردَوا الباب في المتكلم والمخاطب))[١].

ومما نقله في باب حروف الجر في (ربّ) قال: ((وتلحقها (ما) والأكثر أنها تكون كافة لا محل لها من الإعراب تدخل على الجملة الفعلية فقط عند سيبويه))[٢].

ومما نقله عن جهة المعنى هو ذكره للنص ثم يشير إلى العالم الذي أخذ منه من ذلك ما جاء في شرحه للحال ((ومنها قولهم: (فعل ذلك جهده)؛ أي يجتهد اجتهاده، و(عوده) أي يعود عوده؛ أي مرةً بعد أخرى وهذا مذهب الفارسي))[٣].

ومنهُ أيضًا في حروف التنبيه: ((وأمَّا إلا وأمَّا اللتان للعرض فمختصتان بالفعل مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي؛ كذا قاله الأندلسيّ))[٤].

قد يشير إلى العالم ثم يذكر النص من ذلك ما جاء في الممنوع من الصرف ((قال الفارسي: إنَّما يؤثر الجمع إذا كان على هذهِ الصيغة؛ لأنَّهُ لا يأتي على وزنه واحد))[٥].

وأيضًا: ((وقال الزمخشري: الموصول لا بدّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفه))[٦].

٤. النقل المجهول:

وفيه ينقل الجرجاني ولم ينسبه لعالم أو مذهب فقط يقول قالوا او قولهم،من ذلك ما جاء في باب الحال ((وأمَّا قولهم: (جاءوا قضّهم بقضيضهم) فهو أشبه بالتأكيد؛ إذ معناه: جاءوا

---

[١] المباحث العربية: ١/٤١٤-٤١٥، وينظر: المقتصد: ٢/٨٩٧.

[٢] المباحث العربية: ٢/٨٨٤، وينظر: الكتاب: ٣/١١٥.

[٣] المباحث العربية: ١/٢٧٦، وينظر: الإيضاح: ٢٠٠.

[٤] المباحث العربية: ٢/٩٦٤.

[٥] المباحث العربية: ١/٦٦، وينظر: الإيضاح: ٣٠٣.

[٦] المباحث العربية: ١/٤٧١، والمفصل: ١٨٣.

بأجمعهم))[١].

وجاء في شرحه للظروف قوله: ((ويقال: (ما منعني من إهانة زيد غير أنَّهُ عالمٌ) بفتح (غير)، وإنَّما اشترطوا أنْ يكون معهما (أنْ، وأنَّ، وما)؛ لأنَّ الأسماء غير أسماء الزمان تمتنع إضافتها إلى الفعل، وهذهِ الأحرف لكونها جاعلة للفعل في تقدير المصدر تهيء الفعل لإضافة الاسم إليه))[٢].

.

---

[١] المباحث العربية: ٢٧٦/١.

[٢] المصدر نفسه: ٥٤٧/١.

المبحث الثاني

شخصيته العلمية

توطئة:

لشخصية الجرجاني العلمية أثر واضح فيه فقد حرص على تصحيح وتوضيح وكشف مفاهيم كثيرة فنراه يعلل تارة ويحلل تارة أخرى، ويوضّح ويصوّب أو يوجّه ما يحتاج من تصويب سواء في كلام ابن الحاجب أم غيره من النحاة، فيقدم الدليل بالشاهد ليدمغ حجته، وهذا يدل على امكانيته العلمية وقوة شخصيته النحوية، والعقلية الفطنة التي يمتلكها، وننوه هنا الى أنّ استدراكاته ورددوه واعتراضاته لم تكن بقصد الإساءة الى أحدٍ من النحاة وإنّما جاءت ليبيّن ويشرح ويفصّل المسألة ليظهرها بأبهى صورة، وكانت لمسيرته العلمية التي خاضها بين كتب العلم والعلماء كفيلة بأنْ تجعلَ له المكانة العلمية التي رأيناها، من خلال المؤلفات التي قدّمها لطلبة العلم فيما بعده (وإن لم تكن ذات شهرة وصدرت حديثًا ككتابه هذا)، فمن الطبيعي أن نجده يعارض رأيًا، أو يوافقه، أو يبدي رأيه في مسألة ما، ويمكن أن نوضح المظاهر التي تمثلت في شخصية الجرجاني النحوية:

أولًا: **استدراكاته**.

الاستدراك: عرّفه الشريف الجرجاني بأنّه: ((رفع توهم تولّد من كلام سابق))[١]، أو ((هو دفع توهم يتولّد من الكلام المتقدّم دفعا شبيها بالاستثناء))[٢]، أو ((هو تعقيب الكلام بإزالة بعض الخواطر والأوهام التي ترد على الذهن بسببه))[٣].

---

[١] التعريفات: ٢٥.

[٢] الكليات: ١١٥.

[٣] النحو الوافي: ٦١٦/٣.

مما سبق يتبين لنا أنّ الاستدراك هو اضافة أو زيادة الى المسألة النحوية المسبوق اليها لعدم علم المصنف بها أو لأنه غفل عنها، وهو إمّا تصويب خطأ أو إكمال نقص أو توسيع للمفهوم لتقريب المسألة وتوضيحها للقارئ.

ولم تخرج استدراكات الجرجاني عما ذكرنا، فقد كان يستدرك على مسألة أو يزيد عليها، ولم تكن استدراكات الجرجاني على ابن الحاجب فقط، إنّما استدرك على غيره من النحاة، فالجرجاني لم يقتصر على النقل بل كان يستدرك ويحكم ويقوّم، ومما جاء من استدراكات الجرجاني في كتابه وجاءت مرتبة بترتيب الكتاب:

ففي باب (المعرب) بالحروف أنَّ ابن الحاجب جعل لإعراب الأسماء الخمسة بالحروف شرطين هما[١]:

١. أنْ تكون مضافة نحو: (هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك).
٢. ألّا تكون مضافة إلى ياء المتكلم فإن أضيفت أعربت بالحركات نحو: (هذا أبي، ورأيت أبي، ومررت بأبي).

واستدرك عليه الجرجاني بـ: ((إنَّ له شرطًا ثالثًا لم يذكره، وهو ألا تكون مصغرة؛ لأنَّها إذا صغرّت أعربت بالحركات الظاهرة، فيقال: هذا أُبيك، ورأيت أُبيك، ومررت بأُبيك))[٢].

وأرى أنّ ابن الحاجب أعرض عن هذا الشرط، كون الأسماء التي ذكرها وتحدّث عنها جاءت مكبّرة ففهم من ذلك أنّها إذا صغرت تعرب بالحركات

ومن استدراكه على النحويين في المعرب بالحروف أنّ (اثنان) لم يذكرها النحويون أو قد ذكروها مع المثنى فجاء استدراكه عليهم اذ قال((وأمّا اثنان فقد أهمله النحويون ؛ إمّا لغفولهم عنه أو لظنهم دخوله في المثنى، وظنهم فاسد لعدم ثبوت مفرده بل وضعه موضع المفردات، وإنّما أعرب كالمثنى لقوة شبهه لفظا ومعنى، ويمكن أن يقال قد وضع له مفرد لكن لم يستعمل

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٣١/١.

[٢] المصدر نفسه: ٣٢/١.

استغناءً عنه (بواحد) كما استغنوا ب(اشتدّ وافتقر) عن استعمال (شدّ وفقر) ويدل على وضعهما مجيء (شديد وفقير)))[١].

وجعل النحويون لفظ "اثنان" ملحقًا بالمثنى يعرب بالحروف رفعًا ونصبًا وجرًا[٢]، أمّا الجرجاني فعندما تحدّث عنه جعله شبيهًا بالمثنى في اللفظ والمعنى وليس ملحقًا.

وفي خبر إنّ وأخواتها ذكر ابن الحاجب أنَّ حكم خبر إنّ وأخواتها كحكم خبر المبتدأ من حيث كونه مفردًا، جامدًا أو مشتقًا، وجملة اسمية أو فعلية ذات عائد، وجواز حذف عائده مع القرينة، وخبر المبتدأ يجوز أو يجب تقديمه على المبتدأ، أما خبر إنّ وأخواتها فلا يجوز تقديمه إلا اذا كان ظرفًا أو جار ومجرور واكتفى بذلك، فاستدرك عليه الجرجاني بقوله: ((ويردُ على المصنف أنّ الأسماء المتضمنة معاني الحروف؛ نحو أين ومتى يجوز أن تقع خبر المبتدأ ولم يجز أن تقع خبر إنّ ولم ينبه عليه، وكذلك الأمر والنهي لا يقعان خبر إنّ وأخواتها ويقعان خبر المبتدأ))[٣].

وفي تعريف المفعول المطلق الذي عرفه بأنه اسم ما فَعَلَهُ فاعلُ فعل مذكور بمعناه، واستدركه الجرجاني على هذا الحد من ستة وجوه:

١. ((أنّه قال (اسم ما فعله) ؛ فجعل اسم الماهية اسمًا للمحدود، وذلك ممتنع لأنّ الماهية غير الحدّ.
٢. أنّه عرّفه بالفعل والفعل لا يعرّف إلاّ بالمصدر لكونه مشتقًا منه، ولا يعرّف المشتق إلا بالمشتق منه فيدور.
٣. أنَّ المفعول المطلق أعم من أن يفعله فاعل الفعل المذكور، نحو (قمت قيامًا)، أو لم يفعله؛ نحو (لم أقم قيامًا)، فخرج المنفي عن الحد.

---

[١] المباحث العربية: ٣٤/١.
[٢] ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٨/١.
[٣] المباحث العربية: ١٤٦/١.

٤. أنَّه منقوضٌ بنحو: (كرهت كراهتي، وأردت إرادتي، وعلمت علمي)؛ إذ جعل الأسماء مفعولاتها فإنه يصدق عليه الحدّ دون المحدود.

٥. أنَّه منقوض بما لا فعل له؛ نحو: (ويحه وويبه)، أو كان لكنه لم يذكره؛ نحو: سقيًا ورعيًا.

٦. أنَّه منقوض بما وقع موقع المصدر؛ نحو: (ضربته سوطًا)؛ فإنه يعدّ من جملة المفعول المطلق، وليس مما فعله فاعل فعل مذكور..... ثم قال والأولى في حدّه أن نقول: "إنّه مصدر ركّب فضلة من حيث حدوثه، أو لا حدوثه أو وقع موقعه"))[١].

ومن استدراكه على ابن الحاجب في المفعول المطلق الذي قال عنه يحذف فعله قياسًا إذا كان مثبتًا بعد نفي أو معنى النفي داخلًا على اسم لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكررًا نحو (زيدٌ سيرًا سيرًا) أي يسير سيرًا، فاستدرك عليه الجرجاني بقوله: ((ليس كلما تكرّر المصدر يجب حذف فعله؛ ألا ترى قوله تعالى: ﴿دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ٢١﴾[الفجر:٢١]، ولو قال أو وقع مكررًا خبرًا عن مبتدأ لخلص منه))[٢].

وفي توكيد اللفظ بما يرادفه جاء قوله: ((وهل يجوز تأكيد اللفظ بإعادة لفظ يرادفه، نحو: (إنسان بشر) لم يتعرض له النحويون وإني اجوزه لوروده كقول الشاعر[٣]:

وقلــن علــى الفــردوس أول مشــرب أجيل جير إن كانت أبيحت دعاثره

الشاهد فيه أكد لفظ أجل بجير وهو يرادفه في اللفظ وهذا على رأيه[٤].

---

[١] المباحث العربية: ١/١٥٥-١٥٧

[٢] المصدر نفسه: ١/١٦٧.

[٣] البيت لمضرّس بن ربّعي الأسدي، ينظر: المقاصد النحوية: ٤/١٥٨٦، وخزانة الأدب: ١٠/١٠٣.

[٤] المباحث العربية: ١/٤١٠.

فالجرجاني استدرك على النحويين بأن التوكيد لا يكون من لفظه فقط وإنما يأتي من لفظٍ يشابهه، وأورد الحجة والدليل بقول الشاعر فلفظة (أجل وجير) كلاهما حرفا جوابٍ، والشاعر أكّد أجل بجير؛ لأنَّهما نفس المعنى، وهذا لم يذكره النحويون.

وفي **حروف العطف** والأقوال التي ذكرها في (لكنْ) اذا جاءت ساكنة فذكر أقوال النحاة وهي:

١. ((قول أبي علي الفارسي إنّها عاطفة مطلقًا سواء وليها مفرد أو جملة))[١].
٢. ((قول الجزولي إنّها عاطفة؛ إن وليها مفرد، مخففة عن المثقلة إنْ وليتها جملة))[٢].
٣. ((قول يونس إنّها ليست بعاطفة مطلقا؛ بل ناصبة مخففة عن المثقلة لدخول الواو عليها، ويجعل اسمها ضمير الشأن مقدرًا؛ إذا قلت: (ما رأيت زيدًا لكن عمرًا)؛ معناه: لكن الشأن رأيت عمرًا))[٣].

واستدرك عليهم الجرجاني قولًا رابعًا إذ قال: ((ويحتمل قولًا رابعًا... وهو ألا تكون عاملة مطلقا بل عاطفة أبدًا فإنّها مثقلة مركبة من (لكنْ وإنَّ) فالعمل لـ(إنَّ) والعطف بـ(لكن) إلاّ أنها تارة تعطف المفرد وتارة تعطف الجمل))[٤] .

ثانياً: **ترجيحاته**.

تبين لنا مما مرّ في الفصل الثاني أنّ الجرجاني اعتمد على الاصول النحوية، وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب شعرًا ونثرًا أي السماع، وكذلك اهتمامه بالقياس والاجماع واستصحاب الحال من خلال عرضه للمسائلَ النحوية، والجرجاني نظر الى هذه الأدلة واختار القول الذي لا يتعارض مع أصل الأدلة ورجحه على غيره، ومما انمازت به

---

[١] المباحث العربية: ٩٦١/٢، وينظر قول الفارسي في الإيضاح: ٢٩٠.

[٢] المباحث العربية: ٩٦١/٢، وينظر قول الجزولي في المقدمة الجزولية: ٧١.

[٣] المباحث العربية: ٩٦١/٢، وينظر قول يونس في شرح التسهيل: ٣٤٣/٣.

[٤] المباحث العربية: ٩٦٢/٢

ترجيحات الجرجاني هو تأدبه في اختيار عبارات الترجيح، فالجرجاني وإن خالف غيره من العلماء، لكنه كان مهذبًا في اختيار عباراته، فاستعمل ألفاظًا صريحة ومباشرة منها الأصح، والأجود، وهو المختار، وغيرها من عبارات الترجيح التي استعملها في كتابه، وفيما يأتي أهم ترجيحات الجرجاني:

جاء في باب التنازع في القول في إعمال الفعلين أيهما أولى؟ نحو قولك: (ضربني واكرمني زيدٌ) ذهب البصريون إلى إعمال الثاني محتجين بأنَّ العرب تعمل لأقرب مذهبًا، كقولك: (مررت بزيد وعمرو) فاختير الجر على النصب في عمرو؛ لأنَّ عامل الجر أقرب من عامل النصب[١].

وورد في القرآن الكريم أيضًا إعمال الثاني نحو قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ٩٦﴾ [الكهف:٩٦]، فلو أعمل الأول لقال: افرغه، وكذلك ورد في الشعر، نحو قول الشاعر[٢]:

ولكن تصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من منف وهاشم

الشاهد فيه: إعمال الثاني دون الأول، فلو اعمل الأول لقال: سببت وسبونني عبد شمس[٣].

أما الكوفيون فاختاروا إعمال الأول وترك الثاني محتجين بأنَّه لابد من الابتداء بالعامل الأول، وذلك يدل على شدة الاعتناء به، فإذا أهمل عمله دل على ضعفه وعدم الاعتناء به، وذكروا أيضًا لو أعمل الثاني لاستلزم الاضمار قبل الذكر نحو: (قام وقعد زيد) فزيد وإن تأخر لفظًا لكنه مقدم رتبة وذكروا قول الشاعر[٤]:

---

[١] ينظر: الكتاب:٤٣٨/١، والمباحث العربية: ٩٦/١-٩٧.

[٢] البيت للفرزدق، ينظر: ديوانه: ٣٠٠/٢.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٣): ٧٩/١-٨٠، والمباحث العربية: ٩٦/١-٩٧.

[٤] البيت لأمرئ القيس:، ينظر: ديوانه: ٣٩

فلــو ان مــا اســعى لأدنــى معيشــة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

الشاهد فيه: أعمل الأول دون الثاني، ولو أعمل الثاني لقال قليلًا. فالكوفيون جعلوا النقل والقياس حجتهم، النقل كما أوردوا عن العرب، أمّا القياس فالفعل الأول أولى بالعمل لأنّه سبق الفعل الثاني، والفعل الأول إعماله أولى لقوة الابتداء به [١].

رجح الجرجاني قول البصريين واختار رأيهم، إذ قال عن حجج الكوفيين: ((والحق أنَّ هذه الحجج لا تدخل على الاختيار بل على الجواز، ولا نزاع فيه فإذًا قول البصريين أجود؛ لأنَّ ما اختاره القرآن فهو المختار))[٢].

فالجرجاني اعتمد على النقل في ترجيحه لقول البصريين وإن ورد النقل في كلام العرب لدى الكوفيين لكن حجة البصريين أقوى؛ لأنَّهم اعتمدوا على القرآن الكريم فهو أعلى درجات الفصاحة.

وإنّ ترجيحات الجرجاني لم تكن بين مدرستين فقط، إنما بين نحاة المدرسة الواحدة، فقد ذكر مسألة الخلاف في (إنّ) إذا دخلت على الموصول أو صفة، فذكر رأي سيبويه بأنَّه يمنع دخول الفاء في خبرها؛ لأنَّه يرى أن الشرط الصريح لا يدخل عليه (إنّ)، لأنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وأنّ (إنّ)لا يليها إلا معمولها، وأيضا كلاهما له صدر الكلام فيتنافيان[٣].

وذكر رأي الاخفش أنه يجيز ذلك محتجًا بالنقل، وهو قوله تعالى: ﴿قُلۡ إِنَّ ٱلۡمَوۡتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنۡهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡۖ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ٨﴾ [الجمعة:٨]، وقال ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ١٠﴾ [البروج:١٠].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٣): ١/٧٩-٨٠، والمباحث العربية: ١/٩٨.

[٢] المباحث العربية: ٩٩.

[٣] ينظر: الكتاب: ٣/١٠٢، والإيضاح في شرح المفصل١٧١، والمباحث العربية: ١/١٣٦.

رجح الجرجاني رأي الأخفش إذ قال: ((والمختار هو قول الاخفش))[١]، أيضا الجرجاني رجح قول الأخفش؛ لأنّ الأخفش اعتمد على النقل وهو الاستشهاد بالقرآن الكريم في رأيه لذلك الجرجاني رجحه واختاره.

وفي (ما)، و(لا) المشبهين بـ(ليس) ذكر الجرجاني أنَّ سيبويه جعل (ما) و(لا) مشبهتين بليس، و (ما) تشابهها في نفي الحال، و(لا) في مطلق النفي[٢]، وذكر رأي المبرد أنَّه لا يجعل (لا) بمعنى (ليس) وما ورد عن العرب فهو شاذ نحو قول الشاعر[٣]:

مـــن صـــد عـــن نيرانهـــا فأنا ابـــن قـــيس لا بـــراحُ

الشاهد فيه: على رأي سيبويه (لا) عاملة عمل (ليس)، وعلى رأي المبرد فإنَّ (لا) لنفي الجنس والاسم المرفوع بعدها شاذ.

ورجح الجرجاني قول المبرد إذ قال: ((وهو أولى لوجوه ثلاثة:

١. أنها تفيد العموم، وإلا لأحيل المعنى عن مراد الشاعر، ولو كان بمعنى (ليس) لم يفيده.

٢. أنَّ خبرهما الوجود المطلق ولذلك يحذف، وهو مما يختص بـ(لا) التي لنفي الجنس.

٣. أنَّ اسمها لا يجيئ إلا نكرة ولو كانت بمعنى (ليس) لجاء في بعض الموارد معرفة))[٤].

فالجرجاني هنا لم يرجح رأي المبرد فقط، وإنّما بين سبب ترجيحه له وإنْ ورد ذلك عن العرب لكنه عدّه شاذًا.

وقد يرجح أحيانًا من دون ذكر اسم المذهب أو النحوي، كما جاء قوله في توابع المنادى وهو العلم الموصوف بابن، إذ قال: ((كل علم نودي ووصف بـ(ابن) مضاف إلى علم آخر مفرد جاز في العلم الأول الضم والفتح، والضم ظاهر، والفتح للتخفيف بسبب كثرة

---

[١] المباحث العربية: ١٣٦/١، وينظر: رأي الاخفش في الإيضاح في شرح المفصل: ١٧١/١.

[٢] ينظر: الكتاب: ٥٨/١، و٢٩٦/٢، والمباحث العربية: ١٥١/١.

[٣] البيت السعد بن مالك القيسي، ينظر: الكتاب: ٥٨/١، و٢٩٦/٢، والأصول في النحو: ٩٦/١.

[٤] المباحث العربية: ١٥٢/١-١٥٣.

الاستعمال))[١].

في هذه المسألة مذهب البصريين غير المبرد الفتح وذلك للتخفيف، وجعلهم الاسم مع ابن كاللفظ الواحد، و وافقهم ابن كيسان، ومذهب الكوفيين و وافقهم المبرّد إلى أن الضم أجود؛ لأنَّه على القياس، وروي:

يا حـــكمَ بـــنَ المـــنذرِ بـــنِ الجـــارود[٢]

الشاهد فيه: قال (يا حكمَ) بالفتح وهو مذهب البصريين، أما المبرد فقال لو قال (يا حكمُ) بالضم، لكان أولى؛ لأنَّه الأصل، أي أصل المنادى العلم البناء على الضم[٣]، ورجح الجرجاني الفتح قال: ((والفتح هو المختار))[٤].

ووجدناه أحيانًا أخرى يرجح رأيًا من الآراء النحوية كما جاء في تكملة ما سبق ((وإن كان غير منادى حذف منه التنوين، نحو: (جاءني زيد بن عمرو)، وأسقط ألف (ابن) فيهما، وإنَّه لم يكن الأول أو الثاني علمًا، أو لم يكن الابن صفة لم يجز الفتح ولا الحذف، نحو: يا رجل ابن عمرو، و يا زيد ابن عم، ويا إياس ابن عامر لزوال السبب وهو كثرة الاستعمال، وقيل فتحتا المنادى والابن بنائيتان، كحركتي خمسة عشر، وقيل: إعرابيتان؛ لأنَّه لما كثر الاستعمال صار كأنه يا زيد عمرو))[٥]، فالمذهب الأول وبه قال عبد القاهر جعلوا فتحة المنادى فتحة بناء لأنّ أصله النصب ولا فصل بين النصب والفتح في اللفظ لأنه رُكّب مع زيد وجُعِل بمنزلة (يا ابن أُمّ) وإنما فعلوا ذلك لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد كما قالوا

---

[١] المباحث العربية: ١/١٩٩.

[٢] الرجز لرؤبة: ملحقات ديوانه: ١٧٢.

[٣] ينظر: المقتضب: ٤/٢٣٢، والأصول في النحو: ١/٢٤٥-٢٤٦، والإيضاح العضدي: ٢٣٥، وشرح التصريح: ٢/٢١٧، وارتشاف الضرب: ٣/٢١٨٨.

[٤] المباحث العربية: ١/١٩٩.

[٥] المصدر نفسه: ١/١٩٩-٢٠٠.

(خمسةَ عشرَ) وكأنهم قالوا يا رجلَ ويا ابنَ عبد الله[١].

أما المذهب الثاني وهو مذهب الجمهور فقالوا إذا فتحتَ (يا زيدَ) فإنّ فتحته فتحة اعراب لأنّه مضاف الى ما بعده[٢] .

رجح الجرجاني القول الثاني بقوله: ((وهو الأولى؛ لأنَّ طلب المجانسة في اتباع الحركة الأولى الثانية يعارض سبب البناء فرد إلى أصل الإعراب وهو النصب))[٣].

فالجرجاني في هذه المسألة أرجعها إلى أصلها معتمدًا على استصحاب الحال وارجاع الشيء الى أصله.

وقد يكون ترجيحه موافقًا لرأي المصنف وهو ابن الحاجب، كما جاء في شرحه للمستثنى عندما يكون منصوبًا قال: ((أن يكون المستثنى منه منقطعًا، فإنه لا يجوز فيه في لغة أهل الحجاز إلا النصب، والمنقطع فسره النحويون: بما كان من غير جنس المستثنى منه، نحو: ما جاء القوم إلا حمارًا، وفسره المصنف: بما لم يكن مخرجًا سواء كان من جنس المستثنى منه أو لم يكن))[٤].

في هذه المسألة لم تكن بين مذاهب وإنما على لغات العرب فأهل الحجاز لا يجيزون البدل في الاستثناء المنقطع؛ لأن الاستثناء فضلة فلا يجوز فيه إلا النصب، أما لغة تميم فيجيزون الرفع على البدلية لأنَّ قولهم في: (ما في الدار أحدٌ إلا حمارٌ) نظير قولهم: (ما في الدار أحدٌ الا حمارًا) فهم جعلوا حمارًا كأنَّه أحد محتجين بالنقل[٥]، وأوردوا قول الشاعر[٦]:

---

[١] ينظر: الأصول في النحو: ٣٤٥/١، والمقتضب: ٢٣١/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ٧٨٥/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٣، والكناش في فني النحو والصرف: ١٦٦/١.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٨٨/٣.

[٣] المباحث العربية: ٢٠٠/١.

[٤] المصدر نفسه: ٣١٤/١.

[٥] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٦٧/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ٣٢٥/١، وشرح التسهيل:٢٧٣/٢.

[٦] البيت لجران العود النميري، ينظر: ديوانه/٥٢.

وبلـــــدة لـــــيس لهـــــا أنـــــيس إلاّ اليعـافيـــــر وإلا العيـــــسُ

الشاهد فيه: قوله اليعافير والعيس ليس من الأنيس، وهو استثناء منقطع بعد (إلا) ورُفع على البدل[١].

رجح الجرجاني قول ابن الحاجب الذي أخذ بلغة أهل الحجاز وعلله بقوله: ((وهو الصحيح، لأنَّك إذا قلت: ما جاءني القوم إلا زيدًا، و(زيدًا) لم يكن من القوم لم يدخل، فلا يكون مخرجًا متصلًا فيكون منفصلًا))[٢].

وفي ضمير الفصل والخلاف فيه هل هو اسم أم حرف؟ يقول الجرجاني: ((واختلف في هذا الفصل؛ فذهب الخليل إلى أنّه حرف لا موضع له من الاعراب وقيل هو اسم، حجة الخليل أنه لو كان اسمًا لكان في محل اعراب لكنه ليس فليس.... وحجة المخالف أنه يتصرف فيه تصرف الأسماء من المطابقة في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وذلك من خواص الأسماء فيجب الحكم باسميتها وعدم مطابقتها المبتدأ في الاعراب لا يستلزم حرفيتها؛ لأنَّ الضمائر يقام بعضها مقام بعض))[٣].

مذهب البصريين أنَّ ما يفصل بين النعت والخبر هو حرف ولا محل له من الإعراب لأنّه دخل لمعنى، وهو الفصل بين النعت والخبر ولهذا سموّه فصلًا، فهو كـ(كاف الخطاب في (ذلك، وتلك)، تثنى وتجمع وليس لها محل من الاعراب[٤].

يقول سيبويه: ((فصارت هو وأخواتها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا في أنها لا يتغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكر))[٥].

---

[١] ينظر: الكنّاش في النحو والصرف: ١٩٦/١.

[٢] المباحث العربية: ٣١٤/١.

[٣] المصدر نفسه:٤٦٢/١-٤٦٣.

[٤] ينظر: رأي الخليل في الكتاب: ٣٨٩/٢، والإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٧/٢-٥٦٨، والتذييل والتكميل: ٢٨٥و٢٩٩.

[٥] الكتاب: ٣٩١/٢.

وذهب الكوفيون ومنهم الكسائي إلى أنَّه محل من الإعراب وموضعه كموضع الخبر لذلك سمي عمادًا، وعدّوه توكيدًا فهو كمنزلة النفس في قولك: (جاءني زيدٌ نفسُه) فنفسه يتبع زيد في الاعراب كذلك العماد، فقولك زيدٌ هو العاقل (هو) تابع لزيد[١].

رجح الجرجاني القول الأول وهو مذهب الخليل (وجمهور البصريين) لكنه لم يقل الخليل وإنما قال سيبويه؛ لأنَّ سيبويه تبع الخليل في رأيه لذلك الجرجاني قال: ((والأقرب عندي مذهب سيبويه؛ لأن التصرف لا يستلزم الاسمية لأن الحرف قد يتصرف فيها كالكاف في: (ذاك، واياك) والتاء في (أنت) وكون الضمائر يقام بعضها مقام بعض مطلقًا ممنوع، وإنما أُقيم فيما أُقيم لعلةٍ لم تحصل في محل النزاع))[٢].

ذكر الجرجاني شرطَ ابن الحاجب لعمل اسم الفاعل الذي وصفه بالمنكر في المفعول به لا مطلقًا ((وهو أن يكون دالًا على الحال والاستقبال خلافًا للكسائي، وأن يعتمد على صاحبه بأن يكون صفة أو حالًا أو خبرًا مسبوقًا بنفي أو استفهام، نحو: (ما ضارب بكرًا خالد، واضارب عمرو زيدًا) والأخفش يعمله مع عدم هذا الشرط ضارب الزيدان عمرًا))[٣].

ذهب البصريون وخالفهم الأخفش إلى منع إعمال اسم الفاعل إذا كان ماضيًا مجردًا من أل؛ لأنَّ اسم الفاعل العامل إنَّما أشبه بالمضارع، أي يدل على الحال والاستقبال[٤].

ومذهب الكسائي وهشام والأخفش وأبي جعفر بن مضاء أنَّه يعمل إذا كان ماضيًا مستدلين بقوله تعالى:﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴿١٨﴾﴾[الكهف:١٨]، وما حكاه عن العرب من قولهم: (هذا مارٌّ بزيد أمسِ فَسُوَيْئرٌ فَرْسَخًا)، وقالوا إنَّما عمل لكونه في معنى الفعل وقوة

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٠٣): ٥٦٧/٢، والشرح الكبير لابن عصفور: ٦٥/٢، والتذييل والتكميل: ٢٨٥/٢.

[٢] المباحث العربية: ٤٦٣/١.

[٣] المصدر نفسه: ٦١٤/٢.

[٤] ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٤/١٠.

شبهه به ومشتقًا منه[١].

رجّح الجرجاني رأي الكسائي وعلله بقوله: ((والمختار عندي مذهب الكسائيّ لدليل لمّي وإنّي؛ أمّا اللمّي فلأنّ الوزن لا تأثير له في العمل؛ لأنَّ العمل لأجل الاقتضاء، ولا اقتضاء للوزن فلا يكون لعدمه تأثير في عدم الإعمال، وأمّا الإنّي فلأنّ جمع التكسير والمبني للمبالغة يعملان في المفعول به مع عدم الشبه اللفظي))[٢].

ذكر الكسائي ورود اسم الفاعل عاملًا في القرآن الكريم لذلك الجرجاني اختار رأيه ورجحه.

وفي إعراب الفعل المضارع هل هو معرب بالأصالة أم بمضارعته للاسم؟ يقول الجرجاني: ((ذهب الكوفيون إلى إعراب الفعل المضارع بالأصالة كالاسم، أما البصريون فذهبوا إلى إعرابه بمضارعته للاسم))[٣].

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل المضارع معرب بالأصالة؛ لأنّه يدخله المعاني المختلفة والأوقات الطويلة فالفعل أيضًا في الأصل مستحق للإعراب كالاسم، فقولك: يقوم زيد يحتمل احتمالين معنى القيام وتأويل أنَّه سوف يقوم بالمستقبل، وأما اختلاف معانيها فالفعل يختلف كما يختلف الاسم في معناه فيكون للماضي والمستقبل وموجب ومنفي ونهي وأمر ويكون للمخاطب والمتكلم والغائب.

وذهب البصريون أنَّه يعرب لأنَّه يضارع الاسم، أي يشابهه من حيث كونه شائعًا فيتخصص، نحو قولك: (يقوم) فإنَّه للحال والاستقبال، فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، فهو كالاسم حين يختص نحو: كلمة (رجل) عامة لجميع الرجال، فإذا دخل عليها

---

[١] ينظر: الشرح الكبير لابن عصفور: ٥٥٠/١، والمساعد لابن عقيل: ١٩٧/٢، والتذييل والتكميل: ٣٢٤/١٠، واللباب: ٤٤٠/١.

[٢] المباحث العربية: ٦١٥/٢-٦١٦.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٦٨٢/٢.

الألف واللام اختصت لرجل بعينه كما أن الفعل تدخل عليه لام الابتداء وهي مختصة بالأسماء فلما دخلت على الفعل المضارع دلت على مشابهته للاسم، فقولك: (إنَّ زيدًا ليقوم) نظير قولك: (إنَّ زيدًا لقائم)، وكذلك الفعل يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، فقولك: يضرب يشابه اسم الفاعل ضارب في الحركات والسكنات فهذه الصفات جعلت الفعل المضارع مشابه للاسم في كونه معربًا[١].

نجد الجرجاني في هذه المسألة أيّد الكوفيين وألّف رسالة أسماها "رسالة في أنّ اعراب المضارع بالأصالة" ألحقها المؤلف بكتابه شرح المباحث العربية وفيها شرحًا وافيًا في ترجيحه للكوفيين أنّ المضارع معرب بالأصالة ومعارضته للبصريين، أذكر منها أحد أقواله: ((أنّ المضارع يستحق الاعراب قبل استحقاق الاسم؛ لأنّ الاسم لا يعرب إلا بعد التركيب والمضارع يستحقه قبله فلو كان إعرابه بالمشابهة لكان استحقاق إعرابه بعد استحقاق الاسم فيلزم أن يكون مقدّمًا مؤخرًا معًا وهو محال، وهذا الزام))[٢].

وفي أدوات النصب التي تنصب الفعل المضارع ذكر الأقوال التي وردت في (لن)، فسيبويه يرى أنَّ معناها لنفي المستقبل وهي عنده مثل (لا) النافية لكنها تفيد توكيد النفي وهي مفردة غير مركبة، وذكر أنَّها عند الخليل مركبة من (لا)، و(أن) وقول الفراء مركبة من (لن) و(لم) فقلبت ألفها مرة ميمًا ومرة نونًا.

ثم ذكر أنَّ حجة الخليل بجعل (لن) مركبة، أنَّ الشاعر إذا اضطر أن يردها إلى أصلها ردها وذكر قول الشاعر[٣]:

يُرجِّـــي المـــرءُ مـــا لا أنْ يلاقِـــي وتعرِضُ دونَ أقربه الخُطوبُ

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٦): ٤٣٥/١، وأسرار العربية: ٤٩، والإيضاح في علل النحو: ٨٠-٨١، والتذييل والتكميل: ١٢٢/١

[٢] المباحث العربية: ٦٨٣/٢، وينظر:١٠٣٥ وما بعدها.

[٣] البيت لجابر بن رألان، النوادر في اللغة:٦٠، وخزانة الادب: ٤٤٠/٨.

الشاهد فيه: اضطر الشاعر أن يرد (لن) إلى أصلها فقال (لا أن) وهو على رأي الخليل[١].

مذهب سيبويه و وافقه الزمخشري أنّ "لن" حرفٌ برأسه[٢]، يقول سيبويه: ((فأمّا الخليل فزعم أنّها (لا أن)، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويلمه يريدون وي لامه، وكما قالوا يومئذٍ، وجعلت بمنزلة حرف واحد، فإنما هي هل ولا، وأما غيره فزعم أنه ليس في لن زيادة وليست من كلمتين ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم، في أنه ليس واحد من الحرفين زائدًا، واو كانت كما قال الخليل لما قلت : (أما زيدا فلن أضرب)؛ لأن هذا اسم والفعل صلة فكأنّه قال : أما زيدًا فلا الضرب له))[٣].

ومذهب الفرّاء أنّ (لم ولن ولا) أصلها واحد، يقول السيرافي: ((وزعم الفرّاء أنّ " لن ولم ولا" أصلها واحد مبدلتان من الألف في "لا"))[٤].

وبعد أن ذكر الأقوال رجّح الجرجاني قول الخليل بقوله: ((والحق عندي مذهب الخليل؛ لأنَّ كل كلمة يمكن تركيبها وجب الحكم بتركيبها، لئلا يلزم اثبات لغة زائدة بالاحتمال، وذلك أن في المضارع مصدرية ومعناها الرجاء والطمع فإذا ركبت مع (لا) تمخضت للرجاء وجردت عن معنى الرجاء، ولذلك تقدم معمول فعلها عليها ومعناها مركبة نفي رجاء الفعل وتأكيد النفي المستفاد منها))[٥].

ومن ترجيحاته أيضًا ما جاء في شرحه حروف الجر إذا تكرر الواو بقوله: ((إذا تكرر

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٦٩٦-٦٩٧.

[٢] ينظر: المفصل: ٤٠٧، والبديع لابن الأثير: ١/٥٩٢.

[٣] الكتاب: ٣/٥.

[٤] شرح السيرافي: ١/٣٤.

[٥] المباحث العربية: ٢/٦٩٦-٦٩٧.

الواو، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢﴾ [الليل:١-٢]، فالواو الثانية للعطف عند سيبويه والخليل، وقيل بل واو القسم))[١].

فالذي عليه الخليل أن الواو الثانية للعطف فلو كانت للقسم لبقي القسم بلا جواب وتبعه سيبويه؛ لأنه لا يجوز أن يؤتى بقسم ثم يجيء بقسم اخر[٢]، ولم أقف على من قال بأنَّ الواو الثانية للقسم، فالذي وجدته في كتبهم أنهم ذكروا قول الخليل وسيبويه، ونسبوا القول الثاني إلى مجهول.

رجح الجرجاني قول سيبويه والخليل، إذ قال: ((والأول هو المختار))[٣]، اختار الجرجاني رأي سيبويه والخليل؛ لأنَّهم اعتمدوا على النقل في رأيهم.

مما سبق تبين لنا أنَّ الجرجاني لم يكتفِ بذكر الأصح من أقوال النحويين إذ فسّر الظاهرة النحوية وبين الأرجح فيها.

ثالثاً: ردوده واعتراضاته على العلماء.

١. ردوده واعتراضاته على ابن الحاجب:

الجرجاني شارح للكافية الحاجبية لكنّا وجدناه في شرحه لها أنَّه لا يسلم بكل ما جاء به ابن الحاجب، فقد حرص أن يبين الصواب فنراه يرد ويعترض ويعلل المسألة، وقد رد على ابن الحاجب في مواضع منها:

في باب التنازع ذكر ابن الحاجب أنَّه إذا تنازع فعلان فيقدر إعمال أحد الفعلين، فالفاعل من أحدهما محذوف فرده بقوله: ((إنَّ العرب لا تحذف الفاعل على أني اجوز حذفه إذا كان

---

[١] المباحث العربية: ٨٩١/٢.

[٢] ينظر: الكتاب: ٥٠٢/٣، وشرح السيرافي: ٢٤١/٤، والبديع لابن الاثير: ٢٧٦/١، والتذييل والتكميل: ٤١٣/١١.

[٣] المباحث العربية: ٨٩١/٢.

نكرة عامة منفية كهذه الصورة، أي: ما ضرب وأكرم أحد إلا أنا.... والحق عندي أنَّه لا تنازع إلا في عاملين مختلفين، نحو: ضربني وأكرمت زيدًا))[١].

وفي مفعول ما لم يسم فاعله جاء رده على ابن الحاجب في أنَّ المفعول الثاني من باب علمت، والثالث من باب أعلمت لا يقعان موقع الفاعل، فرد الجرجاني معترضًا ومجيبًا: ((وهذا ليس بشيء؛ لأنَّه لا يجوز ذلك باعتبارين؛ فأنك تقول: (اعجبني أن ضرب زيدٌ عمرًا، فإنَّ (أن ضرَب) مسند إلى (زيد)، ومسند إليه الإعجاب والأولى أن نقول: إنَّهما لا يذكران إلا مع المفعول الأول، وهما لكونهما مسندًا إليهما في الاصل أشبه بالفاعل من غيرهما، فلا يقام غيرهما مقامه مع وجودهما))[٢].

وفي تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا ردَّ على ابن الحاجب في مثاله: (مَنْ أبوك) إذ قال: ((وفي تمثيل المصنف بـ(مَن أبوك) نظر؛ لأنَّ (مَن) أما معرفة أو نكرة، فأن كان معرفة فقد دخل في قوله: إن كانا معرفتين وإن كان نكرة، فكيف يكون مبتدأ؟ لأنَّه لا يجتمع المعرفة والنكرة إلا ويجب جعل المعرفة مبتدأ والنكرة خبرًا، ويمكن أن يجاب بأنَّه معرفة من قبيل المبهمات وتضمنه لمعنى الاستفهام سبب آخر لتقديمه ويجوز تعدد الأسباب النحوية، ثم الذي يدل على أنه مبتدأ معرفة جواز "من قام؟ ومن في الدار"))[٣].

فالجرجاني في هذه المسألة ردَّ على ابن الحاجب لأنَّه جعل المبتدأ والخبر معرفة، لأنَّ (مَن) هنا اسم استفهام وهو يبتدأ به (وأبوك) معرفة وهو يبتدأ به فكيف جعله ابن الحاجب من تقديم المبتدأ على الخبر وجوبًا؟ ويجوز الابتداء بمن، كما أجاز الابتداء بها في من قام؟ ومن في الدار.

---

[١] المباحث العربية: ٩٦/١.

[٢] المصدر نفسه: ١٠٩/١.

[٣] المصدر نفسه: ١٢٩/١.

٢. ردوده واعتراضاته على غيره من النحاة:

لم يكن رد الجرجاني واعتراضه على ابن الحاجب فقط، وإنّما جاءت ردوده على النحاة سواء من مدرسة البصرة أو الكوفة، أو يرد على نحوي من هاتين المدرستين، ثم يعطي الحجة في ذلك ليعزز قوله ويدمغ قولهم، ففي حذف الخبر وجوبًا اذا دلّت عليه قرينة ويقوم لفظ آخر مقامه فهو يستوفي حقه لفظًا ومعنىً فيستغنى عن ذكره فيحذف، من ذلك اذا كان المبتدأ مصدرًا أو كالمصدر مسندًا الى فاعله أو مفعوله ويأتي بعدهما حال من أحدهما أو منهما، نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) فالأصل ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا؛ فحذف الخبر وهو حاصل، ثم حذف إذا كان لدلالة الحال عليه، فالكوفيون يقدرون الخبر بعد الحال ويجعلون الحال معمول المصدر وقيدا له فالتقدير عندهم: (ضربي زيدًا قائمًا حاصلٌ)[١].

وقد جاء رده على الكوفيين بقوله: ((وهو فاسد لوجهين: الأول: لا وجه لحذف الخبر حينئذٍ وخصوصًا لوجوبه؛ لأنّ مثل هذا الخبر إنّما يحذف إذا قام الظرف أو الجار والمجرور مقامه لا مطلقًا. الثاني: أنّه يفسد المعنى المراد؛ إذ المراد الحكم بانحصار الضرب في حال القيام؛ أي ما ضربت زيدًا إلا قائمًا، ولا يقوم هذا المعنى إلاّ بتأويل البصريين))[٢].

فالجرجاني في هذه المسألة ردَّ على الكوفيين الذين حذفوا الخبر وجعلوا الحال معمولًا للمصدر، والعامل فيه المصدر وهو المبتدأ، وخبر المبتدأ يقدرونه بعد الحال، وهو مذهب الكسائي والفراء وهشام و وافقهم الأخفش وابن كيسان[٣].

ومن امثلة اعتراضه على النحاة ما ذكره في موضوع التمييز الذي يرفع ابهام عن الذات، نحو: طاب زيدٌ نفسًا، فرد على سيبويه الذي منع تقدم هذا النوع من التمييز على فاعله وحجته؛ أنَّ هذا التمييز هو الفاعل في الأصل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، فلا يجوز تقديم

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ١/١٣٩-١٤٠.

[٢] المصدر نفسه: ١/١٤٠.

[٣] ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٧٨-٢٧٩، وتفصيل المسألة في التذييل والتكميل:٣/٢٨٧ وما بعدها.

التمييز هنا، فيرد الجرجاني عليه بقوله: ((فيه نظر، لأنَّ هذا التمييز أعم من أن يكون فاعلًا، أو مفعولًا فكان ينبغي أن يتقدم ما كان مفعولًا في الأصل مع أنه لا يتقدم اتفاقًا))[١].

وجاء رده على الأخفش الذي ألحق أفعال القلوب كـ(ظنَّ، وخال، وزعم) بالأفعال المتعدية إلى ثلاثة أفعال وجعلها قياسًا[٢].

فرده بقوله: ((وليس بشيء؛ لأنَّه لو جاز ذلك بالهمزة لجاز بالتضعيف، ولجاز في غير أفعال القلوب، نحو: (كسوت، وجعلت)، ولجاز في الثلاثي، نحو: انضرب وذهبت، لكن اللوازم كلها باطلة بالاتفاق فكذا الملزوم))[٣].

وفي مجيء (حتى) بمعنى (مع) قال: ((ما دامت جارة للاسم الصريح فإنَّ المجرور بها يدخل فيما قبلها مطلقًا على القول المختار فتكون بمعنى (مع) في شمول الحكم لمجرورها مطلقًا؛ لأنَّه يستفاد من (حتى) ما لا يستفاد من (مع) وهو قول الزمخشري، وجوز ابن مالك الدخول وعدمه مطلقًا، وفصل عبد القاهر، والرماني، والاندلسي وغيرهم، فقالوا حكم الجارة حكم العاطفة في أنَّ ما بعدها إن كان جزءًا مما قبلها تدخل في حكم ما قبلها وإن كان ملاقيًا لا يدخل))[٤].

اعترض الجرجاني على المذهبين وردهما بقوله: ((وليس المذهبان بشيء؛ لأنَّ كون ما بعدهما ملاقيًا غير محقق؛ لأنَّه يجب أن يكون جزءًا مما قبلها؛ لأنَّ ما قبلها يجب أن يكون أمرًا متعددًا حقيقة، نحو: رأيت الحجاج حتى الامير، أو مقدرا: نمت الليلة حتى الصباح، أو نمت حتى الصباح، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ٥﴾[القدر:٥]، وعلى التقديرين يجب أن يكون المجرور جزءًا من ذلك المتعدد، وإذا كان جزءًا شمله الحكم الثابت للكل وهو

---

[١] المباحث العربية: ٣٠٥/١.

[٢] ينظر: المباحث العربية: ٧٧١/٢-٧٧٢، وينظر: رأي الاخفش في التذييل والتكميل: ٧٧٢/٦.

[٣] المباحث العربية: ٧٧٢/٢.

[٤] المباحث العربية: ٨٦٥/٢، وينظر: الأصول: ٣٤٠/١، والتذييل والتكميل:٢٤٦/١١، والجنى الداني:٥٤٨

المطلوب، ولا يظن أن الصباح وما يرادفه ليس داخلًا في مسمى الليل لغة فان الليل يمتد إلى طلوع الشمس لغة، وجعل الشرع حكم الصبح كحكم النهار في بعض الاحكام لا ينافي ما قلناه لاختلاف الواضعين))[١].

وفي مجيء حرف العطف الواو الذي يفيد مطلق الجمع عند جمهور البصريين وبعض من نحاة الكوفة، ويفيد الترتيب عند الكسائي والفرّاء وثعلب وابن درستويه، وقد ردّ قولهم بقوله: ((وليس بشيء؛ لأنها تستعمل حيث استحال الترتيب فيه؛ نحو قولهم (المال بين زيدٍ وعمروٍ) و (تقابل زيدٌ وعمروٌ)، وأيضا لو أفادت الترتيب لزم تقدّم الموت على الحياة كقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلۡمَوۡتَ وَٱلۡحَيَوٰةَ ۝٢﴾ [الملك:٢]، وقوله: ﴿يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۖ ۝١٥٦﴾ [آل عمران:١٥٦]، وليس بمتقدم لطروئه على الحياة، ولزم أيضا التناقض في قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ ۝٥٨﴾ [البقرة:٥٨]، وقوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا ۝١٦١﴾ [الأعراف:١٦١]، والقصة واحدة))[٢].

٣. ردوده على رضي الدين الاستراباذي:

وكما قلت في المقدمة إنّ ردوده أكثر ما جاءت على رضي الدين الاستراباذي، فلم يوافقه في رأي ولم يرجح له رأيًا، وسأذكر بعضًا من ردوده:

فقد نقل قوله في جواز نصب الفعل المضارع بعد الشرط الصريح تشبها بالنفي؛ لكونه غير متحقق الثبوت نحو: إن تأتني فتكرمني آتك، وإن تأتني آتك فأكرمك، ثم قال: وعليه حمل قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّكُلِّ صَبَّارٖ شَكُورٍ ۝٣٣ أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ

---

[١] المباحث العربية: ٨٦٦/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٩٣٧-٩٣٨.

بِمَا كَسَبُوا۟ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٣٥﴾﴾ [الشورى:٣٣-٣٥]، على قراءة النصب في (ويعلم)[١].

فرده الجرجاني بقوله: ((هذه الدعوى ممنوعة كيف وإنما نصب ليدل على السببية والشرط الصريح قائم بهذا الغرض فيكون النصب عبثا؟ وليست الآية على ما توهم بل الواو فيه جمعية؛ لأنَّه جاء بعد النفي المعنوي وهو قوله:﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ ﴿٣٤﴾﴾، أي: لم يوبقهن فإنَّ الهلاك بمعنى عدم الابقاء والعفو بمعنى عدم المؤاخذة، أي أن يشأ يجمع بين هلاكين وبين العفو عن كثير وعلم المجادلين بأنه لا محيص لهم))[٢].

ومما جاء في رده عليه في باب "كان واخواتها" فالأستراباذي قال: إنَّ الافعال الناقصة غير محصورة ويجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة، أي تصير عشرة تامة، وكمل زيد عالمًا، أي صار عالمًا كاملًا، قال تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴿١٧﴾﴾ [مريم:١٧]، أي: صار مثل البشر.

اعترض الجرجاني عليه ورده بقوله: ((ليت شعري ما الذي حمله على هذا التضمين مع إمكان إجرائها على أصلها، فإنَّ (عشرة) تمييز في المثال منقول عن الفاعل، أي: تتم عشرة كاملة ولا نسلم جواز (كمل زيد عالمًا)، بل يقال: (كمل علمًا)، فيكون تمييزًا، وإن سلم جوازه فهو بالحال أشبه من التضمين والآية كما تحتمل ما ذكره تحتمل أيضًا أن يكون مضمنًا، معنى ماثل، أي ماثل بشرًا، فيكون مفعولًا به ومع الاحتمال لا يثبت المدعى))[٣].

وفي فاعل فعل المدح والذم الذي يكون فاعلهما مضمرًا مفردًا مذكرا كناية عن أمر مبهم، ويميز بنكرة منصوبة فذكر الاستراباذي أنَّ المميز يجب مطابقته للمخصوص اتفاقًا، فرد عليه الجرجاني بقوله: ((فيه نظر؛ لأنَّ غيره نقل عن البصريين وجوب مطابقتها للفاعل

---

[١] قرأ نافع وأبو جعفر بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب؛ السبعة لابن مجاهد:٥٨١

[٢] المباحث العربية: ٧١٩/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٨٠١/٢.

الضمير في التوحيد وهو أولى؛ لأنَّ أصل التمييز الافراد لعدم قصدهم فيه الإفراد بل الجنس وحده))[١].

وفي مجيء (في) بمعنى (على)، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴿٧١﴾﴾ [طه:٧١]، أي عليها، وقال الاستراباذي: إنَّها هنا جاءت للظرفية لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف، واعترض عليه الجرجاني ورده بقوله: ((ليس بشيء؛ لأنَّ التمكن غير كاف في الظرفية بل لا بد من الاحتواء حقيقة، أو مجازًا ووجود الاستعلاء مانع فيه من تقدير الاحتواء))[٢].

وفي مجيء الفاء العاطفة ذكر الاستراباذي أنه إذا عطف بها الجمل بعضها على بعض فربما تأتي فائدتها بحسب الذكر فقط، وأورد قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [غافر:٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴿٧٤﴾﴾ [الزمر:٧٤]، فاعترض عليه الجرجاني ورده بقوله: ((وليس بجيد لأنَّه من قبيل التعقيب الذاتي.... فإن دخول جهنم سبب لاستحقاق الذم ودخول الجنة سبب لاستحقاق المدح فيعقبه المسبب بالضرورة))[٣].

وفي (تاء التأنيث) الساكنة اعترض الجرجاني على قول الاستراباذي الذي قال: إنَّما سكنت في الفعل تنبيهًا على بنائه وحركت في الاسم تنبيها على إعرابه.

فرده الجرجاني بقوله: ((إنما يصح قوله إن لو كانت حركة التاء الاسمية بنائية لكن ليست إلا إعرابية وأصل كل واحدة السكون إلا أنَّ الاسمية طرأت عليها الحركات الإعرابية والفعلية بقيت على أصول السكون، ولكون أصلها السكون لم ترد اللام المحذوفة في نحو: دمتا

---

[١] المباحث العربية: ٨٤٣/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٨٧٠/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٩٤٢/٢.

ودعتا، ووردت في نحو: لم يخافا، ولم يخافوا، وخافا، وخافوا؛ لأنَّ أصل لاماتها الحركة))[١].

٤. ردوده واعتراضاته على نحاة لم يسمهم:

مما ذكره في شرحه لرأي النحاة ولم يذكرهم بالاسم ما جاء في (إذا)، بقوله: ((إنَّ (إذا) في الغالب تدخل على جملة فعلية، وذلك لتضمنها معنى الشرط، وإذا دخلت على الجملة الاسمية يكون عجزها فعلًا، ولذلك زعم بعضهم أنَّها تختص بالفعلية وجعل الاسم في نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ۝١﴾ [الانشقاق:١] فاعل فعل محذوف يفسره الفعل الملفوظ به مثل قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ۝٦﴾ [التوبة:٦]، فجاء رد الجرجاني هنا بقوله معللًا: ((وهو فاسد؛ لأنَّه لو كان الأمر كذلك لامتنع إذا زيد ضربته لكنه لم يمتنعك))[٢].

رابعاً: الخلافات النحوية:

لكتاب المباحث العربية نصيبٌ من الخلافات النحوية، فجاء منهجه فيه أنه يذكر الخلافات ويصرح بأسماء النحاة وأسماء المذهبين ونحاتهم وموافقاتهم واستدلالاتهم النحوية، ونراه يذكر فقط المسألة والخلاف فيها دون أن يبين رأيه فيها، وفي بعض الاحيان يرجح ويرد ويعترض على المسألة النحوية كما رأيناه في ترجيحاته وردوده.

وفيما يأتي ذكر لأهم الخلافات التي ذكرها الجرجاني في شرحه:

١. الخلاف في رافع المبتدأ والخبر:

ذكر الجرجاني أنَّ العلماء اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر، فذكر قول بعض البصريين أنَّ رافع المبتدأ هو المعنى ورافع الخبر هو المبتدأ، وقال بعضهم إنَّ رافع الخبر أيضًا هو المعنى، وقال بعضهم إنَّ رافع الخبر هو المعنى والمبتدأ[٣].

---

[١] المباحث العربية: ١٠١١/٢.

[٢] المصدر نفسه: ٥٣٤/١.

[٣] ينظر: المصدر نفسه: ٢٧/١.

اختلف النحاة في العامل الرافع للمبتدأ والخبر على مذاهب وأقوال، فمذهب سيبويه ومن تبعه من البصريين إنَّ المبتدأ يرتفع لتعريه من العوامل اللفظية والخبر يرتفع بالمبتدأ؛ لأنَّ الخبر يسند إلى المبتدأ ويبنى عليه[١].

ومذهب المبرد بأنَّ المبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بالابتداء، والمبتدأ فهو يرى أنَّ الخبر يرتفع بالمبتدأ والابتداء على قياس جواب الشرط في أن تأتني آتك[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، أي أنَّ كلًا منهما يرفع الآخر، وذلك نحو: زيد أخوك وعمرو غلامك، وحجتهم في ذلك أن المبتدأ والخبر كلاهما يكمل الآخر، فقولك: زيد أخوك لا يمكن الاستغناء عن أحدهما إلا بانضمام الآخر إليه، فلما كانا كذلك قالوا إنهما ترافعا أي الخبر رفع المبتدأ والمبتدأ رفع الخبر[٣].

ومنهم من قال أن العامل في المبتدأ هو الضمير العائد من الخبر، ونسب للكوفيين ومنهم الفراء[٤]

٢. الخلاف في كلا وكلتا:

اختلف النحويون في (كلا، وكلتا) يقول الجرجاني: ((وأما (كلا) فذهب الكوفيون إلى أنَّه مثنى لفظًا ومعنى وأصله عندهم (كِلَو) فحذف اللام اعتباطًا، ثم ثني والزم حذف نونه للإضافة، واحتجوا بأنهما مثنيان لفظًا ومعنى والألف للتثنية، واستدلوا بالنقل والقياس أما النقل فقد استدلوا بقول الشاعر:

في كِلْتِ رجلَيْها سُلامي وَاحِدة كِلتاهُما مَقْرونَة بزَائِدَة

---

[١] ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢، وأسرار العربية: ٧٢، والإنصاف، مسألة (٥): ٤٠/١.

[٢] ينظر: المقتضب: ٤٩/٢، و١٢/٤، ١٢٦.

[٣] ينظر شرح ابن عقيل: ٢٠١/١

[٤] ينظر اللباب: ١٢٦/١، والتذييل والتكميل: ٣/ ٢٦٤

الشاهد فيه: أفرد الشاعر قول (كلت) والاصل (كلتا)، فدل على أنَّ كلتا للتثنية.

أما القياس فالدليل على أنَها ألف تثنية أنها تقلب إلى ياء في حالتي النصب والجر، نحو قولك: (رأيت الرجلين كليهما)، (ومررت بالرجلين كليهما)، وقالوا إنَّ ألفها ليس كألف عصا لم تنقلب إلى ياء نحو: (رأيت عصاهما ورحاهما) لكنها انقلبت ألفهما كما انقلب ألف الزيدان والعمران، فدلت على أنَّ تثنيتهما لفظية ومعنوية[١].

وذهب البصريون إلى أنَّه مفرد اللفظ مبني المعنى لقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾﴾[الكهف:٣٣]، فقال أتت بالإفراد حملًا على اللفظ، فالدليل على أنَّ فيهما إفرادًا لفظًا وتثنية معنوية أنَّ الضمير تارة يرد إليه مفرد حملًا على اللفظ وتارة يرد إليهما مثنى حملًا على المعنى[٢].

ومما استدلوا به أيضًا أن العرب تجعلهما في الإضافة إلى اسم ظاهر بالألف رفعًا ونصبًا وجرًا نحو: (جاء كلا الزيدين)، و(رأيت كلا الزيدين)، و(سلمت على كلا الزيدين)، فلو كانا مثنيين لكان إعرابهما بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًا[٣].

وذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى أنَّ: ((كلا وكلتا فمفردا اللفظ مثنيا المعنى، واعتبار اللفظ في خبرهما وضميرهما أكثر من اعتبار المعنى قال الله تعالى:﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴿٣٣﴾﴾[الكهف:٣٣]، ولو اعتبر المعنى لقال "آتتا" وقد جمع الشاعر الاعتبارين في قوله[٤]:

كلاهما حينَ جدّ الجريُ بينهما قد أقلَعا وكلا أنْفَيْهما رابى

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٦٥): ٣٥٥-٣٥٦.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (٦٥): ٣٥٧/٢، والمباحث العربية: ٣٣/١.

[٣] ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٧٦/١.

[٤] البيت للفرزدق، ينظر: ديوانه: ٣٤/١.

ولكونه مفرد اللفظ مثنى المعنى أعرب إعراب المفرد في موضع، وإعراب المثنى في موضع، إلا أن آخره معتل فلم يلق به من إعراب المفرد إلا المقدر، فجعل ذلك له مضافًا إلى ظاهر))[١].

٣. الخلاف في عامل الرفع في خبر الأحرف المشبهة بالفعل:

يقول الجرجاني ((وزعم الكوفيون أنّ خبر (إنّ) باقٍ على رفعه الذي كان قبل دخولها، و(إنّ) لا عمل لها محتجين بأنّها ضعيفة في العمل لا يتجاوز عملها عن اسم واحدٍ وليست كالفعل في القوة))[٢].

اتفق النحاة أنّ الأحرف المشبهة بالفعل هي (إنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ) وهي تنصب الأول وهو المبتدأ، أمّا الخبر فقد اختلفوا في رافعه:

ذهب البصريون الى أنّ هذه الأحرف هي التي ترفع الخبر لأنّها نصبت الاسم فيكون عملها مرتين[٣]، ومما حكاه سيبويه عن الخليل (رحمه الله) بقوله: ((وزعم الخليل أنّها عملت عملين، وهو الرفع والنصب كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت كان أخاك زيدًا))[٤].

فالخليل جعلها عاملة لأنها أشبهت كان؛ لأنَّهم جعلوها تشبه الفعل لفظًا ومعنًى لذلك قوي عملها، فمجمل شبهها بالفعل أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح، وتأتي على وزن الفعل، وتدخلها نون الوقاية كما في أنني، وتقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم، وفيها معنى الفعل، فمعنى (أن وإن) حققت، و(كأن) شبهت، (وليت) تمنيت (ولعل) ترجيت (ولكن) استدركت، ولهذا وجب أن تعمل عمل الفعل، فكما أن الفعل يكون له

---

[١] شرح التسهيل: ٦٧/١.

[٢] المباحث العربية: ١٤٤/١.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (٢١): ١٥٣/١، والتبيين: ٣٣٣، وارتشاف الضرب: ١٢٣٧/٣، والجنى الداني: ٣٩٣.

[٤] الكتاب: ١٣١/٢.

مرفوع ومنصوب، فكذلك هي لها مرفوع ومنصوب لكن قدم منصوبها على مرفوعها تنبيهًا على أنَّها أشبهت الفعل، وليست فعلًا، أما لأنَّها لا تتصرف فهناك أفعال لا تتصرف كنعم وبئس[١].

كذلك هي أعملت النصب في الاسم الأول لاقتضائها إياه، كذلك وجب أن تعمل في الخبر؛ لأنَّ كل ما عمل في المبتدأ وجب عمله في الخبر كـ(كان وأخواتها)، و(ظن وأخواتها)، وكون خبرها مرفوعًا يدل على أنه لا بد له من رافع، ولا يجوز أن يرتفع بغير إن وأخواتها[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر[٣]، ووافقهم السهيلي بقوله: ((وبقي الاسم الآخر مرفوعا لم يعمل فيه، حيث لم تقل أفعالا كـ(علمت، وظننت) فتعمل في الجملة كلها، وانما أرادوا إظهار تشبثها بالجملة فاكتفوا بتأثيرها بالاسم الأول، يدلك على أنها لم تعمل في الاسم الثاني أنه لا يليها؛ لأنه لا يلي العامل ما عمل فيه غيره، فلو عملت فيه لوليها كما يلي كان خبرها، ويلي الفعل مفعوله))[٤].

وإنما لم تعمل في الخبر؛ لأنَّ هذه الحروف حين نصبت الاسم أشبهت الفعل لذلك تعد فرعًا عليه، والفرع أضعف في العمل، فالقياس ألا يتساوي الفرع مع الاصل، فلو رفعت الخبر لتساوت مع الفعل وهذا لا يجوز فيها، لذلك فالخبر مرفوع قبل دخول هذه الحروف عليه، وأيضًا مما استدلوا به قالوا إنَّها حروف وظن واخواتها وكان وأخواتها أفعال والحروف لا تعمل إلا في شيء واحد ويبطل عملها اذا اعترض عليها شيء نحو قولهم: (إن بك زيدٌ مأخوذٌ) قالوا اكتفت هنا بالصفة لضعفها[٥].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٢٣): ١/١٥٤، وارتشاف الضرب:٣/١٢٣٧، والجنى الداني: ٣٩٣

[٢] ينظر: اللباب: ١/٢٧، والمقاصد الشافية: ٢/٣٠٨، والتصريح: ١/٢١١.

[٣] ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣١١.

[٤] نتائج الفكر للسهيلي: ٢٦٤.

[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (٢٦): ١/١٧٦-١٧٧، واللباب: ١/٢١١، والتذييل والتكميل: ٥/٧.

٤. الخلاف في تابع المنادى المعرف بـ(ال) المعطوف:

يقول الجرجاني: ((توابع المنادى المبني؛ أي المفرد المعرفة إما أن تكون مفردة أو مضافة، والمفردة على قسمين؛ أحدهما: ما يجوز في إعرابه وجهان؛ الرفع حملًا على لفظ المنادى، والنصب حملًا على محله، وهو التأكيد؛ نحو "يا تيمُ أجمعين وأجمعون"، والصفة نحو " يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ" وعطف البيان؛ نحو: "يا بكرى بشرٌ وبشرًا" والمعطوف بحرف المعرف باللام؛ نحو: " يا زيدُ والرجلُ والرجلَ"؛ قال الله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴿١٠﴾﴾ [سبأ:١٠]، واختلف في الاختيار في هذا الأخير فالخليل وسيبويه يختاران الرفع نظرًا إلى كونه مقصودًا وكان يجب رفعه كغير المعرف باللام فلا أقل من كونه مختارًا، وأبو عمرو ويونس يختاران النصب نظرًا إلى ممانعة اللام حرف النداء، وكان يجب النصب فلا أقل من الاختيار))[١].

إذا عطف المعرف باللام على المنادى المبني نحو: (يا زيد والرجل)، فالخليل وسيبويه والمازني[٢] اختاروا الرفع[٣]، قال سيبويه: ((وتقول: يا زيدُ وعمرو، ليس إلا لأنَّهما قد اشتركا في النداء في قوله يا، وكذلك يا زيدُ وعبد الله، ويا زيدُ لا عمرو، ويا زيدُ أو عمرو؛ لأن هذه الحروف تُدخل الرفعَ في الآخِر كما تدخل في الأول، وليس ما بعدها بصفة، ولكنه على يا. وقال الخليل (رحمه الله) من قال يا زيدُ والنّضْرَ فنصب، فإنما نصب؛ لأنَّ هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ. وقرأ الأعرج: " يا جِبالُ أوبي معه والطيرُ"، فرفع. ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل (رحمه الله): هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ))[٤].

---

[١] المباحث العربية:١/١٩٥

[٢] ينظر: المقتضب: ٤/٢١٢.

[٣] ينظر: المباحث العربية: ١/١٩٥.

[٤] الكتاب: ١/١٨٦-١٨٧، وينظر: الكامل في القراءات العشر: ٦٢٢، فيمن قرأ بالرفع.

واختار أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس، وأبو عمر الجرمي، النصب وهي قراءة العامة وحجتهم بالنصب أنَّهم، قالوا نرد الاسم بالألف واللام إلى الأصل كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل والألف واللام يمانعان حرف النداء[١].

أما المبرد فعنده إذا كان المعطوف المعرف باللام غير مفيدة للتعريف كـ "الحسن والفضل والنجم والثريا" فالرفع هو المختار كـ"الخليل"، اذا كانت اللام مفيدة للتعريف كالتي في الأجناس " الرجل والفرس" فاختار النصب كأبي عمرو[٢].

يقول ابن الوراق: ((والحجة لمن اختار الرفع قوية؛ وذلك أنَّ ما فيه الألف واللام لفظه لفظ المفرد وهو معرفة فصار التعريف فيه بالألف واللام كالتعريف بالقصد مع (يا) ألا ترى أنَّ قولك: (يا رجل) إذا قصدت قصده يجري في التعريف مجرى ما فيه الألف واللام بمنزلة المفرد المعرفة العلم، ولو عطفت على الأول أعني الذي فيه الألف واللام لم يجز فيه إلا الضم ووجب أن يختار ما يشاكله وهو الرفع))[٣].

٥. عامل النصب في المستثنى:

ذكر الجرجاني أنَّ مذهب سيبويه أنَّ المستثنى منصوب بـ(إلا) نفسها لا بعامل المستثنى، ووافقه المبرد ثم ذكر أنَّه فصل لهذا الخلاف في كتابه "شرح البديع" – ولم يصل إلينا هذا الكتاب–[٤]. واختاره بقوله: ((والأقرب عندي أنّه منصوب بـ" إلّا نفسها"))[٥].

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنَّه منصوب بما قبله من الكلام، أي بالفعل أو ما في معناه بتوسط إلا لأنَّهم يرون أنَّ الفعل، وإنَّ كان لازمًا فإنَّه قوي بـ(إلا) كالفعل اللازم قوي

---

[١] ينظر: الكامل في القراءات العشر:٦٢٢.

[٢] ينظر: المقتضب: ٢١٢/٤.

[٣] علل النحو: ٣٤٤.

[٤] ينظر: المباحث العربية: ٣١١/١-٣١٢.

[٥] المصدر نفسه: ٣١٢/١.

بالتعدية بحرف الجر[١].

وذهب الكوفيون ووافقهم المبرد[٢]، والزجاج[٣] إلى أنه ينصب بـ(إلا) لأنَّها قامت مقام الفعل استثني، فقولك: (قام القوم إلا زيد)، والتقدير: استثني زيد، فوجب النصب في زيد، وأيضًا جاء الفعل (قام) لازمًا فلا يجوز أن يعمل فدل على أنَّ العامل هو (إلا)[٤].

وذهب الفراء ومن وافقه إلى أنَّ أصل (إلا) هي من (إن لا) ثم خففت إن وادغمت مع لا فنصبوا بها[٥]، وحكي عن الكسائي أنَّه قال إنَّما نصب المستثنى؛ لأن تأويله (قام القوم إلا أنَّ زيدًا لم يقم)[٦].

٦. **الخلاف في اسم لا النكرة بين الاعراب والبناء:**

تدخل لا على النكرة والمعرفة والنكرة تكون مضافة أو شبيهة بالمضاف أو مفردة، نحو: (لا رجل في الدار)، واختلفوا في هذه النكرة هل تكون مبنية وحركتها بنائية أم تكون معربة وفتحتها نصب؟

ذكر الجرجاني ((أنَّ أكثر النحويين قالوا بأنَّ النكرة المفردة مبنية معها وحركتها بنائية؛ وسبب بنائها تضمنها معنى (من)؛ لأنّه جواب: (هل من رجل في الدار) وهو اختيار المصنف.

ثم قال وذهب أبو اسحق وأبو سعيد والرماني إلى أنَّها معربة وفتحها نصب، وإنَّما سقط ثبوتها ليفرق بين جواب: (هل رجلٌ في الدار)، وبين جواب (هل من رجل في الدار)..))[٧].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ٢٢٥/١.

[٢] ينظر: المقتضب: ٣٩٠/٤، وارتشاف الضرب: ١٥٠٦/٣.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٠٦/٣.

[٤] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ٢٢٥/١-٢٢٦.

[٥] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ٢٢٥/١، وشرح ابن يعيش: ٧٧/٢.

[٦] ينظر: الإنصاف، مسألة (٣٦): ٢٢٥/١-٢٢٦، وارتشاف الضرب: ١٥٠٦/٣.

[٧] المباحث العربية: ٣٣٦/١-٣٣٧.

ذهب المبرد إلى أنَّ اسم لا يكون معربًا إذا كان مثنى أو مجموعًا، ويبنى إذا كان مفردًا مستندًا إلى القياس؛ لأنَّ الأسماء المثناة والمجموعة بالألف والواو لا تكون مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد كما لا يكون المضاف والموصول مع ما قبله بمنزلة اسم واحد[١].

وذهب الكوفيون إلى أنَّ اسم (لا) معرب وهي تنصبه بغير تنوين ووافقهم الزجاج[٢].

وحجتهم في ذلك أنَّ أصل (لا رجلَ في الدار) هو (لا أجد رجلًا في الدار)، فاكتفى بها من الفعل نظير قولهم: إن قمت قمت وإن لا فلا أي، وإن لا تقم فلا أقوم فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به، وحذفوا التنوين بناء على الاضافة[٣].

والكسائي يقول: ((النكرات يبتدأ بإخبارها قبلها لئلا يوهمك أخبارها أنَّها لها صلات فلما لزمت التبرئة الاسم وتأخر الخبر أرادوا أن يفصلوا بين ما ابتدئ خبره، وما لا يكون خبره إلا بعده فغيروه من الرفع إلى النصب لهذا، ونصبوه بغير تنوين؛ لأنَّه ليس بنصب صحيح إنَّما هو مغير كما فعلوا في النداء حين خالفوا به نصب المضاف فرفعوه بغير تنوين ولم يكسروه فيشبه ما اضيف اليه))[٤].

وقال الفراء: ((إنَّما اخرجت "لا" من معنى غير إلى ليس ولم تظهر ليس ولا إذا كانت في معنى غير عمل ما قبلها فيما بعدها، كقولك: (مررت برجل لا عالم ولا زاهد)، ولا إذا كانت تبرئة كان الخبر بعدها، ففصلوا بهذا الإعراب بين معنيين))[٥].

---

[١] المقتضب: ٣٦٦/٤.

[٢] ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج: ٦٩/١، والتبيين:٣٦٢.

[٣] الإنصاف، مسألة (٥٥): ٣١٠/١.

[٤] الأصول في النحو: ٣٨١/١.

[٥] المصدر نفسه: ٣٨١/١.

٧. الخلاف في العطف على عاملين بمعمول واحد:

يقول الجرجاني: ((إذا عطف على عاملين؛ أي معمولي عاملين اسمان بعاطفةٍ واحدة، ففي جوازه ثلاثة أقوال، الأول: المنع مطلقًا، وهو مذهب متقدّمي أهل البصرة وسيبويه، والثاني: الجواز مطلقًا، وهو مذهب الأخفش والفراء، والثالث: التفصيل، وهو أنّ المجرور إن كان مقدّمًا جاز وإلا امتنع، ذكره بعض المتأخرين واختاره المصنف))[١].

العطف على معمولي عاملين مختلفين فيه خلاف بين النحاة، وهو إما أن يكون أحدهما جارًا أولًا: مذهب سيبويه أنّه لا يجوز العطف على عاملين وإن كان أحدّهما جارًا، يقول سواء تقدّم المعطوف أم لم يتقدّم والسبب أنّ حرف العطف نائب عن العامل، وليس من قوته أن ينوب عن اثنين ففي قولك "مرّ زيد بعمروٍ وبكرٍ خالدٌ" فعطف بكرًا على عمرو وخالدًا وعلى زيدٍ وهذا ممتنع، لأنَّه يؤدي إلى نيابة حرف العطف الواو عن الفعل "مرّ" وهو العامل في زيد كما ينوب عن الباء وهو العامل في عمرو، وحرف العطف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى لذلك لا يجوز العطف[٢].

ما ذهب إليه الكسائي والفرّاء وأخذ به الأخفش والزجاج أنّه يجوز العطف إذا تقدم المجرور المعطوف بشرط أن يتصل المعطوف المجرور بالعاطف، واحتج الأخفش بالسماع فذكر قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥﴾ [الجاثية: ٥-٣]، فهنا جاءت (آيات) الثانية والثالثة بالرفع والنصب[٣] على جواز العطف على

---

[١] المباحث العربية: ١/٤٠٤.

[٢] ينظر: المقتضب: ١٩٥/٤، والأصول في النحو: ٧١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢٥٥/١، وشرح التسهيل: ٣٧٨/٣.

[٣] وهي قراءتان متواترتان، قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب، والباقون بالرفع، السبعة لابن مجاهد:٥٩٤.

رأيهم[١].

وما ذهب اليه الأعلم الشنتمري إلى جواز أن يتقدم المجرور في المتعاطفين وإلاّ امتنع، أي يجوز قولك: "إنّ في الدار زيدًا والقصر عمرًا" ويمتنع " إنّ زيدًا في الدار والحجرة عمرًا؛ لأنَّه لم يسمع من كلامهم إلا مقدّما فيهما، ولتساوي الجملتين في ذلك[٢].

٨. الخلاف في رافع الفعل المضارع:

قال الجرجاني: ((واختلف في رافعه؛ فقال البصريون: الذي أُعرب له المضارع عين الذي رفع فإنَّه أُعرب لمضارعته الاسم كما تقدم ورُفِع لوقوعه موقعه، وقال الفراء: رافعه تجرُّده عن الناصب والجازم، وهو اختيار المصنف وإنْ لم يصرِّح به هنا، ولو قال: ويرتفع بتجرُّده عن الناصب والجازم لكان صريحًا، وقال الكسائي رافعه حروف المضارعه))[٣].

مذهب البصريين غير الأخفش والزجاج[٤] أنَّه يرتفع لقيامه مقام الاسم، نحو قولك: (زيد يضرب) فيجوز أن يكون الضرب في المستقبل ولم يقع الضرب في حال كلامك كما تقول: (زيد ضارب الساعة وضارب غدًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴿١٢٤﴾﴾ [النحل:١٢٤]، أي حاكم فاللام دخلت الفعل كما تدخل الاسم[٥].

أما مذهب الكوفيين والأخفش فإنَّه يرتفع لتجرده من الناصب والجازم، فالفعل المضارع حين تدخل عليها أدوات النصب نحو: (أن، ولن، وكي) يدخله النصب وتؤثر عليه، نحو: (لن يقوم زيد)، وإذا دخلته أدوات الجزم نحو: (لم، ولما) يجزم الفعل معها نحو: (لم يقم زيد) فإذا

---

[١] ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٤٥/٣، والمقتضب: ١٩٥/٤، وشرح التسهيل: ٣٧٨/٣، وارتشاف الضرب: ٢٠١٥/٤.

[٢] ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الادب في علم مجازات العرب:٩٠.

[٣] المباحث العربية: ٦٩١/٢-٦٩٢.

[٤] شرح التصريح: ٣٥٦/٢.

[٥] ينظر: المقتضب: ٨١/٤.

تجرد من هذه العوامل يكون مرفوعًا[١].

ومذهب الكسائي حروف المضارعة وهي الزوائد الأربعة؛ لأنَّ ما قبلها كان مبنيًا وحين دخلت عليه حروف المضارعة رفعته[٢].

٩. الخلاف في أصل إذن:

ذكر الجرجاني أنّ للنحاة ثلاثة مذاهب في إذن وهي: ((الأول: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أنّ إذن كلمة مفردة ناصبة للمضارع بنفسها لا بإضمار إن وهو اختيار ابن الحاجب....، الثاني: مذهب الخليل أنها مركبة من (إذ وأن)؛ نحو مذهبه في لن، وقيل: ليست بمركبة إلا أنّ نونها عوض عن المضاف اليه، ونصب المضارع بعدها بإضمار (أن)، واختاره الاستراباذي))[٣].

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنها مفردة بسيطة تنصب الفعل المضارع بنفسها، يقول المالقي: ((وذهب سيبويه وأكثر النحويين أنها تنصب بنفسها))[٤]، وبساطتها تدل على حرفيتها عند الجمهور وتصحح بساطتها وعدم تركيبها[٥].

مذهب الخليل ووافقه بعض الكوفيين من أنّها مركبة من (إذ، وأن) ثم القيت حركة الهمزة على الذال ثم حذفت الهمزة فصارت (إذن)[٦].

قال البعلي في الفاخر ((وما ذكر عن الخليل تحكم لا دليل عليه، فلا يلتفت اليه))[٧].

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٧): ٤٣٧، وشرح التصريح: ٣٥٦/٢.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (٧٧): ٤٣٧/١، وشرح ابن يعيش: ١٢/٧.

[٣] المباحث العربية: ٧٠٢/٢-٧٠٣.

[٤] رصف المباني:١٥٧

[٥] ينظر مغني اللبيب:٤٢/١

[٦] ينظر شرح المقدمة المحسبة:٢٣٢/١

[٧] الفاخر في شرح جمل عبد القاهر:٥٥٢/١

ما ذهب إليه بعض النحاة ومنهم الاستراباذي أنها ليست مركبة إلا أن نونها عوض عن المضاف اليه قال في شرح الكافية: ((والذي يلوح لي في (اذن) وبغلب في ظني: أنّ أصله إذ حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض عنها بالتنوين، كما قصد جعله صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًا بالماضي، وذلك أنهم أرادوا الإشارة الى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي، وجعلوه صالحًا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف إليها))[١].

فرأي الرضي أنّه جعل إذ مع جملة ثم حذفت هذه الجملة وهي جملة المضاف إليه حين تحذف يعوض عنها بالتنوين.

وأضاف الجرجاني لكلام الرضي إذ قال: ((نونه عوض عن المضاف اليه كما قال، لكن لا مطلقًا، بل في صورة الإلغاء لقوة المعنى به؛ فإنّك إذا قلت بعد قول القائل: (آتيك أنا إذن أكرمُك) لا شك أنّ معناه: إذا أتيتني، فحذف المضاف إليه لدلالة ما تقدم عليه، وعوّض عنه بالتنوين فسقط ألف (إذًا) بالتقاء الساكنين))[٢].

١٠. الخلاف في كي:

ذكر الجرجاني الخلاف في كي بقوله: ((كي معناها التعليل والسببية؛ إذا قلت: (أسلمت كي أدخل الجنة) معناها: لأجل دخولها وأن إسلامي سبب لدخولها. وكونها ناصبة للفعل المضارع مطلقًا مذهب الكوفيين واختاره المصنف. ومذهب الأخفش أنّها حرف جر مطلقًا، وانتصاب المضارع بعدها بإضمار (أن)، ومذهب الخليل أنها ليست بحرف جر ولا ناصب للمضارع عنده سوى (أن) وإنما ينصب المضارع بعدها بإضمار(أن) ومذهب البصريين أنها مشتركة بين عمل الجر والنصب))[٣].

---

[١] شرح الكافية للرضي: ٣٩/٤

[٢] المباحث العربية: ٧٠٣/٢.

[٣] المصدر نفسه: ٧٠٤/٢.

اختلف النحويون فيما بينهم في (كي) على مذاهب فذهب الكوفيون إلى أنّ "كي" حرف نصب ولا يجوز أن تأتي حرف جر؛ لأنَّهم يرون أنّ كي من عوامل الأفعال، فلا يجوز أن تأتي حرف جر لأن حروف الجر مختصة بالأسماء، ويدخل عليها اللام نحو: (جئتك لكي تكرمني) وهو حرف جر فلو كانت حرف جر لأمتنع دخوله عليها؛ لأنّ حروف الجر لا تدخل على بعضها، وأما جمهور البصريين إلى أنّ كي حرف جر وهي تفيد التعليل، فتأتي جارة لأنها تدخل على (ما) الاستفهامية، وما الاستفهامية يدخلها حروف الجر كاللام وغيرها من حروف الجر، وبدخولها على ما يحذف ألفها للتخفيف ويعوض عنه بالهاء نحو كيمه ولا يحذف إلا مع حروف الجر وهي كما يقال لمه، فصارت كالكلمة الواحدة، وتأتي ناصبة للفعل المضارع وجوبًا بأن مضمرة[١].

يقول سيبويه: ((وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنهم يقولون: "كيمه" في الاستفهام فيعملونها في الاسماء كما قالوا حتى مه، وحتى متى، لمه.... ومن قال كيمه جعلها بمنزلة اللام))[٢].

وفسر ابن السراج قول سيبويه: ((وأما كي فجواب لقولك (لمه) إذا قال القائل (لم فعلت كذا)، فتقول: (كي يكون كذا)..))[٣]، وكذلك قول المبرد: ((وأما من لم يدخل عليها اللام فقال: (كيمه) كما تقول: (لمه)، فـ(أن) عنده مضمرة؛ لأنَّها من عوامل الاسماء كاللام))[٤].

أما ابن مالك فقال: ((ينصب بـ(كي) نفسها إن كانت موصولة وبـ(أن) مضمرة بعدها غالبا إن كانت الجارة))[٥]، فجعلها بحسب معناها فاذا كانت موصولة أي مصدرية تعامل معاملة أن، وان كانت جارة للفعل فيكون بأن المضمرة.

---

[١] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٨): ٤٦٠/٢، والبديع لابن الأثير: ٦١٣/١، وارتشاف الضرب: ١٦٤٦/٤.

[٢] الكتاب:٦/٣

[٣] الأصول في النحو: ١٤٧/٢.

[٤] المقتضب: ٩/٢.

[٥] شرح التسهيل: ١٥/٤.

وصفوة القول: الخلاف في (كي) بين النحاة متى تكون جارة ومتى تكون ناصبة؟ فمنهم من جعلها ناصبة فقط، ومنهم من جعلها جارة إذا دخلت على الاسم، وناصبة بـ(أن) مضمرة إذا دخلت على الفعل، ومنهم من جعلها بحسب معناها ولكل له رأيه وحججه.

١١. الخلاف في حتى الناصبة:

ذكر الجرجاني أنَّ البصريين يجعلون حتى ناصبة بإضمار أنْ فلا تعمل عندهم؛ لأنَّ مذهبهم "حتى" حرف الجر وحرف الجر لا يدخل إلا على اسم ظاهر أو مقدر فإذا دخلت على الفعل يجب أن يقدر باسم ولا يجوز تقدير الفعل بدل الاسم إلا بتقدير حرف مصدري، أما الكوفيون فأنَّهم جعلوها تنصب الفعل المضارع بنفسها فهي عندهم تخرج عن كونها عاطفة أو جارة[١].

مذهب البصريين أنَّها حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أنَّ؛ لأنَّ حتى من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال كما أنَّ عوامل الافعال لا تكون عوامل الاسماء فيجب أن يكون الفعل معها منصوبًا تقدير أنْ والمصدر من أنْ المضمرة والفعل في محل جر بـ(حتى)[٢].

ومذهب الكوفيين أنَّها حرف نصب تنصب الفعل المضارع من غير أنْ مضمرة وتكون حرف جر من غير تقدير جار بدل عنها فتكون ناصبة بنفسها وجارة بنفسها من غير تقدير أنْ[٣].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٧٠٧-٧٠٨.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة (٨٦): ١/٤٧٧، وارتشاف الضرب: ٤/١٦٦١-١٦٦٢، وشرح ابن يعيش: ٧/٢٠.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (٨٦): ١/٤٧٧.

١٢. الخلاف في تقديم خبر ليس عليها:

يقول الجرجاني جوز متقدمو أهل البصرة أن يتقدم خبر ليس عليها لوروده في السماع بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾﴾ [هود:٨]، واحتج الكوفيون بأنَّ ليس حرف فلا يقدم معمولها عليها[١].

ذهب البصريون إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها محتجين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾﴾ [هود:٨]، فأنَّه قدم معمول الخبر على ليس فلو لم يجز تقديم خبرها عليها لما قدم المعمول؛ لأنَّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[٢]، فتقدير الآية: (لا يصرف عنهم يوم يأتيهم)، فيوم معمول الخبر ووقع حيث وقع العامل[٣].

يقول أبو علي الفارسي: ((ومن الدليل على جواز تقديمه أنَّ العوامل في المبتدأ وخبره على ضربين: فَعل، ومُشبه بالفعل، ووجدنا ما لم يكن فِعلًا وكان مشبهًا به لا يجوز تقديم خبره على اسمه، ووجدنا الفعل قد جاز فيه هذا الذي امتنع في المشبه به من تقديم الخبر كما جاز عليه، فلما وجدنا (ليس) قد جاز فيه ما امتنع في غيره من تقديم الخبر، كما جاز ذلك في الفعل، وجب أن يجوز تقديم خبرها عليها من حيث جاز تقديم خبرها على اسمها، فكما جاز (ليس قائمًا زيدٌ) بلا خلاف، كذلك جاز (قائمًا ليس زيدٌ) كما جاز (قائمًا كنت) لما جاز (كان قائمًا زيدٌ)، ولما لم يجز تقديم أخبار "إن" وأخواتها على أسمائها، كذلك لم يجز تقديمها عليها))[٤].

---

[١] ينظر: المباحث العربية: ٢/٨١٥-٨١٦.

[٢] ينظر: الإنصاف، مسألة: (١٩): ١٣٩-١٤٠، والتبيين: ٣١٥، وشرح التسهيل:١/٣٥٤، والتذييل والتكميل: ٤/١٨٠.

[٣] ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٨١.

[٤] المسائل الحلبيات: ٢٨١، وجاء في البغداديات خلاف ذلك: ٢٥٧.

وذهب الكوفيون إلى امتناع تقدم خبر ليس عليها ووافقهم المبرد[١]، وأخذ به ابن السراج بقوله: ((ولا يتقدم خبر (ليس) قبلها لأنّها لم تصرّف (كان)؛ لأنك لا تقول منها يفعل ولا فاعل...))[٢].

وقالوا إنَّه فعل غير متصرف جرى مجرى الحرف ومعمول الحرف لا يتقدم عليه وإن كان فعل، فالفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في غيره، كذلك قالوا إنّ ليس بمعنى (ما)؛ لأنَّهما لنفي الحال، وكما أنّ (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس)، ومنهم من يرى أنّ ليس حرف ولا يجوز أن يتقدم خبرها عليها؛ لأنَّ معمول الحرف لا يتقدم عليه[٣].

١٣. **الخلاف في "ما" التعجبية:**

يقول الجرجاني: ((صيغة التعجب نحو (ما أحسن زيدًا)؛ فقال سيبويه: (ما) نكرة فيها غير موصوفة بمعنى شيء، مرفوع بالابتداء وما بعده جملة فعلية في محل الرفع بالخبرية؛ أي: شيء من الأشياء جعل زيدًا حسنًا، ثم نقل إلى انشاء التعجب، وترك ارادة الجعل حتى استعمل فيما استحال فيه الجعل؛ نحو: (ما أقدر الله وما أعلمه)..... وقال الأخفش: إنّ (ما) موصولة والفعل بعدها صلته، والموصول مع صلته في محل الرفع بالابتداء وخبره محذوف؛ أي: الذي جعل زيدًا حاصلٌ. ونقل عنه أيضًا مثل قول سيبويه، وقال الفرّاء وابن درستويه: (ما) استفهامية مبتدأ وما بعدها خبره))[٤].

---

[١] ينظر: البغداديات: ٢٥٧، والإنصاف، مسألة (١٩): ١٣٠/١، وارتشاف الضرب: ١١٧١/٣، والتذييل والتكميل: ١٧٨/٤، وقد نص في المقتضب على جوازه: ٤٠٥/٤.

[٢] الأصول في النحو: ٨٩/١ –٩٠.

[٣] ينظر: الإنصاف، مسألة (١٩): ١٤٠/١، والتبيين: ٣٥٠ –٣٥١، وتوجيه اللمع: ١٣٩، والتذييل والتكميل: ٤/ ١٨٠، وشرح التسهيل: ٣٥١/١–٣٥٢.

[٤] المباحث العربية: ٨٣٣/٢–٨٣٤.

اختلف النحاة في (ما) التعجبية في صيغة ما أفعله ولهم فيها عدة مذاهب، فذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين إلى أنّ ما في صيغة (ما أفعله اسم نكرة غير موصوفة، ولا موصولة، وهي مقدرة بشيء والجملة التي تأتي بعدها تكون خبرها، ونقل ذلك عن الأخفش في أحد قوليه[١]، وكذلك ابن السراج إذ قال: ((فإذا قلت: (ما أحسن زيدًا) فـ(ما) اسم مبتدأ وأحسن خبره، وفيه ضمير الفاعل، وزيد مفعول به، و(ما) هنا اسم تام غير موصول فكأنّك قلت: (شيء حسّن زيدًا) ولم تصف شيئًا بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة كما قالوا شيء جاءك))[٢].

ووافقهم الزجاجي[٣]، والفارسي[٤]، وهو مذهب ابن عصفور[٥]، وابن مالك[٦].

ولكن كيف يبتدأ بالنكرة؟ قالوا يجوز الابتداء بهذه النكرة؛ لأنَّ الغرض منها التعجب لا الاخبار المحض[٧]، قال ابن مالك: ((لأنّ قصد المتعجب الإعلام بأنّ المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي، وسبب الاختصاص بها خفي، فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أنْ تفتتح بنكرة غير مختصة))[٨].

وذهب الأخفش فيما نقل عنه القول الآخر الى أنّ "ما" موصولة، والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف، فالتقدير عنده: (الذي أحسن زيدًا شيء)[٩]، ووافقه بعض الكوفيين[١٠]، ورُدّ

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣١، وارتشاف الضرب:٤/٢٠٦٥، والجنى الداني: ٣٣٧، والمساعد: ٢/١٤٨.

[٢] الأصول في النحو: ١/٩٩.

[٣] ينظر: الجمل: ٩٩.

[٤] ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٤.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٣.

[٦] ينظر: شرح التسهيل: ٣/٣١.

[٧] ينظر: اللباب: ١/١٩٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/٥٨٣، والمساعد: ٢/١٤٨.

[٨] شرح التسهيل: ٣/٣١.

[٩] ينظر: الأصول في النحو:١/١٠٠، والمفصل: ٣٧٣، واللباب: ١/١٩٦، والجنى الداني: ٣٣٧.

[١٠] ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠٦٥، والمساعد: ٣/١٤٩.

عليه بأنّ الأخبار تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها وليس هنا من دليل عليها، أو يسد مسده شيء، وكذلك جملة (الذي أحسن زيدًا شيءٌ) يتنافى مع معنى التعجب[١].

وذهب الفراء وابن درستويه ونسب إلى جماعة من نحاة الكوفة الى أنّ ما في (ما أفعله) استفهامية دخلها معنى التعجب، فالإبهام في التعجب يناب الابهام في (من وأي) في الاستفهام[٢].

١٤. الخلاف في "ما" الداخلة على نعم وبئس:

يقول الجرجاني في أنواع فاعل نعم وبئس: ((أن يكون فاعلها (ما)؛ نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴿٢٧١﴾﴾[البقرة:٢٧١]، و﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴿٥٨﴾﴾[النساء:٥٨]، و﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴿٩٠﴾﴾[البقرة:٩٠]، واختلف في ما هذه ؛ فقيل كافة مهيئة لهما لدخولهما على الجمل، وردّه الأندلسي بأنّ الفعل لقوته لا يكف وحكم بأنّها مصدرية كما في (طالما وقلّما)، وقال الفرّاء وأبو علي هي موصولة والجملة بعدها صلتها ويلزمها حذف الصلة بجملتها في (فنعما هي)؛ لأنّ (هي) مخصوص بالمدح، وقال سيبويه والكسائي: (ما) معرفة بمعنى الشيء (فنعمّا هي)؛ بمعنى نعم الشيء هي، وحكى سيبويه: (إنّي مما أن أفعل ذلك)، أي: من الأمر، وقال الزمخشري وأبو علي في أحد قوليه: إنّ "ما" نكرة مميزة منصوبة المحل؛ إما موصوفة بالجملة، والمخصوص إمّا محذوف في نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴿٥٨﴾﴾، أو مذكور في نحو: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا۟ ﴿٩٠﴾﴾، أو غير موصوفة في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ ﴿٢٧١﴾﴾[البقرة:٢٧١]، وقولهم دققته دقّا نعمّا))[٣].

ذهب سيبويه والكسائي ووافقهم السيرافي وابن خروف أنّ "ما" اسم تام وهي فاعل بمنزلة المعرّف بالألف واللام وتكون معرفة تامة أي لا تحتاج الى صلة ولا صفة، فقوله تعالى:

---

[١] ينظر: المقتضب: ١٧٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور: ٥٨٢/١، وشرح التسهيل: ٣١/٣.

[٢] ينظر: شرح التسهيل: ٣٢/٣، وارتشاف الضرب: ٢٠٦٦/٤.

[٣] المباحث العربية: ٨٤٣/٢-٨٤٤.

﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١] معناها فنعم الشيء ابداؤها، فحذف المضاف الذي هو الإبداء، وأقيم المضاف إليه مقامه فهم جعلوا نظيره قول العرب: إني مما أن أصنع، أي من الامر أن أصنع[١].

أما الزمخشري وأبو علي الفارسي فيجعلان "ما" منصوبة على التمييز[٢]، يقول أبو علي الفارسي: ((فأمّا قوله عزّ وجل:﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء:٥٨]، فتحتمل "ما" عندي وجهين، يجوز أن تكون معرفة، ويجوز أن تكون نكرة، فإن حملته على أنّه معرفة كان رفعًا وإن لم يكن لقوله: (يعظكم) موضع من الاعراب، وإن حملته على أنّه نكرة كانت منصوبة وموضع "يعظكم" نصبًا، لكونه وصفًا للاسم الموصوف، وعلى أي الوجهين حملتَ "ما" فلا بدّ من معرفة مرادةٍ في المعنى محذوفةٍ من اللفظ يختص به المدح الشائع))[٣].

١٥. الخلاف في رب:

ذكر الجرجاني الخلاف في ربّ فقال: ((واختلفوا في (ربّ) فقال الكوفيون والأخفش: إنها اسم لأنها نقيضة (كم) وهو اسم لأنها تقع مبتدأ؛ نحو قوله[٤]:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك، وربّ قتلٍ عارُ

وقال البصريون: إنَّها حرف جر وضعت لإنشاء التقليل كما أنّ كم وضعت لإنشاء التكثير))[٥].

اختلف النحاة في (ربّ) هل هي اسم أم حرف؟ ولهم في ذلك مذهبان:

---

[١] المسائل الشيرازيات: ٤٨٩-٤٩٠، شرح التسهيل: ٣/١٢-١٣، والتذييل والتكميل: ١٠/٩٨.

[٢] ينظر: المفصل: ٣٦٢، والمسائل الشيرازيات: ٤٨٩.

[٣] المسائل البغداديات: ٢٥٢-٢٥٣.

[٤] البيت لثابت بن قطنة، خزانة الأدب: ٩/٥٧٦.

[٥] المباحث العربية: ٢/٨٧٨-٨٧٩.

ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش[١]، وتبعهم ابن الطراوة[٢]، وحجتهم أنها تقابل (كم) التي للعدد والتكثير، فهي تدل على معنى في نفسها، وكذلك (رب) تدل على معنى في نفسها، يقول الشاطبي: ((إنها مساوية لكم في معنى العدد، ونظيرتها في معنى التكثير، أو نقيضتها إن كانت للتقليل، والشيء يحمل على نظيره ونقيضه في الحكم))[٣]، وكذلك مما يدل على اسميتها عندهم أنّ حروف الجر لا تأتي في صدر الكلام، وإنما تقع وسطًا، بينما ربّ تقع في صدر الكلام، وكذلك مما أوردوه عن رب واسميتها أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، ويدخلها الحذف للتخفيف كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ٢﴾[الحجر:٢]، وفيها عدة لغات تدل على اسميتها[٤].

وذهب البصريون إلى أنها حرف، وفي حديث سيبويه عن الاخبار بـ(كم) قال: ((ولا يجوز في (رب) ذلك؛ لأنَّ (كم) اسم و(رب) غير اسم))[٥]، ومما يدل على حرفيتها عندهم أنّها لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الحروف، وتأتي لمعنى في غيرها كالحرف، وهو للتقليل لما دخلت عليه نحو: (رب رجلٍ يفهم)، ومما يلزمها أن تكون حرف جر أنّ ما بعدها مجرور دائما وليس ثمة معنى للإضافة، ومتعلقة دائما بفعل وهي من أحكام حروف الجر، وتكون مبنية فلو كانت اسمًا لكانت معربة، وتوصل معنى الفعل الى ما بعدها[٦]، يقول ابن يعيش: ((ومن الدليل على كون رب حرفًا أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف

---

[١] ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٧٥، والجنى الداني: ٤٣٩.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب:١٧٣٧/٤

[٣] المقاصد الشافية: ٥٧٦/٣.

[٤] ينظر الانصاف، مسألة (٥٧): ٣١٩/١، واللباب: ٣٦٣/١، وشرح التسهيل: ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤، والجنى الداني: ٤٣٩، والمقاصد الشافية: ٥٧٦/٣، والمساعد: ٢٨٤/٢.

[٥] الكتاب: ١٧٠/٢.

[٦] ينظر: الإنصاف، مسألة (٥٧): ٣٢٠/١، واللباب: ٣٦٣/١، وشرح التسهيل: ١٧٥/٣، وارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤، والجنى الداني: ٤٣٨-٤٣٩.

الجر، فتقول: (رب رجل عالمٍ أدركت) فـ(رب) أوصلت معنى الادراك إلى (الرجل)، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى (زيد) في قولك: (مررت بزيد).....))[١].

١٦. الخلاف في كأنّ:

ذكر الجرجاني الخلاف في كأن بقوله((مذهب الخليل أنّ أصل (كأن زيدا الأسد) إن زيدا كالأسد، فقدمت الكاف ؛ لأنها متنوعة وركبت مع (أن)لا وبدلت كسرتها بالفتحة مع أنها على بابها رعاية للفظ الكاف، وهو الذي اخترته في كتبي، لأن كل لفظ يمكن تركيبه يجب الحكم بتركيبه لئلا يلزم إثبات اللغة بالمحتمل، ومذهب سيبويه ومن تبعه أنها غير مركبة بل حرف وضعت للتشبيه كما أن ليت حرف وضعت للتمني ومعناها تشبيه اسمها بخبرها مطلقا. وقال الزجاج هذا اذا كان خبرها جامدا، وأما اذا كان مشتقا فمعناها الشك كقولك (كأنك نائم)؛ أي أنا شاك في نومك))[٢].

اختلف النحاة في معنى (كأنّ) على مذاهب وأقوال، فمذهب الخليل وسيبويه وعليه جمهور البصريين[٣] أنّ معنى (كأنّ) للتشبيه مطلقًا[٤]، يقول سيبويه: ((وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد، من ذلك قولك: (كأنّ) ادخلت الكاف على (أن) للتشبيه... وقال في موضع آخر: وسألت الخليل عن (كأنّ) فزعم أنها (أن) لحقتها كاف التشبيه))[٥].

---

[١] شرح المفصل: ٤/٤٨٢.

[٢] المباحث العربية: ٢/٩٢٦-٩٢٧.

[٣] الأصول في النحو: ١/٢٣٠، والخصائص: ١/٣١٧.

[٤] ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/١٢٣٨.

[٥] الكتاب: ٢/١٧١، و ٣/١٥١.

ومعنى ذلك في نحو: (كأنّ زيدًا أسدٌ)، أي: إنَّ زيدًا كالأسد، فقدموا الكاف اهتمامًا بها ليبتدئوا بالتشبيه؛ لأنَّه أهم من حرف التحقيق إن، وفتحت همزة (أن) لحرف الجر الكاف[١] ووافقهم الفراء[٢].

وذهب الكوفيون ووافقهم ابن الطراوة والزجاج إلى أنّ كأنّ للتشبيه إذا كان الخبر جامدًا، أما إذا كان مشتقًا معناها الشك بمعنى ظننت وتوهمت[٣]، يقول ابن عصفور: ((وزعم أبو الحسين بن الطراوة أنّ "كأن" تكون بمعنى "ظننت"، واستدل على ذلك بأن تقول: (كأنّ زيدًا قائمٌ) والقائم هو زيد والشيء لا يشبه بنفسه))[٤].

وذهب جماعة من النحاة إلى أن (كأنّ) معناها التحقيق والوجوب، أي مثل (أنّ) مطلقًا، فهم لا يقرون بمعنى التشبيه، ونسب إلى بعض الكوفيين والزجاجي[٥].

وهناك قول ينسب أيضًا للكوفيين أنهم قالوا معنى (كأنّ) للتقريب، نحو: (كأنك بالشتاء مقبل، وكأنّك بالفرج آت)[٦]، فقرّب الشتاء وقرّب الفرج بـ(كأنّ).

١٧. الخلاف في مجيء الواو العاطفة زائدة:

يقول الجرجاني: ((منع البصريون من زيادة الواو وجوّزها الكوفيون بالنقل؛ قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر:٧٣]، (فتحت) جواب (إذا) فتكون الواو

---

[١] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٧/١-٤٤٨، والمقاصد الشافية: ٣١٣/٢، والجنى الداني: ٥٢٧، والتذييل والتكميل: ١٢/٥-١٣.

[٢] ينظر: التذييل والتكميل: ١٢/٥.

[٣] ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٣٨/٣، والتذييل والتكميل: ١٥/٥، والجنى الداني: ٥٧٢، وحروف المعاني: ٢٩.

[٤] شرح الجمل لابن عصفور: ٤٤٨/١.

[٥] ينظر: ارتشاف: ١٢٣٨/٣، والتذييل والتكميل: ١٣/٥، وشرح التسهيل: ٦/٢.

[٦] ينظر: التذييل والتكميل: ١٦/٥

زائدة، وقال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ ١٠٣ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ ١٠٤﴾ [الصافات:١٠٣-١٠٤]، (وناديناه) جواب (لمّا) فتكون الواو زائدة. قال الشاعر[١]:

حتى إذا قَمِلت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبّوا

وقلبتم ظهر المجنّ لنا إنّ اللئيم الفاجر الخبُّ

(قلبتم) جواب (إذا) فتكون الواو زائدة، وقال الآخر[٢]:

ولمّا رأى الرحمن أنّ ليس فيهم رشيد ولا ناه أخاه عن الغدر

وصب عليهم تغلب ابنة وائل كانوا عليه مثل راعية البكر

أجاب البصريون عن الجميع بجعل الواو عاطفة والجواب مقدّر بحيث يطابق المعنى المراد))[٣].

ذهب البصريون إلى أنّ الواو العاطفة لا يجوز أن تقع زائدة؛ لأنَّها في الأصل حرف وضع لمعنى، فذكرها بدون معناها يقتضي مخالفة الوضع، ويورث اللبس، وكذلك الحروف وضعت للاختصار لتنوب عن الجمل، فلا يجوز أن تأتي زائدة، وما ورد في القرآن الكريم فيرون أنّ أجوبتها محذوفة للعلم بها[٤]، قال ابن جني: ((فأمّا أصحابنا فيدفعون هذا التأويل البته، ولا يجيزون زيادة هذه الواو، ويرون أنّ أجوبة هذه الأشياء محذوفة للعلم بها والاعتياد على مثلها في الحذف))[٥].

---

[١] البيت للأسود بن يعفر، ينظر: ديوانه: ١٩.

[٢] البيت للأخطل، ينظر: ديوانه: ٤٤٢-٤٤٣.

[٣] المباحث العربية: ٢/٩٣٩-٩٤١.

[٤] الإنصاف، مسألة (٦٧): ٢/٣٦٧، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٤٥-١٤٦، والجنى الداني: ١٦٦.

[٥] سر صناعة الاعراب: ٢/٢٩٠.

وجاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى في مواضع عدة منها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ۗ بَل لِّلَّهِ ٱلْأَمْرُ جَمِيعًا ۗ ﴿٣١﴾﴾[الرعد: ٣١]، فحذف جواب (لو) للعلم به وللإيجاز والاختصار[١].

وذهب الكوفيون إلى أنّ الواو العاطفة يجوز أن تأتي زائدة، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن برهان، وتبعهم ابن مالك، واحتجوا بما ورد في القرآن الكريم، في الآيات التي سبق ذكرها ففي (وتله) الواو زائدة؛ لأنَّها وقعت جوابًا، وكذلك واو (وفتحت)، فالتقدير عندهم: (فتحت أبوابها)، وكذلك ما ورد عن العرب في أشعارهم فحكموا بزيادتها وأنشدوا قول الشاعر[٢]:

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن خبت ذي عقاف عقنفل

الشاهد فيه: استشهد به الكوفيون في (وانتحى) بجعل الواو زائدة على مذهبهم، وعلى رأي البصريين عاطفة والجواب مقدر[٣].

---

[١] الإنصاف، مسألة (٦٧): ٣٦٩/٢، واللباب: ٤٢٠/١، والجنى الداني: ١٦٥، والفصول المفيدة للعلائي: ١٤٦.

[٢] البيت لأمرئ القيس، ينظر: ديوانه: ٩٣.

[٣] الإنصاف، مسألة (٣٦٦): ٣٦٨/٢.

الخاتمة

بعد هذه الرحلة العلمية مع هذا الكتاب "المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية" ودراستي له وقفت على نتائج أوردها في نقاط:

١. إنَّ الجرجاني عالم كبير لكنه لم يكن له حظ مع كتب التراجم مع أنه من العلماء الذين تركوا بصمة حقيقية في الدرس النحوي.

٢. امتاز الجرجاني بثقافة واسعة، وكان نابغًا في الكثير من المعارف وعلوم اللغة وساهم من خلال كتابه المباحث العربية إلى رفد المكتبة العربية، وبأسلوب سهل وواضح.

٣. بينت الدراسة وجود مصنفات للجرجاني وغيره من العلماء لكنها مفقودة، ولم تصل إلينا وقد نقل الجرجاني منها مثل كتاب "الشرح الكبير"، وكتاب " البديع في النحو".

٤. لم يتبع الجرجاني أسلوب السرد في شرحه، وإنما ذكر آراء ومذاهب، فرجح وعدل وصحح عليها، وهي تبين لنا أنَّه واسع المعرفة وحسن التحليل.

٥. بساطة عرضه للموضوعات وعلمية تناولها ولا غرابة في ذلك، فهو نهج انتهجه نحاتنا في مصنفاتهم النحوية.

٦. اتضح لنا حجم الجهود الكبيرة التي بذلها النحاة لحفظ اللسان العربي الأصيل وساهمت بذلك في إزالة الغموض عن كثير من قضايا النحو ومسائله.

٧. الجرجاني شارح لكتاب الكافية الحاجبية، لكنه خالف ابن الحاجب في كثير من الآراء التي تبناها ابن الحاجب تبعًا لقوة الدليل ووافقه في بعض منها.

٨. تمسك الجرجاني بأصول النحو فذكر السماع والقياس والاجماع واستصحاب الحال، وإن كان ذكره للإجماع واستصحاب الحال قليلاً.

٩. استشهد الجرجاني بالقرآن الكريم كثيرًا واستشهد بالقراءات القرآنية والحديث الشريف، وبذلك يكون الجرجاني من المؤيدين للاستشهاد به، وكذلك استشهد بكلام العرب شعرًا ونثرًا سواءًا كانوا شعراء جاهليين أم مخضرمين أم إسلاميين وكذلك استشهد بشعر المولدين.

١٠. كشفت الدراسة أنَّ الجرجاني لم ينسب الآراء إلى أصحابها لربما يرجع ذلك إلى شهرة هذه الآراء.

١١. وتبين أنَّ أكثر المصطلحات التي استعملها هي مصطلحات بصرية، وأن استعمل مصطلحات كوفية كمصطلح الخفض لكنها قليلة.

١٢. أثبتت الدراسة أنَّ الجرجاني لم يتعصب لمدرسة وإنما نقل آراء المدرستين، ورجح ما وجده مناسب من منظوره وأقرب إلى عقليته.

١٣. وأسفرت الدراسة لكتاب المباحث العربية أنَّ الخلاف لم يكن بين المدرستين البصرية والكوفية، وإنما بين نحاة المدرسة الواحدة، وكان نصيب الخلاف بين مدرسة البصرة أكثر مما هو بين مدرسة الكوفة.

١٤. لم تقتصر استدراكاته على ابن الحاجب فقط وإنّما كانت له استدراكات على النحاة.

١٥. لم يقتصر الجرجاني في ترجيحاته على الطرق الترجيحية فقط , وإنّما استخدم عبارات ترجيحية دلّت على أنه يرجح هذا الرأي أو المذهب.

١٦. نالت الخلافات النحوية حظًا كبيرًا عند الجرجاني، فلا يكاد يذكر مسألة فيها خلافاً إلا ذكرها مع خلافها، وحتى وإن لم يذكر اسماء النحاة.

وفي الختام، أرجو أن أكون قد وُفّقت في هذه الدراسة المباركة، واللهَ أسأل أنَ يجعلَ هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.

ثبت بالمصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

(**الكتب**).

القرآن الكريم.

- **أبو بكر الزبيدي وآثاره في النحو واللغة**، نعمة رحيم العزاوي، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ط١، ١٩٧٥م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، طبعة جديدة محققة مخرجة الأحاديث من الحكم للعلامة الشيخ شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠١٨م.
- **الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته**، الدكتور محمد حسن جبل، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بمكة المكرمة، جامعة أم القرى مكتبة الجيزة العامة، دار الفكر العربي، (د.ط)، (د.ت).
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- **أسرار العربية**، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **إسفار الفصيح**، أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي النحوي (ت ٤٣٣ هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قُشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **أصول التفكير النحوي**، د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة- مصر، (د.ط)، (د.ت).

❖ **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (د.ت).

❖ **الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو - فقه اللغة - البلاغة**، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **إعراب القراءات السبع وعللها**، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني النحوي الشافعي النحوي (ت٣٧٠هـ)، حققه وقدم له: د. عبدالرحمن العثيمين، (ت١٤٣٦هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

❖ **أعيان الشيعة**، الإمام محسن الأمين، حققه وأخرجه السيد حسن الأمين، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت).

❖ **الأغاني**، أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت- لبنان، ط٢، (د.ت).

❖ **الإغراب في جدل الإعراب**، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

❖ **الاقتراح في أصول النحو**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار المعارف النظامية، حيدر آباد، ط١، ١٣١٠هـ.

❖ **الأمثال**، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

❖ **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، جمال الدين، أبو الحسن، علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١ هـ)، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٢م.

❖ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، كمال الدين أبو البركات عبد عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (٥٧٧ هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

❖ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، حققه وعلّق عليه: بركات يوسف هبود، وسَمّى عَمَلَه: مصباح السالك إلى أوضح المسالك، راجعه: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، ط١، (د. ت).

❖ **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط١، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

❖ **الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب**، أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د.إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، (د.ط)، (د.ت).

❖ **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس – بيروت، ط٥، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦م.

❖ **البديع في علم العربية**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

❖ **البرهان في علوم القرآن**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، (ثم صوَّرته دار المعرفة، بيروت، لبنان – وبنفس ترقيم الصفحات)، ط١، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

❖ **البسيط في شرح الجمل**، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيدالله القرشي الاشبيلي السبتي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).

❖ **البغداديات، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله الشينكاوي، مطبعة العاني، بغداد- العراق، (د.ط)، (د.ت).

❖ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البقاء العُكبَري (ت٦١٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت١٤٣٦هـ)، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.

❖ **التذكرة الحمدونية**، محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت ٥٦٢هـ)، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

❖ **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق- سوريا، ودار كنوز إشبيليا بالرياض، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م.

❖ **التعريفات**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

❖ **التمثيل والمحاضرة**، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

❖ **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

❖ **توجيه اللمع**، أحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام – جمهورية مصر العربية، ط٢، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ **الجمل في النحو**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ **جمهرة الأمثال**، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، ضبطه وكتب هوامشه: أحمد عبد السلام، وخرج أحاديثه: أبو هاجر محمد زغلول، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ **الجنى الداني في حروف المعاني**، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

❖ **حجة القراءات**، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، (د.م)، (د.ط)، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

❖ **حروف المعاني والصفات**، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة– بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

❖ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، مطبعة السعادة – بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م، (د.ط).

❖ **الحيوان**، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

❖ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

❖ **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار الأستاذ بكلية اللغة العربية، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان إبراهيم بن هرمة**، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف الاشرف– العراق، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٩م.

❖ **ديوان أبي النجم العجلي**، الفضل بن قدامة (ت١٣٠)، جمعه وشرحه وحققه: الدكتور محمد أديب عبد الواحد، مكتبة لسان العرب، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م، (د.ط).

❖ **ديوان الأحوص الأنصاري**، جمعه وحققه: عادل سليمان جمال، قدم له: د. شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط٢، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م.

❖ **ديوان الأخطل**، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ– ١٩٩٤م.

❖ **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي، وزارة الثقافة والإعلام، مديرية الثقافة العامة، ١٩٧٠م، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان الأعشى**، تحقيق: د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ–١٩٨٣م.

❖ **ديوان العجاج**، رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحفيظ السلطي مدرس الأدب الإسلامي وفقه اللغة في جامعة حلب، مكتبه اطلس دمشق– سوريا، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان الفرزدق**، همام بن غالب بن صعصعة الدارمي التميمي، أبو فراس (ت٣٨هـ)، شرحه وضبطه: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

❖ **ديوان النابغة الذبياني**، زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني المضري، أبو أمامة، (ت:١٨ق هـ)، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط٢ ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

❖ **ديوان الهذليين**، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، (د.ط).

❖ **ديوان امرِئ القيس**، امْرُؤُ القَيْس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار (ت ٥٤٥ م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

❖ **ديوان أميه بن أبي الصلت**، جمعه وحققه وشرحه الدكتور سجيع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

❖ **ديوان جران العود النميري**، رواية أبي سعيد السكري، ط١، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ- ١٩٣١م، (د.ط).

❖ **ديوان جرير**، جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (د.ط).

❖ **ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره**، يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي، دراسة وتحقيق: د. عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة- مصر، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان حسان بن ثابت**، حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام الأنصاري اليثربي، أبو الوليد (ت:٥٤هـ)، تحقيق: عبد الله سندة، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

❖ **ديوان دريد بن الصمة**، دريد بن معاوية بن الحارث بن معاوية بن بكر، تحقيق: د.عمر عبد الرسول، دار المعارف، القاهرة- مصر (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان ذي الرُّمّة**، غيلان بن عقبة العدوي (ت ١١٧ هـ)، طبع على نفقة صاحب السمو العالم الجليل الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني حفظه الله، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

❖ **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان زهير بن أبي سلمى**، شرحه وقدم له: الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❖ **ديوان زيد الخيل الطائي**، جمعه د. نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف- العراق، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان عبد الله بن قيس الرقيّات**، تحقيق: د. محمد يوسف نجم، الجامعة الأمريكية، بيروت- لبنان، دار صادر بيروت، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان عمرو بن أبي ربيعة**، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير، المطبعة الوطنية، بيروت- لبنان، مكتبة الأهلية في بيروت للطبع والترجمة والتأليف، ط١، ١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.

❖ **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، (د.ط)، (د.ت).

❖ **ديوان لبيد**، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت: ٤١هـ)، اعتنى به: حمدو صماس، دار المعرفة- بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

❖ **رسالة الحدود**، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر- عمان، (د.ط)، (د.ت).

❖ **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق- سوريا، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

❖ **السبعة في القراءات**، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

❖ **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣ – ٧٤٨ هـ)، خرج أحاديثه واعتنى به: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (د.ط).

❖ **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، (د. ط)، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

❖ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط (ت ١٤٣٨هـ)، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط (ت ١٤٢٥هـ)، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

❖ **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

❖ **شرح الجمل**، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ)، قدمه ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية – بيروت، (د. ط)، (د.ت).

❖ **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، من عمل وتصحيح: يوسف حسن عمر، منشورات قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

❖ **شرح اللمع**، ابن برهان العكبري الامام أبو قاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (ت٤٥٦هـ)، تحقيق: فائز فارس، ط١، الكويت، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م.

❖ **شرح المفصل للزمخشري**، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

❖ **شرح المقدمة المحسبة**، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط١ ، ١٩٧٧م.

❖ **شرح تسهيل الفوائد**، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.

❖ **شرح جمل الزجاجي**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، قدم لّهِ ووضعه هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية (د.ط)، (د.ت).

❖ **شرح ديوان الحماسة**، أبو زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي القاهرة- مصر، (د.ط)، (د.ت).

❖ **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

❖ **شرح نهج البلاغة**، لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجبل، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

❖ **شعب الإيمان**، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨ هـ)، تحقيق: د عبد العلي عبد الحميد حامد (ت ١٤٤٣هـ)، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

❖ **الشعر والشعراء**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ، (د.ط).

❖ **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، لأبي عبد الله محمد بن عيسى (ت٧٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

❖ **الشواهد والاستشهاد في النحو**، رساله ماجستير، أشرف عليها الأستاذ: كمال ابراهيم، ساعدت جامعه بغداد على نشر هذا الكتاب، مطبعه الزهراء بغداد- العراق، ط١، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

❖ **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، علق عليه ووضع حواشيه:أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

❖ **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع (د. ط)، (د. ت).

❖ **طبقات المفسرين للداوودي**، محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء، (د. ط)، (د. ت).

❖ **طبقات النحويين واللغويين**، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ت ١٤٠١هـ)، ط٢، دار المعارف، (د.ت).

❖ **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: أيمن نصر الأزهري – سيد مهني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

❖ **علل النحو**، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد– الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

❖ **العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية**، للشيخ الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، شرح الشيخ خالد الأزهري (ت٩١٥هـ)، تحقيق: د. البدراوي زهران، ط٢، دار المعارف، (د.ت).

❖ **الفاخر في شرح جمل عبد القاهر**، محمد بن أبي الفتح البعلي (ت٧٠٩هـ)، تحقيق: د. ممدوح خسارة، (د.ط)، (د.م)، (د.ت).

❖ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧١م.

❖ **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير– عمان، ط١، ١٤١٠هـ– ١٩٩٠م.

❖ **الفن ومذاهبه في الشعر العربي**، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، مكتبة الدراسات الأدبية، دار المعارف، القاهرة– مصر، ط١٠، (د.ت).

❖ **في أصول النحو**، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي– بيروت، (د. ط)، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.

❖ **الكافية في علم النحو**، ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، ويليه: الشافية في عِلمَي التصريف والخط، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب– القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

❖ **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

❖ **الكتاب**، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة– مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق وشرح: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، ط١، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

❖ **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون– بيروت، ط١ – ١٩٩٦م.

❖ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله، الشهير بـ (حاجي خليفة) وبـ (كاتب جلبي)(ت ١٠٦٧هـ)

❖ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، (د.ط)، (د.ت).

❖ **الكناش في فني النحو والصرف**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م، (د.ط).

❖ **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق– سوريا، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ **اللمحة في شرح الملحة**، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٤م.

❖ **لمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٧م.

❖ **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت، (د.ت).

❖ **ما ينصرف وما لا ينصرف**، أبو اسحاق الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة يشرف على اصدارها، محمد توفيق عويضة، ١٩٧١م، (د.ط)، (د.م).

❖ **المباحث العربية في شرح الكافية الحاجبية**، الشيخ العلامة محمد بن علي الجرجاني كان حيا سنه ٧٣٠هـ، ويليه للمؤلف رساله في أنَّ إعراب المضارع بالأصالة، تحقيق: د. مصطفى محمود أبو السعود، عالم الثقافة المكتبة الخيرية، ط١، ٢٠٢٤ م.

❖ **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج**، رؤبة بن العجاج (ت: ١٤٥هـ)، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، طبع في مدينة ليبسيغ الألمانية سنة ١٩٠٣م، (د.ط).

❖ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، (د.ط).

❖ **المرتجل في شرح الجمل**، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م، (د. ط).

❖ **المساعد على تسهيل الفوائد**، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١، ١٤٠٠- ١٤٠٥ هـ.

❖ **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة

والنشر والتوزيع، دمشق- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

❖ **المسائل الشيرازيات**، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن محمود هنداوي، كلية التربية الأساسية الكويت، كنوز اشبيليا، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

❖ **المستدرك على الصحيحين**، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١١ هـ- ١٩٩٠م.

❖ **المسند**، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٠٠هـ، (د.ط).

❖ **معاني الحروف للرماني**، الامام أبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت٣٨٤هـ)، مذيلًا بالاعجاز اللغوي لحروف القرآن المجيد، تحقيق: الشيخ عرفان بن سليم الدمشقي، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

❖ **معاني القراءات للأزهري**، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

❖ **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، (د.ت).

❖ **معاني القرآن وإعرابه**، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

❖ **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت، (د.ط)، (د.ت).

❖ **المعمرون والوصايا**، أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد المنعم عامر، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة – مصر، ١٩٦١م.

❖ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق- سوريا، ط٦، ١٩٨٥م.

❖ **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال- بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

❖ **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة

❖ **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: مجموعة من تحقيقين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- مصر، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

❖ **المقتصد في شرح الإيضاح**، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق ط١، ١٩٨٢م.

❖ **المقتضب**، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت– لبنان، (د.ت).

❖ **المقدمة الجزولية في النحو**، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى (ت ٦٠٧هـ)، تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل – د فتحي محمد أحمد جمعة، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، (د.ط)، (د.ت).

❖ **المقرب**، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.

❖ **المقرب ومعه مثل المقرب**، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الخضرمي الاشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

❖ **الملخص في ضبط قوانين العربية**، لأبي الحسين عبيد الله بن أبي جعفر أحمد بن عبيد الله ابن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي ثم العثماني الأندلسي الاشبيلي، تحقيق: د. علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

❖ **المنهاج في تأليف البحوث، تحقيق المخطوطات**، محمد التونجي، عالم الكتب، (د.ط)، (د.ت).

❖ **منهج البحث الأدبي عند العرب**، د. أحمد جاسم النجدي، وزارة الثقافة والفنون– الجمهورية العراقية، (د. ط)، (د. ت).

❖ **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (د.ط)، ١٩٨١م.

❖ **نتائج الفكر في النَّحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

❖ **النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، بحث في نشأة النحو وتاريخ العلة النحوية ورصد حركة التعليل وتطورها حتى القرن العاشر للهجرة**، د. مازن المبارك، المكتبة الحديثة، ط١، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.

❖ **النحو الوافي**، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، (د.ت).

❖ **النشر في القراءات العشر**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت١٣٨٠هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية.

❖ **نظرية العامل في النحو، تقعيد وتطبيق**، صنعه: د. رياض بن حسن الخوّام جامعة أم القرى، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م، (د.ط).

❖ **النوادر في اللغة**، أبو زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

❖ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ت).

❖ **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث– بيروت، (د. ط)، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

❖ **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، لعلي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.

❖ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الكتاب فيه عدة طبعات لكل جزء.

(الرسائل والأطاريح)

❖ **العامل والأثر في الدرس النحوي بين القديم والحديث، دراسة وصفية تحليلية نقدية،** الطيب دخير، بإشراف الدكتور: أحمد عزوز، جامعة النية، كلية الآداب، اللغات والفنون- قسم اللغة العربية وآدابها، أطروحة دكتوراه.

❖ **منهج ابن الحاجب ومذهبه النحوي من خلال كتابه الكافية دراسة وتحليل** ، اخلاص نصر الربح حسين، بإشراف الدكتور: علي جمعة عثمان، ١٤٣٦هـ- ٢٠٠٥م. جامعة أم درمان الإسلامية- كلية الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، رسالة ماجستير، ١٤٣٦هـ- ٢٠٠٥م.

(البحوث والدوريات).

❖ **استصحاب الحال في أصول النحو قراءة ورأي،** عبد المهدي الجرّاح، وخالد الهزايمة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد (٧)، العدد (٣)، ٢٠١٠م.

Abstract

This study addresses the book *Al-Mabahith al-ʿArabiyyah fī Sharḥ al-Kāfiyah al-Ḥājibiyyah* by Rukn al-Dīn al-Jurjānī (d. after 730 A.H.), which is one of the significant syntactic commentaries that has not yet received adequate academic attention. The aim of this thesis is to analyze al-Jurjānī's methodology in his commentary, explore his syntactic views, preferences, and his stance on syntactic disputes.

The research adopts a descriptive-analytical approach and is divided into an introduction and three chapters. The introduction provides a brief overview of Ibn al-Ḥājib and the commentator al-Jurjānī. The first chapter is dedicated to al-Jurjānī's methodological approach in the syntactic sections, from the preliminaries to particles. The second chapter focuses on the sources of grammatical reasoning in his work, such as auditory transmission and analogy. The third chapter highlights al-Jurjānī's scholarly resources and intellectual persona, outlining his positions on the opinions of other grammarians, including his agreements and refutations.

The importance of this study stems from the value of the book itself, as it was only recently published and had not previously been studied. One of the main challenges faced by the researcher was the scarcity of information about the author, a challenge that was addressed as far as possible.

This thesis represents the first independent analytical study of this commentary and paves the way for further research concerned with al-Jurjānī's syntactic legacy.

Ministry of Higher Education

and Scientific Research

University of Diyala

College of Education for Humanities

Department of Arabic

The Book *Al-Mabahith al-ʻArabiyyah* in the Explanation of *Al-Kāfiyah al-Ḥājibiyyah* by Shaykh al-ʻAllāmah Muḥammad ibn ʻAlī al-Jurjānī (fl. 730 A.H.): An Analytical Study

Submitted by

ISRAA HAZEM MOHAMMED HUSSEIN

Supervised by

PROF. IBRAHIM RAHMAN HAMEED AL-ARKI (PH.D.)

2025 A.D. **1447 H.**